





باب	الكلمة لفظ وضع المعنى مفرد	باب	الكلام ما تفتقر كلمتين	باب	الاسم ما دل على معنى في غير
باب	ومن خواصه دخول اللغ	باب	وهو عرب ومبني	باب	والاعراب
باب	وانواعه ثلثة	باب	والعامل ما به يتبع المعنى	باب	المثنى وكلام مضافا
باب	غير المنصرف طائفة	باب	المرفوعات ما اتصل على	باب	واذا اتساع الاعلان
باب	مفعول ما لم يسم فاعله	باب	وهي المبتدأ والخبر	باب	اصل المبتدأ والتقديم
باب	واذا تضمن الخبر المفعول	باب	وقد تضمن الخبر المفعول	باب	وقد حذف المبتدأ والقيام
باب	المنصوبات	باب	المفعول به	باب	وقد حذف الفعل لقيام قرينه
باب	ووجوبها في اربعة مواضع	باب	والثاني المنادى	باب	وقوابح المنادى المبني
باب	واذا انفرد في المعرف	باب	وترجيح المنادى جازيا	باب	ويجوز حذف حرف النداء
باب	الثالث ما انضم عامله	باب	وبختيار النصب	باب	وبختيار النصب بعد حرف
باب	الرابع التحذير	باب	المفعول فيه	باب	المفعول لسه
باب	المفعول معه	باب	الحال	باب	وطا ما دل على هيئة صح ان يقع
باب	التمييز ما يقع الابهام	باب	المستثنى من قبل منقطع	باب	المجوزات
باب	وهي معنوية ولفظية	باب	ولا يضاف بوصف الصفة	باب	الاستواب
باب	التعق	باب	العطف	باب	التاكيد
باب	البذل	باب	العطف البليات	باب	المعنى ما استبيح لخص
باب	المضمر	باب	صفة حوت على غير من هو له	باب	نساء الاشارة رات ما منع
باب	الموصولات	باب	الاولف واللام في القائل	باب	كسما والافعال
باب	الاصوات	باب	المركبات	باب	الكنايات باب الظروف
باب	المعرفة والذكر	باب	الهاء العدد	باب	باب المذكر والمؤنث باب المثنى باب المجموع
باب	جمع المذكر	باب	جمع المؤنث	باب	جمع التفسير باب جمع الفزة والتصحيح باب المصدر
باب	اسم الفاعل	باب	اسم المفعول	باب	الصفة المشبهة باب اسم التفضيل باب الفعل
باب	حروف ناصبة	باب	حروف جوارح	باب	فعل ما لم يسم فاعله باب المتعدي باب افعال القلوب
باب	الافعال الناقصة	باب	افعال المقاربة	باب	فعل التعجب باب افعال المدح والذم
باب	حرف ما دل على معنى في غير	باب	حروف فنية	باب	بالفعل باب الحروف العاطفة باب حروف
باب	حروف كذا	باب	حروف تزيادة	باب	حرف التفسير باب حروف المصدر باب حروف
باب	حروف الاستفهام	باب	حروف السطر	باب	حروف الزرع باب التنويه تون ساكنة

593

تعريف الكثرة سوفوف عليه
واموالها سوفوف والموقوف عليه
مقدم على الموقوف
عصام

قال في تعريف الكثرة اي قدم تعريف
على الكلام اي على تعريف
ان الشارح ما له الكثرة

1875

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

بحيث متى اطلق او احسن شئ ^{الاول فهم منه الشئ الثاني}
 قبل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع
 ضم ضميمته واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف
 بلا ضم ضميمته غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها
 اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
المعنى المعنى ما يقصد بشئ فهو اما مفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
 مسمى بمعنى المفعول او محقق بمعنى اسم مفعول كمرى ولما كان المعنى مأخوذا
 في الوضع فذكر المعنى بعده مبنى على تجريد عنه فخرج به المراكمة والالفاظ
 بالطبع لا يمتنع بها وضع وتخصيص اصلا وبقيت تحروف الالفاظ
 لغرض التركيب لا بآراء المعنى وخرجت بقوله المعنى اذ وضعها لغرض التركيب
 لا بآراء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بآراء بعض آخر فكيف
 يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى ما يتعلق به المقصد وهو انهم من
 ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بآراء
 الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلت
 هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى
 الفاظها الموضوعات بآرائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بان ليس
 لفظ وضع بآراء اللفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بآراء مفهوم كل افراد
 اللفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيره ولا يخفى عليك
 ان هذا الحكم منقوض بانثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة

قال المتصنف المعنى في اللغة القصود في الاصطلاح مستفاد
 من اللفظ الصالح
 او المعنى ما يتعلق به المقصد

وهو ان يكون قد عرفت المعنى والمعنى في اللغة
 فانه ان كان المعنى مستقلا عن اللفظ
 لكان اللفظ موضوعا للمعنى
 لان المعنى لا يخلو عن اللفظ

وهذا هو الحق
 وهو لا يخلو عن اللفظ
 وهو لا يخلو عن اللفظ

او مركبة فان الوضع فيها وان كان عامنا لكن الموضوع له خاص فليس
 هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة **مفرد** وهو اما مجردا على انه صفة
 لمعنى ومعناه ج بالابدال جزء لفظ على جزئه وفيه انه يوم ان اللفظ موضوع
 للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف
 بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوزا كما يرتكب
 في مثل قتل قتيلا واما مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ج بالابدال جزء
 على جزء معناه ولا بدح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة
 والاخر مفردا وان النكتة فيه التنبه على تقدم الوضع على الافراد حيث
 اتى به بصيغة المضي بخلاف الافراد واما نصب وان لم يبعد رخص الخط
 فعلى انه حال من المستمكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة الاسم
 ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه
 مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحاشية وقد افرد
 لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج عن
 حد الكلمة مثل الرجل قايمة ويضري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على
 جزء المعنى لكنه بعد شدة الاتساع لفظية واحدة وانوب بايراد واحد
 وبقي مثل عبد الله علما واطلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن
 العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انب
 واما ما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة
 على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظ واحد

مفرد اسم مفعول من افرد يفرده

حيث يكون مرفوعا على انه صفة للفظ

قال المتصنف من علم اللفظ دون

وتبقى مثل قائمة وبصري مما بعد شدة الامتزاج لفظه واحدة داخلية
 فخرج بعيد الايراد ولولم يخرج بتركه لكان انب كما عرفت واعلم ان
 الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء
 اخف من تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لاحاجة الى ذكر
 الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لا يمكن
 ان تكون بالعقل كدلالة لفظ ديز المسموع من ورايد الجدار على وجود
 اللافتة وان تكون بالطبع كدلالة اخ اخ على وجع الصدر فبعد ذكر
 الدلالة لابد من ذكر الوضع كما في المفصل **وهي** اي الكلمة **اسم وفعل**
وحرف اي منقسم الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها **لانها** اي
 الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي **اما** من
 صفتها **ان تدل على معنى كاي** في نفس الكلمة والمراد يكون
 المعنى في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
 اليها لاستقلالها بالمفهومية **او** من صفتها **ان لا تدل على معنى في نفسها**
 بل على معنى يحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها
 بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى
 القسم **الثاني** وهو ما لا يدل على معنى في نفسها **الحرف** كمن والي فانها
 تحتاج في الدلالة على معنيها اعني الابداء والانتها الى كلمة اخرى
 كالصورة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي
 هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة الطرف يقال حرف الوادي وهو

حرف
 الحرف
 الحرف
 الحرف

حرف

في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقع عدة في الكلام هو
 لا يقع كما ستعرف والقسم **الاول** وهو ما يدل على معنى في نفسها **اما**
 من صفتها **ان يقرن** ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها **بأحد**
الارزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل اي حين يفهم ذلك المعنى
 عنها يفهم احد الارزمنة ايضا مقارنا له **او** من صفتها **ان لا يقرن** ذلك
 المعنى في الفهم عنها مع احد الارزمنة القسم **الثاني** وهو ما يدل على معنى
 في نفسها غير مقترن باحد الارزمنة **الاسم** ما خوذ من التسمي وهو العلوي
 لا مستعلا على احوية حيث يتركب منه وحده الكلام دون احوية قبل
 من التسمي وهو العلامة لانه علامة على سماء والقسم **الاول** وهو
 ما يدل على معنى مقترن باحد الارزمنة **الفعل** سمي به لتضمنه الفعل اللغوي
 وهو المصدر **وقد علم بذلك** اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة **فكل**
واحد منها اي من تلك الاقسام الثلاثة وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
 ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى
 والفعل كلمة دلت على معنى في نفسها ككنية مقترن باحد الارزمنة الثلاثة
 والاسم كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترن باحد الارزمنة الثلاثة
 فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز عن احوية لعدم
 في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران
 والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد
 منها معروف جامع لأفراده مانع عن دخول غير ما فيه وليس المراد بالحد

حرف
 الحرف
 الحرف
 الحرف

حرف
 الحرف
 الحرف
 الحرف

حرف
 الحرف
 الحرف
 الحرف

فمنه الفقه اذ في هذا المعنى

هنا الا المعروف الجامع المانع وندرة المقصود اشار الى حدودها في ضمن
دليل المحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بنا على
تفاوت مراتب الطبائع **الكلام** في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
اصطلاح النحاة **بالتضمن** اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون
كل واحدة منهما في ضمنه فالمضمن اسم الفاعل هو المجموع والمضمن اسم المفعول
كل واحدة من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما **بالاسناد** اي تضمنهما صلا
بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين
حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
يتناول الممسك والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
تضمن كلمتين خرجت الممسك والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات
الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيد المركبات الكلامية سواء
كانت خبرية مثل ضرب يد وضربت يده وزيد قائم او انشائية مثل
اضرب لا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة
والاخرى منوية وبيها اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف
مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب دخل فيه ايضا مثل سقي
مهمل ودير مقلوب زيد مع ان الاسناد اليه فيها مهمل ليس بكلمة فانه
في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المعص ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما بمجموع

الكلام في اللغة اسم للمصدر الذي هو معنى
التكلم كالسلام بمعنى التسليم والفرق
بين الكلام والجملة ان كل كلام جملة
وكل جملة لا يكون كلاما لان الجملة
قد يكون مفيدة وقد لا يكون مفيدة
والكلام يكون مفيدة ابد **سورة** و**الف**
اي لفظ تضمن بالاسناد كلمتين فالمضمن
هو مجموع الكلمتين والاسناد والتضمن
هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد التضمنين
والتضمن في مثل ضربت ونظاير **سورة**

منه الفقه

كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
اسندت احدهما الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقا
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل صاحب اللباب بها الى
الكلام والجملة وكلام المعص ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيد بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخض
من الجملة قيد به فيج يصدق الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او
بخلاف الكلام وفي بعض الخواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود
لذاته وحيث يكون الكلام عند المتقوا ايضا اخض من الجملة **ولا ياتي** اي ولا يحصل
ذلك اي الكلام **الافني** ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه **وفعل** مسند وفي بعض النسخ اذ في فعل
واسم فان التركيب الشائعي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف
وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف من اليين
ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وما لا يتحققان الا في اسمين او في اسم وفعل واما الاقسام الاربعة
الباقية ففي الحرف الحرف كلاما مفقودا وفي الفعل الفعل والفعل الحرف
المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احد ما مفقود فان الاسم ان كان
مسندا فالسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالسند مفقود ونحو
يا زيد بتقدير ادع زيدا فلم يكن من تركيب الحرف الاسم بل من تركيب الفعل

الجملة الخبرية مثل ادع زيدا قائما
والجملة الضمنية مثل ادع زيدا
بعدة قايمة
من الحصة لان الاتيان لمزيد المحصول
باللزام لان الاتيان لمزيد المحصول
وعنده فحين من قبل ذكر الملام
وارادة اللام

والاسم الذي هو المنوي في ادعوا **الاسم** ما دل اي كلمة دلّت على معنى
 كاي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكر الضمير بناء على
 لفظ الموصول قال المعنى الايضاح شرح الفصل الضمير في ما دل على
 معنى في نفس يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتبارها في نفس واللفظ
 اليه في نفس لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها
 حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى
 في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقة لا باعتبارها في نفس
 انتهى كلامه ومحموله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الحاج
 موجودا فاما بذاته وموجودا فاما بغيره كذا في الذين معقول هو مدرك
 قصد المحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه ويره ومعقول هو مدرك تبعا
 وآلة ملاحظة غيره فلا يصلح شئ منها فالأول ابتداء مثلا اذا لاحظ
 العقل قصد الذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
 ولزمه تعقل متعلقة اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار
 مدلول لفظ الابداء فقط فلا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى
 اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى
 كاي في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث حاله
 بين السيرة والبصرة مثلا وجعل الآلة لتعرف حالها ما كان معنى غير مستقلا
 بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما عليه به ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر
 متعلقة بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقة

والجمل

المعنى الذي هو المنوي في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلّت على معنى

والحاصل ان لفظ الابداء موضوع لمعنى كلي واللفظ من موضوع الكل واحد
 من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات متعلقة بها والآلة
 لتعرف حالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصد ولا حظ في ذاته
 فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه به وآلة تلك الجزئيات
 فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بما اذا بدت في كل
 منها ان يكون ملحوظا قصد يمكن ان يتغير النسبة بينه وبين غيره بل
 تلك الجزئيات لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون آلة لملاحظة احوالها
 وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا
 علمت ان المراد بكنونة المعنى في نفس استقلاله بالمفهومية وكنونة
 المعنى في نفس الكلمة دلالة عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه
 لاستقلاله بالمفهومية فمخرج كنونة المعنى في نفس وكنونة نفس
 الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا
 الكتاب الضمير المجزور في نفس كجمل ان يرجع الى الموصول التي
 هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجوب
 الحصر من كنونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى تنبها
 على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير
 وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبقها بما يدل على اعتبار كنونة المعنى
 في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف بان يرجع الى المعنى وبما سبق من
 التحقيق ظهر انه لا يجمل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف متعابلا سماء

جزئيات مخصوصة

معنى الاسم والفعل

اشارة الى ان اللفظ من العادة المعنى الاخير والاصح
 الى المعنى الاول والاصح وكان وجه رجوع
 الضمير الى المعنى الاول والاصح كان ان تلك
 في انفسهم اذ اراد الضمير
 الاقرب والا بعد فهو
 لا قرب

اللازمة الاضافة نحو ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان
 معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية لمحوطة في حدودها لزمها
 تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعاً من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة
 باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقاتها المخصوصة لاية العرض
 من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه المخصوصة لاجل فهم اصل المعنى في
 دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في حد غير ما في داخله في الاسم
 لا الحرف ولما كان الفعل دالة على معنى في نفس باعني معنى التضمني
 اعني الحديث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم
 عن لفظ الفعل اخرج بقوله **غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة** اي غير
 مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة
 بعد صفة للمعنى فالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية
 الفعل والمراد بعدم الاقران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
 الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل
 فيما صرح بخبره ويدفانه قد يستعمل مصدراً ايضاً او غير صريح كونه
 فانه وان لم يستعمل مصدراً الا انه على وزن قوفاة مصدر قوفاً او
 عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتاً نحو ضة او عن الظرف او
 الجار والمجرور نحو اياك زيداً وعلبك زيداً فليس شئ من هذه الدلالة
 على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال
 عن الزمان نحو عسى وكاد لاقران معناها بحسب اصل الوضع الاول

ادوات
 مادة الحرف

وخرج عنه المضارع ايضاً فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
 يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضاً
 في ضمنهما اذ لا يقع في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه نعم يقع
 في ارادة المعين ارادة ما سواه واین الدلالة من الارادة ولما فرغ
 من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفته
 به فقال **ومن خواصه** منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيض
 على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة وخاصة الشئ بالتحقق
 ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له كالكاتب
 بالقوة لان ان او غير شاملة كالكاتب له فمن خواص الاسم
دخول اللام اي لام التعريف وتوفال ودخل حرف التعريف كالتا
 للهم في قوله عليه الصلوة والسلام **ليست من امير امصيام** في امصغ
 لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختياره اللام اشارة الى ان المختار
 عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
 زيدت عليها حمزة الوصل لتعذر الابتداء بالسين واما التحليل فقد ذهب
 الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهزة المفتوحة وهذا زيدت اللام
 للفرق بينها وبين حمزة الاستفهام واما اخض دخول حرف التعريف
 بالاسم لانه وضع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ
 مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل يدل عليه تضمن
 لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف

خارج من اسم امصيام في اسم

ينع
 وضاح
 واما في وسط
 اللام وحرف الالف
 في اول الالف
 التفسير والذوق
 في التفسير والذوق
 واما في وسط
 اللام وحرف الالف
 في اول الالف
 التفسير والذوق
 في التفسير والذوق

التعريف لا يدخل على الضمائر والاسماء الاشارة وغيرها كالوصلات
وكذلك سائر الخواص الخمس المذكورة ههنا ومنها دخول **الحرف** وانما يختص
دخول الحرف بالاسم لانه اثر حرف الحرف في المجزوءة لفظاً او في المجزوءة تقديرية
كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الحرف لفظاً او تقديرية يختص بالاسم
لانه لا يضاف معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليعضى معنى
الفعل اليه وانما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان
لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل
او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول **التنوين** باقائه لا يتنوين
الترنم وسبب في آخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاصه بعد التنوين والترنم به وجهه عدم اختصاص
تنوين الترنم به ومنها **الاسناد اليه** هو بالرفع عطفاً على الدخول لا
مدخوله لان المتبادر من الدخول المذكور في الاول او التحوط بالآخر
كلما ما متفقاً في الاسناد اليه وكذا في الاضافة والمادة به كون الشيء
مسند اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون
ابداً مسنداً فقط فلو جعل مسند اليه يلزم خلاف وضعه ومنها **الاضافة**
اي كون الشيء مضافاً بتقدير حرف الحرف لا يذكره لفظاً ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما
فسرنا الاضافة بكون الشيء مضافاً لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافاً اليه كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا

بنا ويل المصدر اي يوم تنفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الحرف مطلقاً
يختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الحرف لانه لا ينقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الحرف لفظاً
وهو اي الاسم فسمان **مترتب** **ومبني** لانه لا يخلو اما ان يكون مركباً
مع غيره او لا والاول اما ان يشبه مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب
الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب ما عداه اعني غير المركب المركب
الذي يشبه مبني الاصل هو المبني **فالمعرب** الذي هو قسم من الاسم
المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامل فدخل
فيه زيد وقايم وهؤلاء في قولك زيد قايم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس
بمركب صلاً من الاسماء المعدودة نحو الف باء زيد عمر وبكر
وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيباً يتحقق معه عامل كغلام
في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المنصور **الذي**
لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعواب **مبني**
الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بانيته وهو
الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في نحو
قام هؤلاء لكونه مشابهاً لمبني الاصل كما يجي في باب ان شاء الله تعالى
اعلم ان صاحب الكتاب جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اغويت فان ذلك لا يحصل الا باجاء الاعواب على آخر الكلمة بعد

الأعرب وهو جاد من العامل يختلف به آخر العرب وله تقسيمات أربعة أهمها

يكلم أخوه فلم يداخل أحد الحكمين في الآخر فلفاضا وفيه فان للمعرب حكما
 كثيرة لم تذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان
 هذا الحكم لا يكون من خواصه الثلاثة **الاعراب** ما اى حركة او حرف
اختلف أخوه اى أخو المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به
 اى تلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف
 لا يرد العامل والمقتضى ولو اُبقيت على عمومها خرجا بالتسمية ^{المفردة}
 من قوله فان المتبادر من السبب هو السبب القريب العامل والمقتضى
 من الاسباب البعيدة وبقيدها حيث خرج حركة كونه على لانه معرب
 على اختيار المصنف لكن اختلف هذه الحركة على أخو المعرب ليس من
 حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ما به المشكك وبهذا القدر تم
 جد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلف
 وضع الاعراب فنظم اليه قوله **ليدل** على المعاني المعنوية عليه وكان
 اراد هذا المعنى حيث قال **ليس** من تمام الحد لانه خارج عن
 الحد واللام في ليدل متعلق بما مر خارج عن الحد يعنى وضع الاعراب
 المفهوم من مخوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق
 بقوله اختلف أخوه يعنى اختلف أخوه ليدل للاختلاف او ما به للاختلاف
على المعاني يعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة **المعنوية** على صيغة
 اسم الفاعل **عليه** اى على المعرب على تضمين مثل معنى الورد او الاتيلا
 يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اى اخذه جماعة واحد

اعلم ان الاعداد على نوعين اختلاف لفظي
وتفريقي، والاختلاف اللفظي حقيقي وحكمي
والحقيقي مثل حركة جاذ في زيد ورايت زيد
ومررت بزيد وحرف نحو جاذ في ابوه
سرايت اباه ومررت بابيه والحكمي اما حرك
نحو سرايت مسلمين ومررت بمسلمين وحركة
نحو جاذ في احمد ورايت لحد ومررت بحد
البتدري حقيقي وحكمي والحقيقي اما حرك
نحو جاذ في فتى ورايت فتى ومررت بفتى
او حرف نحو جاذ في ابو القوم ورايت ابا
القوم ومررت بابي القوم والحكمي
اما حرك نحو جاذ في حبلى ورايت حبلى و
مررت بحبلى او حرف نحو جاذ في صالح القوم
ورايت صالح القوم ومررت بصالح القوم
كذا في شرح موسف

بعد واحد على سبيل المناوذة والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اذنا
المعاني المتضمنة للاعراب المعرب متعاقبة متناوذة غير مجمعة لتضاد
ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف في آخر
المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث
يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في
أواخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المستمى والاعراب على
صفته ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فلا نسب ان
يكون الال عليه ايضا متأخرة عن الال عليه وهو مأخوذ من اعو
اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المتضمنة او من عت معدة
اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فتكون مفاه ازالة
وسمى به لانه يزيل فساد الالتباس ببعض المعاني ببعض انواعه اي
انواع اعراب الاسم ثلثة **رفع ونصب وجر** هذه الاسماء الثلثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية
اصلاً بخلاف الضمة والفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات
البنائية غالباً وفي الحركات الاعرابية على القلة **فالرفع** حركة كان
او حرفا **علم الفاعلية** اي علامته كون الشيء فاعلاً حقيقة او حكماً
بشمل الملحقات بالفاعل ايضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما **والنصب**
حركة كان او حرفا **علم المفعولية** اي علامته كون الشيء مفعولاً حقيقة او حكماً
بشمل الملحقات به **والجر** حركة كان او حرفا **علم الاضافة** اي علامته كون

فانها مشابهة للمفعول وما اشبهه من سائر المفعولات
يتم الكلام بدونها ^{شعر}

[illegible]

الشئ مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدرا لم يرجع الى الحان
 الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع
 بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد
 فاعطى الثقل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها جملة
 فاعطى الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير انجر جعل
 علامة له **والعامل** لفظا كان او معنويا **ما به تقوم** اي يحصل المعنى
 المتقضى اي معنى من المعاني المعنوية على المعرب المقضية **للاعراب**
 ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع
 علامة لها وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد
 فجعل النصب علامة لها وفي مرت بزيدا الياء عامل اذ به حصل
 معنى الاضافة في زيد فجعل انجر علامة لها **فالمفرد المنصرف** اي الاسم
 المفرد الذي لم يكن متنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا
الجمع الكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير
 منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل
 من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
 فيها بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات
 الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيها بالحركات الثلث في الاحوال
 الثلث فالاعراب فيهما **بالفتحة** رفعا اي حالة الرفع **والفتحة** نصبا اي
 النصب **والكسرة** جر اي حالة الجر فنصب قوله رفعا ونصبا وجرا على النظر

في قوله تعالى
 جاءني رجل ورايت رجلا
 ومررت برجل
 والاعراب في هذه
 الجملتين على
 الالة
 بمعنى

بتقدير مضاف ويجعل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل
 جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلببة
 ورايت طلببة ومررت بطلببة و**جمع المونث الياء** لم وهو ما يكون بالالف
 والهاء واخر زيبه عن الكسرة فانه قد علم **بالفتحة** رفعا **والكسرة** نصبا وجرا
 فان النصب فيه تابع للجر اجاء للرفع على وتيرة الاصل الذي هو جميع المذكر
 التالم فان النصب فيه تابع للجر كما سبق ذكره مثل جاءني مسلمة
 ورايت مسلمة ومررت بمسلمة **غير المنصرف بالفتحة** رفعا **والفتحة** نصبا
 وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سذكره نحو جاءني ورايت احمد ومررت
افوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب للمراة من جانبها
 فلا يضاف الا اليها **وهنوك** والهنن الشئ المنكر الذي يستعمل ذكره
 كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
 منقوصات واوية **وفوك** هو احواف واوي لانه اذا اصل فوه **وذو**
 وهو لغير مقرون بالواو ين اذا اصل ذو واذا اصنف ذو الى الاسم
 الظاهر دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجنس فاعراب
 هذه الاسماء الستة **بالواو** رفعا **والالف** نصبا **والياء** جرا ولكن
 لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصنوعاتها معرفة بالحركات نحو جاءني
 اخيك ورايت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ الشئ المجموع
 منها موبع اعراب التنشئة والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء
 بالامثلة ومضافة لانها اذا كانت مكبرة وموحدة ولم تكن مضافة

قوله المونث السلام هو المني آخر الف واما سواه
 كان لوني مسلمة ومضويات وحسنات
 وفضليات ودرهميات ومعلومات فاشهر
 كسابات وسلامة النظر كذا وكذا او غير ذلك
 معلومات وكلمات وتسميته جمع المونث السلام
 باعتبار ان الفاء ليست

في قوله تعالى
 جاءني رجل ورايت رجلا
 ومررت برجل

اصلا فاعاها بالحركات نحو جاء في اخ ورايت اخا ومررت بنايح
ان يكون مضافة ولكنه الى غير **ياء المتكلم** لانها اذا كانت مضافة الى
ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكف في هذا الشرط
بالمثال لتلايتوتم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعلوا
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثني والمجمع المذكور
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك مثلا يكون
بينها وبين الاحاد وحشة ومنازة تامة وانما اخاروا اسما
الثنية لان اعراب كل من المثني والمجمع ثلاثة فجعلوا في مقابل كل
اعراب اسما وانما اخاروا هذه الاسماء الثنية لمساقتها للمثنى والمجمع
في كون معانيها منبئة عن تعدد الوجود وحرف صالح للاعراب في
اواخر ما حين الاعراب سماغا بخلاف سائر الاسماء المندوقة العجاز
كيد وديم فانه لم يسمع فيها من الوب عادة الحرف المندوقة عند الاعراب
المثنى وبالجموع به **وهو كلاً** وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع **كلاً مضافاً**
اي حال كون كلاً او كلتا مضافاً الى **مضمراً** وانما قيد بذلك لان كلاً
باعتبار لفظ مفرد و باعتبار معناه مثنى فلفظ يقتضي الاعراب بالحركات
ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فرد في فيه كلاً الاعتبارين فاذا اريد
الى المنظر الذي هو الاصل روعي جانب لفظ الذي هو الاصل واعراب
بالحركات التي هي الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان آخوه الف
تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاء في كلاً الرجلين ورايت كلاً الرجلين

فان كان كلاً مضافاً الى مضمراً كان كلاً مضافاً الى كلاً

سنة

ومررت بكلاً الرجلين واذا اضيف الى المضمم الذي هو الفرع روعي جانب
معناه الذي هو الفرع واعراب بالحروف التي هي الفرع نحو جاء في كلاً
ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه
مضافاً الى **مضمراً** **واثنان** وكذا اثنان وثنان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحققت
بها **بالالف** رفعا **واي** الفتحة ما قبلها نصباً وجراً كما سيجي **جميع المذكر**
الاسم والمراد به ما سمي به اصطلاحاً وهو الجمع بالواو والنون او بالياء
والنون فيدخل فيه نحو سنيين وارضين وامثالهما تمام لم يكن واحده
مذكر اجمع بالواو والنون وما الحق به **وهو الجمع** ذولا عن لفظه
وعشرون واخواتها اي نظاير السبع وهي ثمنون الى تسعين
عشرون جمع عشرة ولا ثمنون جمع ثلثة والآل فتح اطلاق عشرين
على ثنتين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثنتين على الثلثة
لانها ثلث مقادير الثلثة وعلى هذا القياس البواني وايضا هذه الالفاظ
تدل على معان معينة ولا تعين في الجمع **بالواو** رفعا **واي** نصباً
وانما جعل اعراب المثني مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحرف لانها
فرعا للواحد وفي اخر ما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابها ليكون اعرابها فرعا لاعرابه كما ان
فرع له لان الاعراب بالحرف فرع للاعراب بالحركة ولما جعل اعرابها
وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابها ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجمع

الاسماء المندوقة العجاز كيد وديم فانه لم يسمع فيها من الوب عادة الحرف المندوقة عند الاعراب

كسر في الالف
 كسر في الواو
 كسر في الياء
 كسر في الميم
 كسر في النون
 كسر في السين
 كسر في الضمير
 كسر في المعجمة
 كسر في المهملة
 كسر في الناقصة
 كسر في العجمة
 كسر في الغنة
 كسر في الخنة
 كسر في الحنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة
 كسر في الظنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة

فلو جعل اعراب كل واحد منها تلك الحروف الثلاثة لوقع الالف والواو والياء
 المشي بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خضع المجموع بها بقى المشي بلا اعراب
 فوزعت عليها بان جعلوا الالف علامة الرفع في المشي لانه الضمير المرفوع
 للثنية في الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع في المجموع لانه
 الضمير المرفوع للمجمع في الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابها بالياء
 حال الجرح على الاصل فرفوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لفتحته
 وكثرة التثنية وكسره في الجمع ثقل الكسرة وتلا المجموع وحلوا نصب
 على الجرح لانه على الرفع لمنا سبة النصب الجرح لوقوع كل منها فضلا في الكلام
 ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعها المختلفة
 شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي والتقديرية اللذين اشير اليهما في تقسيم
 اليها فيما سبق ولما كان التقديرية اقل اشارة اليه اولاً ثم بين ان
 اللفظي ما عداه فقال **التقديرية** اي تقدير الاعراب فيما اي في الاسم
 المعرب الذي **تقدير** الاعراب فيه اي اتيح ظهوره في لفظه وذلك اذا
 لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما في الاسم
 المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
 في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين **كعصا**
 بالتثنية فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في
 الاسم المعرب بالحركة المضى الى ياء المتكلم نحو **غلامي** فانه لما اشتغل
 ما قبل ياء المتكلم بالكسرة المناسبة قبل دخول العامل استنع ان يدخل

كسر في الالف
 كسر في الواو
 كسر في الياء
 كسر في الميم
 كسر في النون
 كسر في السين
 كسر في الضمير
 كسر في المعجمة
 كسر في المهملة
 كسر في الناقصة
 كسر في العجمة
 كسر في الغنة
 كسر في الخنة
 كسر في الحنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة
 كسر في الظنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة

عليه حركه اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فاذهب اليه بعض من
 ان اعراب نحو هذا الاسم في حالة الجرح لفظي غير مرضي **مطلقا** اي في
 الاحوال الثلث يعني كون الاعراب تقديرية في هذين النوعين من اسم
 المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص ببعضها **واستقل** عطف على تقدير
 اي تقدير الاعراب فيما تقدير او في الاسم الذي استقل ظهور الاعراب
 في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون
 ظهوره في اللفظ ثقبلاً على التثنية كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة
 ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين **كقاص** او غير محذوفة
 كالقاضي **رفعاً** و**جراً** اي في حالتي الرفع والجرح لاني حالة النصب لا تستقل
 الفتحه والكسرة على الياء دون الفتحه **وكحوسلمى** عطف على قوله كقاص
 يعني تقدير الاعراب لا استقلال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون
 في الاعراب بالحرف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتقديرية فانه مختص
 بالاعراب بالحركة **رفعاً** يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
 الرفع فقط دون النصب الجرح نحو جاءني مسلمي فان اصل مسلمون فنسقط
 النون بلاضافة فاجتمع الواو والياء والساكن فانقلب الواو
 ياءً وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي
 هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع تقديرية بخلاف حالتي
 النصب والجرح فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقة ياء فان الياء المدغمة
 ايضاً ياء وقد يكون الاعراب بالحرف تقديرية في الاحوال الثلث في نحو

كسر في الالف
 كسر في الواو
 كسر في الياء
 كسر في الميم
 كسر في النون
 كسر في السين
 كسر في الضمير
 كسر في المعجمة
 كسر في المهملة
 كسر في الناقصة
 كسر في العجمة
 كسر في الغنة
 كسر في الخنة
 كسر في الحنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة
 كسر في الظنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة

كسر في الالف
 كسر في الواو
 كسر في الياء
 كسر في الميم
 كسر في النون
 كسر في السين
 كسر في الضمير
 كسر في المعجمة
 كسر في المهملة
 كسر في الناقصة
 كسر في العجمة
 كسر في الغنة
 كسر في الخنة
 كسر في الحنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة
 كسر في الظنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة

كسر في الالف
 كسر في الواو
 كسر في الياء
 كسر في الميم
 كسر في النون
 كسر في السين
 كسر في الضمير
 كسر في المعجمة
 كسر في المهملة
 كسر في الناقصة
 كسر في العجمة
 كسر في الغنة
 كسر في الخنة
 كسر في الحنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة
 كسر في الظنة
 كسر في الكنة
 كسر في القنة
 كسر في الدنة
 كسر في الذنة
 كسر في الظنة
 كسر في الطنة

جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما سقطت
 حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل
 صار تقديرية **واللفظي** اي الاعراب المتلفظ به **فيما عداه** يعني فيما عدا
 ما ذكرنا تعذر فيه الاعراب او استقل ولما ذكرنا في تفصيل المنصرف
 وغير المنصرف وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف
 المنصرف على قياس الاعراب التقديرية واللفظي عرف غير المنصرف
 واكتفى بتعريفه فقال **غير المنصرف** اي اسم معرب **فيه علتان** تؤثران
 باجماعهما واستجماع شرايطهما فيه اثر ايسر مما ذكره من علل **تسع** او
 علتة **واحدة منها** اي من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامها
 اي مقام ما تين العلتين بان تؤثر وحدها ما تأثيرهما **وسى** اي العلة التسع
 مجموع ما في هذين البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال لا يصح
 الحكم على العلة التسع بكل واحد من هذه الامور وذلك بالمجموع بيت
عدل وصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
 والعدل في عطف ما تين العلتين من الواو الى ثم المجزوء المحافضة على الوزن
 والنون زائدة من قبلها **الف** ووزن **فعل** وهذا القول **تقريب**
 نقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون النصرف حال
 كونها زائدة وقوله **الف** فاعل النظر اعني من قبلها او مبتدأ خبره
 النظر المتقدم ولا يخفى ان لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع
 انها ايضا زائدة ولهذا عبر عنها بالالف والنون الزائدين ولو جعل

اخرى
 لا يجرى

الالف

الالف فاعلا لقوله زائدة والنظر متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف
 قبل النون اشتراكها في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا الوصف
 فمنهم زيادتها جميعا وهذا كما اذا قلت جاءني زيد ركبنا من قبل اخوه فانه
 يدل على اشتراكهما في وصف الركوب تقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله
 وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلة بصورة النظم تقرب لها الى الحفظ
 لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علتة
 قول تقريبي لا تحقيقي اذ العلة في الحقيقة اثنتان منها لا واحد القول
 بانها تسع تقرب لها الى الصواب لان في عدد ما خلا فان قال بعضهم
 بانها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم احد عشر لكن القول
 بانها تسعة تقرب لها الى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة ثم ان
 ذكر امثلة العلة المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل عمر**
مثل للعدل والعدل **مثل للوصف والوصف** **مثل للتانيث والتانيث** **مثل للمعرفة**
 وفي ايراد ترتيب مثال المعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
 والمعنوي **وابراهيم** مثال للعجمة **ومساجد** مثال للمجمع **ومعدى** **كرب** مثال
 للتركيب **وعمران** مثال للالف والنون **واحمد** مثال لوزن الفعل **ومكة** اي
 حكم غير المنصرف في الاثر المترتب عليه من حيث اشتغالها على عتين او واحدة
 منها تقوم مقامهما **ان لا كسرية ولا نون** وذلك لان لكل علة فرعية فاذا
 وقع في اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعين
 بالنسبة الى الاسم احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر

مثل عمر
 مثل للعدل
 مثل للوصف
 مثل للتانيث
 مثل للمعرفة
 وفي ايراد ترتيب
 مثال المعرفة
 بعد طلحة اشارة
 الى قسمي التانيث
 اللفظي والمعنوي

فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجز والتوين الذي هو علامة التمكن
 وانما قلنا ان لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع
 الموصوف في التانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائم والتويف فرع
 التذكير لانك تقول رجل ثم الرجل والبعثة في كلام العرب فرع العرية
 اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالط لسان آخر والجمع فرع الواحد
 والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزايدتان فرع ما زيدتا عليه
 ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه
 الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد في هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الاصل
ويجوز اي لا يمنع سواها ان كان ضروريا او غير ضروري **حرف** اي جعل في
 حكم المنصرف باذخال الكسرة والتوين فيه لا جعله منفردا حقيقة فان
 غير المنصرف عند المقام فيه علتان وواحدة تقوم مقامها وبادخال
 الكسرة والتوين لا يلزم خلق الاسم عنها وقيل المراد بالعرف معناه
 اللغوي لا الاصطلاحي والضعيف في حرفه راجع الى حكمه **للضرورة** اي
 للضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر
 فكثيرا ما يقع من منع حرفه انكسار يخرج عن الوزن او ازخاف يخرج
 عن السلاسة اما الاول فيقول قد ثبت على مصائب لو انها ثبتت
 على الايام صرن لياليا. واما الثاني فيقول اعد ذكر نعمان لنا ان
 ذكره هو المسك ما كررته يتصنع. فانه لو فتح نون نعمان من غير
 تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زخاف يخرج عن السلاسة كما

قد بان في هذا ما يشيرون اليه في كتاب المصنف
 والمصنف الذي اورد في هذا النوع من الشعر
 لا يشيرون الى الزمان وامراده ان يوضح القافية
 لا يخلو من الشعر الذي لا يشيرون اليه في هذا النوع
 ان لا يشيرون الى المعنى بل الى الشكل
 وهو كمال الاستغناء عن سائر النظم

بحكم به سلامة الطبع فان قلت فلا خرا عن الزخاف ليس بضروري فكيف
 يشمله قوله للضرورة قلت لا خرا عن بعض الزخافات اذ الممكن لا خرا
 عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
 سلام على خير الانام وسبيد حبیب آل العالمين محمداً بشير نذير كما في
 مكرم عطوب ردف من يسمي باجدة فانه لو قال باجدة بفتح الدال لخل
 بالوزن ولكن نخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال
 المكسورة **اول التاسب** اي ويجوز صرف غير المنصرف ليحصل التاسب
 بينه وبين المنصرف لان رعاية التاسب بين الكلمتين امر مهم عند من
 لم يصل الى حد الضرورة **مثل سلا سلا واغلا لا** حيث صرف سلا سلا
 لتاسب المنصرف الذي يليه اعني اغلا لا نقوله سلا سلا واغلا لا مثال
 غير المنصرف الذي صرف والمنصرف في حرف غير المنصرف لتاسبه
وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلة
 علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام علتين لتكررها احدهما
الجمع ابلغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكررت فيه الجميعة حقيقة
 كما كالتاسا وروانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
 والحركات والساكنات كما سجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن
 لا مطلق بل بعض اقسامه وهو **الف التانيث** المقصورة والممدودة
 اي كل واحدة منهما كجبل وحمراء لانها لازمتان للكلمة وضعا لا تقاها
 اصلا فلا يقال في جبل ولا في حمراء حمرا فجعل لزومها للكلمة بمنزلة

روي في نسخة ما نسب الى المصنف كما يقال
 القصيدة الفلانية لا تامة او غير تامة
 وهو لا يكون بعده حرف اصلي من حروف القافية

كما كالتاسا وروانا عيم او حكما كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف
 جميع اسوة بجمع سور وانا عيم جمع انعام
 جميع نهم

ثانيه آخر فصار الثاني مكررا بخلاف الاول فانها ليست لازمة للكلمة
 اصل الوضع فانها وضعت فارتفع بين المذكر والمؤنث فلو عوض اللزوم
 لعارض كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي **فالعدل** مصدر للمفعول
 اي كون الاسم معدولا **فخرج** اي فخرج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغة
الاصلية اي عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك
 الاسم عليه ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فإضافة
 الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من فخرجه
 عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة
 فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالا سيما المخذولة لا يجاز
 مثل به ودم فان المادة ليست باقية فيها وان فخرجه عن صيغة الاصلية
 يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يتغير بها
 لها في كونها غير داخل تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخل تحت
 فخرجت عن المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلانم انها مخرجة
 عن الاصلية فان الظاهر ان مثل اقوس وانيب من المجموع الشاذة
 ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيبا بابل انما جمع
 والآن بابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من ان يعتبر جمعها
 اولاً على قواير وانيبا بخرج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين
 قد جوزه بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود تمييزه عن
 بعض ابعاده فيمكن ان يقال المقصود به تمييز العدل عن سائر العلل

من عدل
 من عدل
 من عدل
 من عدل

تألف فان اصله مقوم فقلت حركة الواو
 الى ما قبلها والواو في الاصل من تحتها
 فتخرج فقلت الواو الفاعل فيهما

من عدل
 من عدل
 من عدل

من عدل
 من عدل

لا عن كل ما عاده فحيث حصل تعريفه بالتميز لا بأس بكونه اعم منه في الحاجة
 في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات واعلم اننا نعلم قطعا انهم
 لما وجدوا ثلثا وثلثا واخر وجمع وعمر غير منفرد لم يجدوا فيها سببا
 ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولما لم يصلح
 للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه المثلة
 فجعلوه غير منفرد للعدل سببا آخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين
 احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجها عن ذلك الاصل
 او لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد
 دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا
 وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن
 ذلك الاصل فانقسام العدل الى الحقيقي والتعديري انما هو باعتبار كون
 ذلك الاصل محققا او مقفرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل
 ليتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله **تحقيقا** بغير
 فخرجه كايضا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف **كثلاث**
ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظها واصل
 انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة
 معلوم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
 وثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفي ما ورائها الى عث ومعر خلاف
 والصواب مجيها والسبب في منع صرف ثلث وثلث واخواتها العدل

الحاجة

اخراج ذلك المعنى
 حقيقة او المقدر
 نظر الى امر
 الشان

العدل
 حقيقة او المقدر
 نظر الى امر
 الشان

والوصف لان الوصفية العارضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
 في ثلث وثلث لا اعتبارا فيها وصفا **واخر** جمع اخوي مؤنث اخو
 اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشدة تاخر اتم نقل الى معنى غير مباشر
 اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من حيث لم
 يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احد يقال بعضهم انه معدول عما
 فيه اللام عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر
 وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب الشؤن او البناء او
 اخوي مثلهما نحو حينئذ وقبل ما يتيم يتم عدي وليس في اخو شئ من ذلك
 فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخر **وجمع** جمع جمعا مؤنث اجمع
 وكذلك كنع وبع وبع وقياس فعلا ان كانت صفة ان يجمع
 على مغل كجر آ على خبر وان كانت اسما ان يجمع على فعلا او فعلا
 كصو آ على صحاري او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعي او جمادات
 فاذا اعتبر اخا جماعا من واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين في العدل
 التحقيق والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالغة في باب التاكيد
 اسما وفي اجمع واخواته السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
 وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كانبب قوس قاي لم يعتبر اخا جماعا
 هو القياس فيها كالانبا لا قواس كيف ولو اعتبر جمعها او لا على انبا
 وقواس فلا شذوذ في هذه الجمعة ولا قاعدة للاسم المخرج يلزم من
 مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيها بالشذوذ ومن هاتين الفرق بين

وفي الجمع لا يجمع الا على ما ذكرنا من غير شذوذ في الجمع
 والقبول لا يجمع الا على ما ذكرنا من غير شذوذ في الجمع
 فان قيل لا يجمع الا على ما ذكرنا من غير شذوذ في الجمع
 وان قيل لا يجمع الا على ما ذكرنا من غير شذوذ في الجمع
 وان قيل لا يجمع الا على ما ذكرنا من غير شذوذ في الجمع

انما هو

الثا ذو المعدول **وتقدير** اي فردا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون
 الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير **كبر** وكذلك فرقانها لما وجد
 غير منصرفين ولم يوجد فيها سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيها العدل ولما
 توقف اعتبار العدل على وجود اصل لم يكن فيها دليل على وجوده غير
 منع الصرف قدر فيها ان اصلها عام وزاد عدل عنهما الى عموم فردا
باب قطام المعدولة عن قاطمة وايرادها كل ما هو على فعال علم لا على
 المؤنثة من غير ذوات الراي في لغة بني **تميم** فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب
 جملا على ذوات الراي في الاعلام المؤنثة في مثل حضار وطار فانها
 مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والثانيث والسبب لا يوجب
 البناء فاعتبر فيها العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل
 لتحصيل سبب البناء اعتبر فيها عدمها جعلوه موبا غير منصرف ايضا جملا
 على نظايره مع عدم الاحتياج اليه لتحقيق السببين لمنع الصرف العلمية
 والثانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظايره لا لتحصيل سبب
 الصرف ولهمذا يقال ذكر باب قطام بهما ليس في محله لان الكلام فيها قد
 فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان المجازين مبنية
 فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
 ذوات الراي مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها
 لتحصيل سبب البناء وحمل اعداها عليها **الوصف** وهو كون الاسم وال
 على ذات مهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب

مثل امر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحركة
او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد توضع
الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اُجوز فيه على النسوة التي هي من
قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موضوعة ^{بالا} ^{للا} ^{لاربعية}
وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع ^{والمعبر}
في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالنه لا العرضي ^{لوصفية}
فلذلك قال المص **شرط** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان**
يكون وصفا في **الاصل** الذي هو الوضع بان يكون وصفا على الوصفية
لا ان تعرض الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية
الاصلية او زالت عنه **فلا تقصره** بان تخرج عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاص
بعض افرادها بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الجثة السوداء
لا يحتاج في الفهم عنه بقرينة **فلذلك** المذكور من اشراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة **صرف** لعدم اصالة الوصفية **اربع** في قولهم
مررت بنسوة اربع **وامتنع** من الصرف لعدم مضرة الغلبة **اسود**
وارقم حيث صار اسمين **للجثة** الاولى للجثة السوداء والثاني
للجثة التي فيها سواد وبياض **واهم** حيث صار اسما للغيب ^{الحديد}

الاصلي وصف بمعنى ذي الدوام

لما فيه من الدوام اعني السوداء فان هذه الاسماء وان خرجت عن
الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف لم يخرج
استعمالها في معانيها الاصلية ايض بالكلية فالمانع من الصرف في هذه
الاسماء الوصفية الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها
الاصلية فلا اشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الاصل
والحال **ضعف** منع **افق** اسما **للجثة** على زعم وصفية لتوهم اشتقاق
من الفعولة التي هي الجثث وكذلك منع **اجدل** **للقصر** على زعم وصفية
لتوهم اشتقاق من الجذل بمعنى القوة **واخيلا** **للطائر** اي لطائر ذي ^{خطان}
على زعم وصفية لتوهم اشتقاق من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه
الاسماء عدم اجزئتها او صافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني ^{الوصفية}
مطلقا لان في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم **لصرف** **التأنيث**
اللفظي الحاصل **بالتاء** لا بالالف فانه لا شرط له **شرط** في سببية منع
لصرف **العلمية** اي علمية الاسم المؤنث ليصير التأنيث لازما لان
الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان
وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة **وان تأنيث المعنوي**
كذلك اي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشراط العلمية فيه الا ان ^{نحوها}
فرقا فانها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف ^{المعنوي}
شرط لجوازها فلا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله **وشرط** **تتم**
تأنيثه اي شرط وجوب تأنيث التأنيث المعنوي في منع الصرف احد امور ^{الثلاثة}

منع الصرف

المعدود من اسباب منع الصرف

زيادة على الثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة نحو **زيب** او **تحرك** الحرف
الاول من حروفها الثلثة مثل **سقا** او **العجم** مثل ما به وجور وانما شرط
 في وجوب تأثير التانيث المعنوي احد الامور الثلثة يخرج الكلمة بثقل احد
 الامور الثلثة عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين
 فتزاحم تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجم لان لسان العجم ثقيل على
 العرب **فهذا يجوز صرفه** نظرا الى انتفاء شرط تختم تأثير التانيث المعنوي
 اعني احد امور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه
وزيب وسقا علما لطبقة من طبقات النار و**ماه** وجور علمين
 ببلدين **ممنوع** صرفها اما زيب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط
 تختم تأثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقا فللعلمية والتانيث المعنوي
 مع شرط تختم تأثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث
 المعنوي مع شرط تختم تأثيره وهو العجمة **فان سمي** اي بالمؤنث المعنوي
مذكور فشرطه في سببية منع الصرف **الزيادة على الثلثة** لان الحرف الرابع
 في حكم تاء التانيث قايم مقامها **فقدم** وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار
 معناه الجنسي اذا سمي به رجل **منصرف** لان التانيث الاصل ي زال
 بعلمية المذكور من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف
وعقوب هو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل
ممنوع صرفها لانه وان زال التانيث بعلمية للمذكور فالحرف الرابع قايم
 مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر كما يقتضيه قاعدة التصغير

اسماء الكثرة والوصولات

فيقال قديمة بخلاف عقوب فانه اذا صغر يقال عقوب من غير اظهار التاء
 لان الحرف الرابع قايم مقامه فعقوب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية
 والتانيث الحكمي **المعرفة** اي التعريف لان سبب منع الصرف هو
 التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** اي شرط تأثيرها في منع الصرف **ان**
تكون علمية اي تكون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليا
 مصدرية او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة في ضمنه على ان يكون
 اليا للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمات
 والمبهومات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات
 والتعريف باللام او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجي فلابد
 كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا
 والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف
 للتذكير اظهر من فرعية العلمية **له العجمة** وهي كون اللفظ مما وضع
 غير العرب لتأثيرها في منع الصرف **شرطها الاول ان يكون**
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة **العجمة** بان يكون متخففة في ضمن
 العلم في العجم حقيقة كابرهم او حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى العلمية
 من غير تصرف فيه قبل النقل كقائلون فانه كان في العجم اسم جنس
 لكل جيد سمي به احد رواة القراء الجودة قراءة قبل ان يتصرف فيه
 العرب فكانه كان علما في العجمة وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها
 العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فيضعف فيه العجمة فلا تصح سببا لمنع

ان كان المؤنث في باب منع الصرف اسما للتعريف
 كما هو الظاهر وان كان اسما للموصوفات
 فلا يمنع من منع الصرف لانه ليس هو
 عين النسب بالمعرفة لضرورة التوضيح
 ليدفع الاجمال والتفصيل

الحرف فعلى هذا الوسمي بمثل لجام لا يمنع صرفه لعدم علمية في العجمة و
 شرطها الثاني احد الامرين **تحرك الاوسط** او زيادة على الثلثة اى ثلثة
 اوف للابتداء الحرفه احد السبعين **فوق منصرف** هذا التفرع
 بالنظر الى الشرط الثاني فانصرف نوح اما هو لا يتقاء الشرط الثاني وهذا
 اختيار للمع لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبارها
 مع كون الاوسط واما الثاني ثبت فان له علامة مقدرة تظهر في بعض
 التصرفات فلو نوع قوة فجاز ان يعتبر مع كون الاوسط وان لا يعتبر
 فان ثلث قد اعترت العجمة في ما هو مع كون الاوسط فيما سبق
 فلم لم تعتبر هنا ثلث اعتبارا فيما سبق اما هو لتقوية سبعين آخرين
 لتلايقاوم كون الاوسط احدا ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب
 آخر اعتبار سببها بالاستقلال **وشر** وهو اسم حصين بديار بكر **ابراهيم**
منع صرفها لوجود الشرط الثاني فيها فان في شر تحرك الاوسط
 وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واما حصن التفرع بالشرط الثاني لان
 التنبه على ما هو الحق عنده من انصرف نحو نوح ولذا اقدم انصرفه
 مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على
 وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممنوعة عن
 الحرف الا ستمة محمد عليه الصلوة وصالح وشعيب هو عليهم السلام
 لكونها عربية ونوح ولو ط عليها السلام لمحقها وقبل ان هوذا كنون لان
 سبويه قرينه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل

في قوله "فوق منصرف"

ومن كان قبل ذلك فليس معني وهو قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنون
الجمع وهو سبب قائم مقام سبعين **شرط** اى شرط قبالة مقام سبعين
صيغة منتهى الجموع وسمى الصيغة التي كان اولها مفتوحا واما الثاني
 وبعد الالف حرفان او ثلثة او سطرها ساكن وهي التي لا تجمع جمع التكسيرة
 اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانهما جمعت في بعض الصو
 مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرا للمغيرة للصيغة فانما جمع السلامة فانه لا يغير
 الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايام من جمع ايام على ايام
 وصواب جمع صاجبة على صوابات واما اشتراط كون صيغة
 مصونة عن قبول التغير فتوزر **بغير** منقلبة عن تاء التانيث حالة
 او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا بد من
 فواره جمع فارهة واما اشتراط كونها بغير ما لانها لو كانت مع ما كانت
 على زنة المفردات كوزنة فانها على زنة كرايمية وطواعية بمعنى الكرامة
 والطاعة فيدخل في قوة جمعيتها فتوزر فلا حاجة الى اخراج نحو مدائي فانه
 محض ليس جمعا لاني الحال ولا في الما ان انما الجمع مدائن وهو لفظ آخر
 بخلاف فرازة فانها جمع فريزين او فريزان بكسر الفاء فلم تما سبق
 ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير ما وثانيها
 ما يكون بها فانما ما كان بغير ما فممنوع صرفه لوجود شرط تأثيرها
كساجد مثال لما بعد الف حرفان **مصابيح** مثال لما بعد الف ثلثة احرف
 او سطرها ساكن واما فرازة واما ما يما على صيغة منتهى الجموع

كساجد

الحرف فريزين

كساجد

كساجد كساجد كساجد كساجد

كساجد

كساجد كساجد كساجد كساجد

كساجد كساجد كساجد كساجد

قد اختلف فيه قديم بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين ^{الضمة} الصرف
 لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من اجزاء الكلمة
 بعد تمامها فاصل جوار في فوك جاء تني جوار جاري بالضم والتنوين بناء
 على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
 الضمة للشغل والياء لا التقاء التاكين فصار جوار على وزن سلام كلام
 فلم يبق على صيغة انتهى المجموع فهو بعد الاعلال ايضاً منصرف والتنوين فيه
 للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير
 منصرف لان فيه الجمعيّة مع صيغة انتهى المجموع لان المحذوف بمنزلة
 المقدر ولهذا لا يجري الاواب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما
 اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين
 وعلى هذا القيس حالة الجز بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب ثبات الياء
 في حالة الجز كما في حالة النصب تقول مررت بجوارى كما تقول ايت
 جوارى وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه يكون
 الياء معوضة في حالة الجز والفتحة خفيفة في وقع فيه اعلال واما في حالة
 الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للشغل وعوض عنها
 التنوين فسقطت الياء لا التقاء التاكين فصار جوار على هذه اللغة لا اعلال
 الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين ^{عرفت}
التركيب وهو صيغة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جوار فلا
 التجم وبصري عليين **شرط العلمية** بان من الزوال فيحصل له قوة فيوزر بها في

ان التركيب شرط العلمية فاذا لم يكن حرف علمية لم يجر
 الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال في حالتين
 التركيب وهو صيغة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جوار فلا
 التجم وبصري عليين شرط العلمية بان من الزوال فيحصل له قوة فيوزر بها في

منع الصرف **وان لا يكون باضافة** لان الاضافة تخرج المضاف الى الصرف
 او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما يصاد به اعني منع الصرف **ولا سناد**
 لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات كخونا بطر اشافانها
 باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما
 هي لدالتها على قصة غريبة فلو تطرق اليها التغيير يمكن ان تقوى تلك
 الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
 الذي هو من احكام المعربات فان قلت كيف كان على المصراع يقول
 وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً ولا متصفاً بحرف العطف
 لينجح عنه نحو سبويه ونقطويه ومثل خمسة عشر وستة عشر عليين قلت
 كانه الكافي في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام
 المشتملة على الاسناد فلم يذكر بناءً ولا اصلاً فلذلك احتاج الى اخرجها
مثل علك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وملك هو اسم
 هذه البلدة جفلاً اسماً واحداً من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية
 او اسنادية او غيرهما **الف والنون** المعدودان من اسباب منع
 الصرف تسميان مزديتين لانهما من الحروف الزوايد وتسميان
 مضارعيتين ايضاً لمضارعتهما لاني الثاني في منع دخول الثانية
 عليهما وللخانة خلاف في ان سببهما منع الصرف اما كونهما مزديتين
 وفرعيتهما للمزيد عليهما واما مشابهنهما لاني الثاني والراجح هو القول
 الثاني ثم انهما **ان كانا في اسم** يعني بهما يعاقل الصفة فان الاسم المقابل

على منسوب الجوارى
 انما هو منسوب الى اسم
 انما هو منسوب الى اسم
 انما هو منسوب الى اسم

وانما هو منسوب الى اسم
 انما هو منسوب الى اسم
 انما هو منسوب الى اسم

والحرف ايما ان لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
 ورس آويل كاحر وضارب مضروب فالاول يسمى اسما والآخر صفة
 فالاول بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الثاني مل للاسم الصفة
فشرط اي شرط الالف والنون في منعها من الصرف في افراد الضمير
 انها سبب احدا وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف **العلمية**
 تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهما بالثاني
كمران او كانا في صفة **فانتفاء** فعلاية اي ان كان الالف والنون
 في صفة فشرط انتفاء فعلاية يعني امتناع دخول التاء الثانية عليه
 ليعني مشابهما لاني الثانية على حالها ولهذا انصرف عيان مع
 انه صفة لان مؤنثه وبانية **وقيل** شرطه **وجود فعلي** لانه متى كان مؤنثه
 فعلي لا يكون فعلاية فيبقى مشابهما لاني الثانية على حالها
ومن ثمة اي ومن اجل المخالفة في الشرط **اختلف في رجن** في انه
 منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لارحمي ولا رجمانية لانه
 صفة خاصة قد تعلق لا يطلق على غيره تعلقا لا على مذكر ولا على مؤنث
 فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلاية فهو غير منصرف **ومذهب** من
 شرط وجود فعلي فهو منصرف **دون سكران** فانه لا خلاف في منع
 صرفه لوجود الشرط على المذهبين فانه مؤنثه سكرى لا سكرانه **ودون**
ندمان فانه لا خلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه
 ندمانية لاندى هذا اذا كان ندمان بمعنى التذم واما اذا كان بمعنى التاديب

فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه نذمي لانذمانية **ووزن الفعل** يكون
 الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل هذا القدر لا يكفي في سببية
 منع الصرف بل **شرط** فيها احد الامرين اما ان يختص في اللغة العربية
بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل **كشمر**
 على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمية فانه نقل من هذه الصيغة
 وجعل علما لغويا وكذلك بذر الماء وغيره لموضع وخصم لرجل افعال
 نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسما لصيغ مودف هو العندم ولم
 علما لموضع بالتسام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يصح
 في ذلك الاختصاص **ومثل ضرب** على البناء للمفعول اذا جعل علما
 لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل انما قيدنا بالبناء
 للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع
 صرفه الا بعض النحاة **او يكون** غير مختص لكن يكون **في اول** اي اول
 وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل **زيادة** اي زيادة حرف
 او حرف زائد من حروف اتيين **كزيادة** اي مثل زيادة حرف او حرف
 زائد في اول الفعل **غير قابل** اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
 الفعل غير قابل **للتاء** لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم
 عن اوزان الفعل وتوفاق غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع
 من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذ اسمى به رجل فان لم يرد التاء
 به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان محي التاء في اسودة للحمية الانثى

تتم على ما سبب خارجا

فعل لا يكون غير قابل من الضمير في اول

ليس باعتبار الوصف الاصلى الذى لا جلي يمنع من الصرف بل باعتبار غلبة
الاسمية العارضة ومن ثم اى ومن اجل شرط عدم قبول التام **امتنع**
احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التام **والصرف يعمل**
لقوله التام ليعنى بعلمته للناقة القوية على العمل والتبر **وما فيه علمية مؤثرة**
اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع صرفه بالسببية المحضة
او مع شرطية لسبب آخر وايجز بذلك عما يجمع الفى التانيث او صيغة
منتهى المجموع فان كل واحد منها كاف في منع الصرف لاثاره في العلمية
اذ انكر بان باول العلم بواحد من الجماعة المستماة به نحو هذا زيد واثبت
زيد اخر فانه اريد به المستمى زيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحب
به يكون قولهم لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محقق **صرف لما تين** اى ظهر
حين بين اسباب منع الصرف شرائطها فيما سبق من انها اى العلمية
لا تجماع مؤثرة الا اى السبب الذى سى اى العلمية شرطية وذلك
في التانيث بالتام لفظاً او معنى والعجم والتركيب والالف والنون المزيدين
فان كل واحد من هذه الاسباب لاربعة شروط بالعلمية **الا العدل**
وزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء الاول اى لا تجماع غير ما
سبب شرطية **الا العدل** ووزن الفعل فان العلمية تجماعها مؤثرة كما في علم
واحد وليست شرطية فيها كما في ثلث واحمر **وما اى العدل** ووزن الفعل
متصان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
ليس شئ منها من اوزان الفعل المعبرة في منع الصرف **فلا يكون معرباً**

الخاتمة

العدل ووزن الفعل

اي لا يوجد شئ من الامور الدائرة بين مجموع هذين الشئين وبين احد مما فقط
الا **احد** مما لا مجموعها فاذا انكر غير المنصرف الذى احاسب بالعلمية **بقى بلا**
اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما سبب شرطية من الاسباب الاربعة
المذكورة لانه قد انتفى احد السببين الذى هو العلمية بذاتها والسبب الاخر
المشروط بالعلمية من حيث وصف سببية فلم يبق فيه سبب من حيث
هو سبب **وعلى سبب** **احد** فيما سبب بشرطية من العدل ووزن الفعل
هذا وقد قيل على قوله وما متصان ان اصحمت بكسرتين علماً لمفارقة
من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صحت بصمت وقيا
ان يحكى اصحمت بصمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان
هذا امر غير محقق لجواز ورود اصحمت بكسرتين وان لم يشتر فلا اوزان
التي تحقق فيها العدل تحقيقاً كان او تقدير الم كجامع وزن الفعل وايضا
قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل
التحقيقى بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن
ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصحمت وراى العدل
سما العلمية والتانيث ثم اية اشار الى استثناء مثل احمر علماً اذ انكر عن
هذه القاعدة على قول سيبويه **وخالف سيبويه الاخفش** الاخفش
المشهور هو الحسن بن سيبويه ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقة
لما ذكره من القاعدة جعله اصلاً واسند المخالفة الى الاستاد وآن
غير مستحسن قسيتها على ذلك في انصرف مثل احمر علماً اذ انكر والمراد نحو

امر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهراً غير خفي فيدخل فيه سكران
 امثال ويخرج عنه افعال للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف بعد التكرار بالاتفاق
 لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك الفعل التفضيل
 المجزوء عن من التفضيلية فانه بعد التكرار منصرف بالاتفاق لضعف معنى
 الوصفية فيه حتى صار افعال اسما وان كان موحداً فلا يصرف بلا خلاف
 لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية **اعتبار الموصفة الاصلية**
 اي انما خالف سببها لا خفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية **بعد التكرار**
 فانه لما زالت العلمية بالتكرار لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها
 وجعلها غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون
 المزينة فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا يثبت
 على اعتبارها ايضاً فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل فيه اعني
 منع الصرف قبل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال
 الوصفية عنهما وفي بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي
 فيها شائبة من الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم
 اسم للحية التي فيها سواد وبياض وفيها شائبة من الوصفية فلا يلزم
 اعتبار الوصفية فيها اعتباراً في امر بعد التكرار لانها قد زالت بالكلية
 واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت العلمية
 والعلمية بالتكرار والزاي لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد
 هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سبب

ان قيل فاما اشارته من الوصفية في العلم كما اذا نسبت
 الى علم من جهة اخرى فاجب بان المقصود الاسم في وضع
 عن المعنى الاصلية كزيد

فان
 ما سكران
 وهو لا يوزن مع
 ان العدد من كل
 وصف

الوصف الاصلية بعد التكرار وان كان زائلاً لزمه ان يعتبره في حال العلمية
 ايضاً فيمنع نحو حاتم من الصرف الوصف الاصلية والعلمية واجاب عنه المحقق
 بقوله **ولا يلزمه** اي سببويه من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التكرار
 في مثل امر على **باب حاتم** اي كل علم كان في الاصل وصفاً مع بقاء العلمية
 بان اعتبر فيه ايضاً الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية
لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني
 الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو
 منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب
 آخر كما في اسود وارقم فان قلت المتضادان هما بين الوصفية المحققة
 والعلمية لا بين الوصفية الاصلية والزائلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية الاصلية
 والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير
 الضدين بعد زواله مع ضده آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبل اجتماع
 متضادين لكنه شبيه به باعتبارهما معاً غير مستحسن **جميع الباب**
 اي باب غير المنصرف **باللام** اي بدخول لام التوفيق عليه **والاضافة** اي
 الى غيره **يخرج** اي يصير مجزئاً **بالكسر** اي بصورة الكسر لفظاً او تقديرًا وانما
 لم يكتب بقوله يخرج لان الاجزاء قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان
 الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضاً وللخفاء خلاف في ان هذا الاسم
 في هذه الحالة منصرف وغير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف
 مطلقاً لان عدم انصرافه انما كان لشابهة الفعل فلما ضعفت هذه

لا تقدم ان العلمية والوصفية لا يمتنع
 فلا يجوز اعتبار حاتم في حكم واحد

اي ما يوجب صورة فاطمة الكسرة
 لا يوجب الالف التي هي شبيهة بالكسرة

الاصل في الكسرة ان يطلق على الحركات البنائية
 والاطلاق على الحركات الاولية قليل

على جهة قيامه به اي اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به
 وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كما في الفاعل
 والصفة المشبهة واخره بهذا القيد عن مفعول لم يسم فاعله كزيد
 في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على وجه
 من لم يجعله واخطا في الفاعل كالمقود اما على مذهب من جعله داخلية
 كصاحب المفضل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا بقية به مثل زيد
 في قلم زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه
 فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل الاصل في الفاعل اي باينبغي ان
 يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلى الفعل المسند اليه بان يكون
 بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كما يجوز من
 الفعل لشد احتياج الفعل اليه بدل على ذلك اسكان اللام في ضرب
 لانه لدفع نوال اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة **فذلك الاصل**
 الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل **جاء ضرب غلامه**
 زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
 بل لفظا فقط وذلك جائز **وامتنع ضرب غلامه زيد** انما هو مرجع الضمير
 وهو زيد لفظا ورتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك
 غير جائز خلافا للاختصاص وان جنى ومستند بما في ذلك قول الشاعر
 شو جوى رية عني عدى بن حاتم جواء الكلاب العاويات وقد فعل
 واجيب عنه بان هذا الضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في لغة الكلام

هذا هو الوجه

والمعنى

وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى المصدر الذي يدل عليه
 اي جوى رية اجزاء **واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل**
 المفعول بالوضع **لفظا فيها** اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحا وفي ضمن
 والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة **والقرينة** اي الامر الدال عليها بالوضع
 اذ لم ينفذ ان يطلع على ما وضع بازاء شئ ان قرينة عليه فلا بد ان ذكر الالف
 مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى جنى او
 نحو اكل الكثرة يحيى او كان الفاعل **مضمر متصلا** بالفعل بازاء كضربت زيدا
 او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل
 لئلا ينقض مثل زيد ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل **بعد الاشارة**
 توسطها بينهما في صورتى التقديم والتأخير نحو ما ضربت يد الامرء او بعد
معا نحو انما ضرب زيد عمرو **واجب تقديم** اي تقديم الفاعل على المفعول
 في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيها والقرينة فللمخرج
 عن الالتباس واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلانما الاتصال
 الانفصال واما في صورة وقوع المفعول بعد الاشارة بشرط توسطها بينهما
 في صورتى التقديم والتأخير فلانما ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من
 قوله ما ضرب زيد الامرء انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون
 عمرو مضروبا بالشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرو الا زيد انحصار
 مضروبية عمرو في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا بالشخص آخر فلما
 احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب انما قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتى

والمعنى

اي بعد الاشارة فيها في صورة التقديم
 الا فيها اذ لم يتوسط واما في صورة
 الفصل بين اداة الاستغناء والضمير
 غير جائز وانما الضمير المتصل
 الا فيها كما سبقت في قوله

في تقدير الفعل
في تقدير الفعل

التقديم والتأخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الاتي قال ما ضرب الاء عمرو
زيد فالظاهر ان معنى الحصر ضاربية زيد في عمرو واذا الحصر انما هو فيما يلي الاء
فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسن بعضهم
لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلت الظاهر ان معنى كذا لا احتمال
ان يكون معنى ما ضرب احدا احد الاء عمرو ازيد فيفيد الحصر صفة كل منهما
في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورته
المفعول بعد معنى الاء لان الحصر هنا في الجزء الاخير فلو اقر الفاعل بقلب
المعنى قطعاً واذا **انصل** اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيد غلاماً
او وقع اي الفاعل بعد الاء المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير
نحو ما ضرب عمرو الاء زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انما **او وقع**
الفاعل بعد معناه اي معنى الاء نحو انما ضرب عمرو ازيد **وانصل** مفعوله
بان يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل
نحو ضربك زيد **وجب تأخيره** اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور
اما في صورة اتصال ضمير المفعول به للفاعل لا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة
واما في صورة وقوعه بعد الاء او معناه لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما
في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً بالفاعل غير متصل فلما فاة الاتصال
بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل
ايضاً ضميراً متصلاً فانه يجب ح تقديمه نحو ضربك **وقد حذف الفعل**
الرافع للفاعل **لقيام قرينة** دالة على تعيين المحذوف **جواز** اي حذفاً جازاً

كما ذهب اليه السكاك وجماعة من النحويين واما عند كثيرهم
فلا يجوز لانهم لم يجوزوا ان يعملوا قبل ان يمتنعوا
المستثنى ما الا ان يكون ما بعده او بعد الفعل
عامة او مستثنى منه فكانت قد استعملت في جملة
على هو المتفق عليه او مال الى ما ذهب اليه جماعة
من النحويين المقصود على عمري الضرب المند
لان الصفة المقتضية على عمري الضرب المند
الى زيد لا مطلق الضرب فلا بد من تقدير الفاعل
لبنم تلك الصفة

في تقدير

في مثل زيد اي في ما كان جواباً لسؤال محقق لمن قال من قام سائلاً عن
يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول
قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر موجب حذف
الجملة وتقدير الفعل موجب حذف جودها والتقليل في الحذف اولى وكذا
يحذف الفعل جوازا فيما كان جواباً لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية
يزيد بن نهشل **يبك** على البنا والمفعول **يزيد** مرفوع على انه مفعول لم يتم
فاعله **ضارع** اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع
بقريته السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبيك يزيد على
للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه **لخصومة** متعلق بضارع اي
يبكيه من يذل ويغتر عن مقاومة الخصم لانه كان ظهير للجزيرة الاذلاء
واخر البيت **ومختبط مما قطع الطوايح** والمختبط السائل من غير وسيلة
والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على غير القياس كلوايح جمع ملقحة
ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضاً من يذل ويغتر وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ما يذو ما يتوصل به الى تحصيل المال لانه كان معطى
السائلين بغيره وقد حذف الفعل الرفع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه
وجواب اي حذفاً واجباً في مثل **وان احد من المشركين استجارك** اي في كل
موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الكشحي من المحذوف فانه لو ذكر
المفسر لم يبق المفسر مفسراً بل صار حشو بخلاف المفسر الذي فيه ابراهم
بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاني رجل اي زيد

بالتحقيق على وزن محذوف
عطف

فتقدر الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحذفها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفتر باستجارك الثاني وانما وجب
حذفه لان مفسره قائم مقامه مفعول عنه ولا يجوز ان يكون احدهما فاعلا
لا متناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل **وقد يحذف**
اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال **قام زيد**
نعم اي قام زيد فحذف الجمله الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا المحذوف جائز
بقريضة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه في مقامه كالمفسر
فيلزم في الكلام استدراك وانما قد راجع الجمله الفعلية لا الاسميه بان يقال
نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية **واذا**
تنازع الفعلان بل العاملان اذا تنازع بحرف في غير الفعل ايضا يجوز
مغربي ومكرم عمر واو بكر كرم وشريف ابوه واقصر على الفعل لاصالته في
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من فعلين قصارا
على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهر** اي اسمي ظاهر او افعا
بعد ما اي بعد الفعلين اذا تقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعها
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك
الموضع معمول الكل واحد منهما على البدلية فيجوز ان يتصور تنازعها في الضمير المتصل
لان المتصل الواقع بعد ما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا
بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمول الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع

عند المفعول يجوز ان يكون مفعولا
واسم المفعول يجوز ان يكون
والاسم المنسوب يجوز ان يكون

بعد ما نحو ما ضرب واكرم الا انا فنية تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق
القطع عندهم وهو اضممار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند
الكوفيين لانه لا يمكن اضمماره مع الالائه حرف لا يصح اضمماره ولا
لفظ والمعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له واما
المصباح في تنازع ههنا ما يكون طريق قطعه باضممار الفاعل فلهذا حصته
بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى من ذهب الي
يقطع بالحذف وعلى من ذهب لبقاء الفعلان معا واما على من ذهب غيرهما
فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الاضممار وهو ممنوع **فقد يكون** اي
تنازع الفعلين في **الفاعلية** بان يقتضى كل واحد منهما ان يكون الاسم
الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية **مثل ضربني واكرمني**
زيد وقد يكون تنازعهما في **المفعولية** بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم
الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية **مثل ضربت و**
اكرمت زيد وقد يكون تنازعهما في **الفاعلية والمفعولية** وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر
اخر فيكونان متفقين في ذلك لاقتضاء مثل ضرب وامن زيد عمر وليس
بذلك قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر
بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو
القسم الثالث المتبادل الاولين فقول **مختلفين** لتحصيل هذه الصورة

التنازع يعني جوبه

الفاعل

بعد الفعلين ان كان

انما يقتضيه ان كان الجمله محذوفه
او ما كانت او جازية ان كانت الجمله حادثة
واعترضا ان كانت اعترضا
فقد وان اعترضا ان كانت اعترضا
بالفعل فان اعترضا ان كانت اعترضا
بالفعل فان اعترضا ان كانت اعترضا

كون التنازع فيهما جميعا
فقد تنازع في فعلين
السنة في قول قد يكون لرجوع التنازع
المعروف عليه بقوله او انما تنازع الفعلين لان العامل
نفس الضمير فيكون هذا التنازع مثل تنازع
في ان العامل فيه قول قد

بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا في الغامضية والمفعولية حال
 كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
 الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما يجوز ذلك للقسم الثالث لانه اذا
 اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الآخر حصل مثال للقسم الثالث
 وذلك يتصور على وجه كثيرة مثل ضربت زيدا واكرمتني واكرمت
 زيدا وضربتني واكرمت زيدا واكرمتني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون
 الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النخبة البصريون اعمال الفعل الثاني لقوة
 مع تجوز اعمال الاول فيختار النخبة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل
 الاول مع تجوز اعمال الثاني لسبقه ولا حراز عن الاصناف قبل الذكر
فان علمت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وبداية لانه المذهب
 المختار الاكثر استعما لا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
 لجواز الاصناف قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير والكرام التكرار بالذكر
 وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقة
 افراد او ثنية وجمع وتذكير او تانيث لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان
 يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف
 الفاعل الا اذا سبق شي مسده **خلافا للكسائي** فانه لا يضم الفاعل بل
 يجذفه تحمزا عن الاصناف قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربتني
 واكرمتني الزيدان عند البصريين وضربتني واكرمتني الزيدان عند الكسائي
وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل **خلافا للفرج**

أصله يضاف قول الاصناف قول الكسائي خلافا

فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير
 اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو
 الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته
 وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته نقول ضربتني واكرمتني الزيدان ولا يلزم
 مع محذوف قبل روي عنه تشريك الراضين او اصناره بعد الظاهر كما في صورة
 تأخير الناصب نقول ضربتني واكرمتني زيدا هو وضربتني واكرمت زيدا هو
 المتن غير مشهورة عنه **وحذفت المفعول في الاول** تحمزا عن التكرار لو ذكر
 وعن الاصناف قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه والا اي ان
 لم يستغن عنه **اظهرت اي المفعول نحو** حسبي منطلقا وحسبت زيدا
 لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اصناره لئلا يلزم الاضمار
 قبل الذكر في الفضلة **وان علمت الفعل الاول** كما هو مختار الكوفيين **اضمرت**
الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربتني واكرمتني زيدا او جعلت زيدا
 فاعل ضربتني واضمرت ضميرا راجعا الى زيد لتقدم رتبة فلا محذور فيه
 لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو
 جازر واضمرت **المفعول في الفعل الثاني** لو اقتضاه على المذهب المختار
 ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
 ويكون الضمير راجعا الى لفظ مقدم رتبة كما نقول ضربتني واكرمتني زيدا
الا ان يمنع مانع من الاصناف كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول
 الغير المختار **تظهر المفعول** فانه اذا امتنع الاصناف والحذف لا سبيل الا الى الاضمار

تأخير الناصب المفعول الاخير وعل الفعل الثاني في المثالين
 المفعول الثاني للمفعول الاول وهو محذوف

الا ان يمنع المختار خلافا لاراد المذهب المختار

نحو حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث أغل حسبي
 فجعل الزيدان فاعلا ومنطلقا مفعولا له واضم المفعول الاول في حسبهما
 واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لما منع وهو انه لو اضم مفعولا خلف
 للمفعول الاول ولو اضم شئ خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه
 لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا احطت المفعول الثاني فيهما
 والاعلى انصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تشبيه واخر
 والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضيه
 مفعولا مفعولا والثاني مفعولا مشئ فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع
 ولا استدلال الكوفيين على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امر القيس
 ولوان ما اسنى لا ذني معيشة كفا في ولم اطلب قليل من المال
 حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفا في ولم اطلب الى اسم واحد
 قليل من المال فاقضى الاول رفعة بالفاعلية والثاني نضبه بالمفعولية
 وامر القيس الذي هو اوضح شعرا العرب عمل الاول فلم يكن
 اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قابل متساوي الاعمالين فاجاب المصنف
 عن طرف البصريين وقال **وقول امر القيس كفا في ولم اطلب قليل**
من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل
 من كفا في ولم اطلب الى قليل من المال لا استلزامه عدم السعي لا في معيشة
 واستغناء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المتباني لكل منهما وذلك
 لان لو جعل مدخوله الميث شرط كان او جزاء او كان معطوفا على احد

متفيا والمنق من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
 محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعني قوله ولكننا
 اسعى لمجد مؤمل وقد يذكر المجد المؤمل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انما
 لا اسعى لا ذني معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثني
 الثابت واسعى له **مفعول لم يستم فاعله** اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر
 فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتداء حيث قال ومنه
 المبتداء الشدة اتصال بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا **كل مفعول**
حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول للملازمة كونه
 فاعلا للفعل متعلق به **واقيم هو** اي المفعول **مقامه** اي مقام الفاعل في سناد
 الفعل او شبهه اليه **وشرطه** اي شرط مفعول لم يستم فاعله في حذف
 فاعله واقامة مقام الفاعل اذا كان عاملا فعلا **ان تغير صيغة الفعل**
الى فعل اي الماضي المجهول **ويفعل** اي المضارع المجهول فيتناول مثل **فعل**
 واستفعل ويفعل ويستفعل وغيره من الافعال المجهولة الزيد فيها
ولا يقع موقع الفاعل للمفعول الثاني من مفعولي باب علمت لا يمسند
 الى المفعول الاول سنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
 الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه مع كون كل من الاسنادين
 تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احدا لا سنادين وهو اسناد المصدر
 غير تام **ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت** اذ حكمه حكم المفعول
 الثاني من باب علمت في كونه مسندا **والمفعول له** باللام لان النصب

المسند اليه يكون بدلا لآباء وآشرف
 والمجد لا يكون الا بالآباء
 بانفرد به
 انما حكمه في غير

فيه شعر بالعلية فلو اسند اليه فالت نصب الاشعار بخلاف ما اذا كان
 مع اللام نحو ضرب للتأديب **والمفعول معه كذا** اي كل من المفعول
 والمفعول معه كذا اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت
 واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول فلما عرفت
 واما المفعول معه فلا لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي صلها
 العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بد من الواو
 فانه لم يعرف كونه مفعول معه **واذا وجد المفعول** به في الكلام مع
 غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها مع الفاعل **تعين** اي المفعول به اي
 لو وقع موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليها
 فان الضرب مثلا كما لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا
 بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة **تقول ضرب زيد** فانه
 المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامر ظرف
 مكان **ضربا شديدا** مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وقاعدة وصف
 الضرب بالشدة التنبية على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل فلا قيد يخص
 اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في **داره** جاز ومجور وشبهه بالمفاعيل
 اقيم مقام الفاعل مثلها **وان لم يكن** اي لم يوجد في الكلام المفعول به
فان جميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل
 والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيا
 غير الاول **اول** بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى

الفاعلية

الفاعلية بالنسبة الى الثاني لانه عايط اي اخذ نحو اعطى زيد وتمامه جواز اعطى
 ورسم زيدا وذلك عند الامن من التلبس واما عند عدمه فيجب اقامته للمفعول
 الاول نحو اعطى زيد عمرو **ومن المبتدأ والخبر** وفي بعض النسخ ومنه
 من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جميعها في فصل واحد
 للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيها واشتركا في العامل المعنوي
فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرًا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم **المجوز**
عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد عامل لفظي اصلا واحترز به عن
 الاسم الذي فيه عامل لفظي كما سمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي
 ما يكون مؤثرا في المعنى لتلايخج عنه مثل محسبك **ورسم** **سند** اي واختر
 به عن الخبر وثاني تسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانها لا يكونان
 الا **سندين او الصفة** سواء كانت مشتقة كضارب مضروب وحسن
 او حارثة مجرا كما كثر في **الواقعة بعد حرف النفي** كما ولا **الف الاستفهام**
 ونحوه كهل وما ومن وعن سبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام في
 مع فتح والاحشش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند
 الناس منكم **فخير مبتدأ** ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين
 اسم التفضيل ومعموله الذي هو من باجتنبي بخلاف ما لو كان فاعلا
 لكونه كالجزء **رافعة الظاهر** او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لتلايخج
 عنه قوله تعالى اراغب انت عن الهمي واحترز به عن نحو اقامان **الزبدان**
 لان اقامان رافع لضمير عايد الى الزبدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر

فقد ومنها المبتدأ مبتدأ مقدم الخبر او العاكس وهو اول
 الماسبق والخبر عطف على قوله فانه الفاعل والفاعل
 المبتدأ من المبتدآت عطف بالفاعل لا من المبتدآت
 في كونه مبتدأ ايضا منها المناسبة على سائر المبتدآت
 وانما جعل الخبر ايضا منها المناسبة على سائر المبتدآت
 خبرا ثانيا للخبر وقدم المبتدأ على الخبر لانه
 مع ان الاول تقدم مقامه على الخبر في واقع
 اصل المرفوعات عند الفاعل وقدم الخبر على
 على الفاعل وقدم الخبر على الفاعل وقدم الخبر على
 ايضا عليها للتلازم الواقع بينهما وبين ليس
 بهذا المتأخر

المبتدأ

احذف
 اذا ادعى المبتدأ فان
 وهو خبر جازي لضعف عمله
 مستند وقع مبتدأ غير استفهام وفي

الحرف في اللفظ

لم يجز ثبوت مثل زيد قايما مثال القسم الاول من المبتداء **واقايما الزيدان**
مثال للصفة الواقعة بعد حرف التثنية **واقايما الزيدان** مثال للصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام **فان طابقت** الصفة الواقعة بعد
التثنية او حرف الاستفهام **اسما مفردا** المذكور **بعد** نحو قايما زيد واقايما
زيد واحترز به عما اذا طابقت مشي نحو اقايما الزيدان او مجموعا نحو اقايما
الزيدون فانها ح **خبر ليس الا جاز الامران** اي كون الصفة مبتدأ **وما**
فاعلا يسمي مبتدأ الخبر وكون ما بعد ما مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه **فما**
ثلاث صور احدها اقايما الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان مبتدأ
واقايما خبرا مقدما عليه **ثما** نبرها اقايما الزيدان ويتعين ح ان يكون
الزيدان فاعلا للصفة قايما مقام الخبر **ثما** نبرها اقايما زيد ويجوز فيه الامر ان
كما عرفت **والخبر هو المجرد** اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان
الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد **اي** المجرد
للمسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم **المسند به** اي ما توقع به
الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتداء لانه مسند اليه **لانه**
بالمغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتداء واحترز به عن القسم الثاني
من المبتداء ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتداء او تجعل الباء بمعنى
الى والضمير المجرد وفيه راجعا الى المبتداء وعلى التقديرين يخرج به القسم
الثاني من المبتداء ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيداً واعلم ان
الفاعل في المبتداء والخبر هو الابتداء اي خبريد الاسم عن العوامل اللفظية

نحو

الحرف في اللفظ

يسند الى شئ او يسند اليه شئ بمعنى الابتداء عامل في المبتداء والخبر رافع
لها عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتداء **والمبتدأ**
في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتداء والخبر عامل في الآخر وعلى هذا
لا يكونان مجزئين عن اللفظية **واصل المبتداء** اي ما ينبغي ان يكون المبتداء
عليه اذ لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتداء ذات الخبر حال
احوالها والذات متقدمة على احوالها **ومن ثم** اي ومن اجل ان الاصل
في المبتداء التقديم لفظا **جاز قولهم في دارة زيد** مع كون الضمير عابداً الى
المشاخر لفظا لتقدمه رتبة لاصالة التقديم **وامتنع قولهم صاحبها في الدار**
لعود الضمير الى الدار وهو خبر الخبر الذي اصله التأخير فلزم عود الضمير المتأخر
لفظا ورتبة وهو غير جائز **وقد يكون المبتداء نكرة** وان كان الاصل منه
ان يكون موصوف لان المعرفة معنى معينة والمطلوب المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق
بل اذا تخصصت تلك النكرة **بوجه** تام من وجهه **التخصيص** او بالتخصيص
يقول اشتركاها فتقرب من المعرفة **مثل قوله تعالى** **ولبعدن من خير من شكر**
فان العبد متساو للمؤمن والكافر حيث وصف بالمؤمن **تخصص** بالصفة
فجعل مبتدأ وخبر خبره **ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة** فان المتكلم بهذا
الكلام يعلم ان احدهما في الدار فينبغي ان الخطاب عن تعيينه فكانه قال
اي من الامر من المعلوم كون احدهما في الدار كايين فيها فكل واحد منهما
تخصص هذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره **ومثل قولك ارجل خبر**

فان النكرة فيه وقعت في خبر النفي فانما دلت عموم الافراد وشمولها
وتخصت فانه لا تعد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في
الاثبات قصد بها العموم نحو مرة خبز من جادة ومثل قولهم **شتر امرؤ**
ناب لتخصيصه بما يتخصص به الفاعل شبه به اذ يستعمل في موضع
ما امرؤ ناب لا شتر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما
عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر
يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف
بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالسباح المعناه قد يكون
خيرا كما اذا كان محي جيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان محي عدو للمهر
له سباح غير معناه يتشام به فيكون شرا لا خيرا فعلى الاول يصح القصر
بالنسبة الى الخبر فغاه شرا لا خيرا امرؤ ناب وعلى الثاني لا يصح
فيقصر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شتر عظيم لا خيرا امرؤ ناب
وهذا مثل ضرب لرجل قوي ادر ك العجر في حادثة ومثل قولك **في الدار**
رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف
بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك
سلام عليك لتخصيصه بنسبته الى المتكلم اذا صل سلمت سلافا فثبت
الفعل وعدل الى ارفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اى سلامي
قبلي عليك هذا هو المشهور فيها بين النخاة وقال بعض المحققين منهم مدار
صحة الاخبار عن النكرة على الغاية لا على ما ذكره من التخصيصات التي

هذا قول المصنف عن النكرة في نفيها في الجملة
او قوله مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
النكرة مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
فانما يستوى فيه المبدأ والفاعل وغيرهما

يحتاج في توجيهاتها الى هذه التكاليف اركبة الواهية فعلى هذا يجوز ان
يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدله
وهذا القول اقرب الى الصواب لما كان الخبر المرفوع فيما سبق مختصا
بالمفرد لكونه قسما من الاسم فلم يكن الجملة داخله فيه اراد ان يشير
الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال **الخبر قد يكون جملة اسمية مثل**
زيد ابوه قائم وفعلية مثل **زيد قام ابوه** ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كانت الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط
بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من **ما يدرب عليها** وذلك العا
اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع الظاهر
موضع المضمرة في نحو كالحاتة ما كالحاتة وكون الخبر تفسير للمبتدأ نحو قول الله
احد قد يحذف العايد اذا كان ضمير اقام قرينة نحو الكرستين والتمن
بمنوان بدرهم اى الكرستين ومنوان منه بقرينة ان بابع البر والتمن لا يسير
غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جازا و
فالاكثر من النخاة وهو البصرتون على انه اى الخبر الواقع ظرفا **مقدر** اى
ما دل بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا
فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيتون فانه يصير مفعولا
الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل
فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر افراد
ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز ما خبره لكنه قد يجب لعرض كذا

هذا قول المصنف عن النكرة في نفيها في الجملة
او قوله مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
النكرة مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
فانما يستوى فيه المبدأ والفاعل وغيرهما

هذا قول المصنف عن النكرة في نفيها في الجملة
او قوله مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
النكرة مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
فانما يستوى فيه المبدأ والفاعل وغيرهما

هذا قول المصنف عن النكرة في نفيها في الجملة
او قوله مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
النكرة مع الاثبات في المقصود ان يتصدق في نفيها
فانما يستوى فيه المبدأ والفاعل وغيرهما

اليه بقوله واذا كان **المبتدأ** مشتملا على **ماله صدر الكلام** اي على معنى
 له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارة **مثل** ان
ابوك فان من مبتدأ مشتمل على **ماله صدر الكلام** وهو الاستفهام فان
 معناه هذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيوي ذهب
 بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب
 تقديمه على المبتدأ لقضائه الاستفهام **او كانا** اي المبتدأ والخبر **مؤخر**
 متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما
 مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق **او كانا متساويين** في التحصيل
 لاني قد روي حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه **مثل**
افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه **او كان الخبر فعلا** اي للمبتدأ
 احراز عما لا يكون فعلا كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب تقديم
 المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس **مثل** زيد قام **وجب تقديمه**
 اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاولى فلما ذكرناه
 واما في الصورة الاخيرة فلما يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفاعل
 مفردا **مثل** زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التباس المبتدأ بالفاعل **او**
 عن الفاعل اذا كان متبني او مجوعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون
 قاموا فاما الزيدان وقاموا الزيدون فيجمل ان يكون الزيدان والزيدون
 بدلًا عن الفاعل فالتباس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على
 قول من يجوز كون الالف والواو حرفا لا على تشبيه الفاعل وحالهما

في الكلام ان يكون مبتدأ

في ضربت يند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء
 كان بحسب الحقيقة جملة او غير جملة **ماله صدر الكلام** اي معنى وجب له صدر
 الكلام كالاستفهام **مثل** اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
 خبره وهو ظرف فان قد فعل كان الخبر جملة حقيقة مفردة صورة وان
 قد باسم الفاعل كان الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة
 صورة واخره به عن يجوز زيد اين ابوه اذ لا يبطل تأخيره صدارة **ماله صدر**
 الكلام لتصدرة في جملة **او كان الخبر بتقديمه مضجعا** اي للمبتدأ من حيث
 انه مبتدأ فتقدمه يصح وقوعه مبتدأ **نحو في الدار رجل** فان في الدار خبر
 المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخرج بقى المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان
 متعلقا بكسر اللام اي كان متعلقا بالخبر التابع له بعبارة يمنع معها تقديمه
 على الخبر فلا ريد **نحو** على الله عبدة متوكل **ضمير** كاي **في جانب المبتدأ**
 راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخرج لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى **مثل**
على التمرة مثلها زيدا فقول مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير متعلق
 بالخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمررة متعلق به **مثل** تعلق الخبر
 بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفقوعة الواقعة مع اسمها وخبرها المألول
 بالمفرد مبتدأ اذ في تأخير خوف ليس ان المفقوعة بالمكسورة في النطق
 لا مكان الذهول عن الفتحة لخفاها او في الكتابة **مثل** عذى **انك**
قايم **وجب تقديمه** اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما
 ذكرنا وقد يتعد الخبر من غير تعدد الخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا ذلك

ان يقول ان المتعلق بالخبر المبتدأ
 ان يقول ان المتعلق بالخبر المبتدأ
 وانما راد بالمتعلق بالخبر المبتدأ
 تعالى العامل بالجهول لان المتعلق بالخبر
 العامل بالجهول مع انه لا يجب تقديم الخبر
 الله عبدة متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر

هذا هو المعنى
المتضمن في
اللفظ

التعدي بما يحسب اللفظ والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين
مثل زيد عالم وعاطل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل وأما بحسب اللفظ
فقط كخوذا حلو حامض فانها في الحقيقة خبر واحد أي مراد في هذه
ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدي وجوز العطف ولا
ان يقال مراد المص بتعدي الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدي بالعاطف
لا يخفى فيه لاني الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما وايضاً التعدي بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدي بغير عا
ولو جعل التعدي اعم فالأقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه كخوذا ما يحكم
فمنه من الله في شبه المبتدأ الشرط في سببية الخبر سببية الشرط للخبر
فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ
معنى الشرط وأما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول
الفاء فيه وأما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
المبتدأ المتضمن معنى الشرط أما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي
الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية ما ولة بجملة فعلية ههنا بالان
وأما ان شرط ان يكون صلته فعلاً او ظرفاً ما ولة بالفعل لتأكد مشابقتها
الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً وفي حكم الاسم الموصول المذكور
الاسم الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحد ما في حكمها الاسم
المضاف اليه مثل الذي ياتي هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي

منه

في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درسم وأما مثال الاسم الموصو
بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه لا يم
ومثل كل رجل ياتي هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درسم وأما مثال الاسم المضاف
الى النكرة الموصوفة باحد ما فقوله كل غلام رجل ياتي اذ في الدار
فله درسم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخل على المبتدأ
الذي يصح دخول الفاء على خبره ما لان عن دخوله عليه لان صحته ودخوله
عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والخبر وليت ولعل زيان
لك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط
والخبر من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال
ليت او لعل الذي ياتي فله درسم او في الدار فله درسم فان قيل باب
كان وباب علمت ايضاً ما لان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل
فيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقاً
ودرجة ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم
فيل هو سبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخوله
الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنها لانها لا تخرج الكلام من الخبرية الى
الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وما توادهم كفار فليل بغير
قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان
المكسورة بالحق قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سبويه فاعيد بقوله

منه

فان ياتي صفة رجلان قلت كل رجل ياتي ايضاً مثال
للمضاف اليه كل الرجل على الوصف انما يكون
للاضمة فقلت المراد بالوصف الموصوف
معنى اللفظ والكل المحيط لا يرد الوصف
موصوف معنى

وذكره ولم يفتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا ياب
القرآن وكلام الفصحى فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول
على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول
الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خمسته وقول النساء
فوالله ما فارقكم قالوا لكم ولكن ما يقضى فوسف يكون **وقد حذف**
المبتدأ القيام قرينة لفظية او عقلية **جواز** اى حذفاً جازياً لا واجباً
وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو
اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع
المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يبين ذلك المقصود
حذفه ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد **كقول المستعمل**
اى المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف فى مقول **المستعمل**
للهمال الرافع صوته عند ابصاره **الهمال والله** اى هذا الهمال والله
بالقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر بتقدير الهمال هذا لان
مقصود المستعمل تعيين الشئ بالاشارة والحكم عليه بالهمالية ليجب
اليه الناظرون ويرويه كما يراه وانما اتى بالقسم جواً على عادى المستعملين
غالباً ولما يتوهم نصب الهمال بتقدير رأيت عند الوقف **وقد حذف**
الخبر جوازاً اى حذفاً جازياً **القيام قرينة** من غير اقامة شئ مقامه **مثل الخبر**
المحذوف جوازاً فى قولك **خرجت فاذا السبع** فان تقديره على المذهب
الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب **خرجت فاذا السبع واقف على**

ان يكون اذا ظرف زمان للبخير المحذوف غير ساو مسدود اي فني وقتي
السبع واقف وقد يحذف الخبر لقيام قرينة وجوب اي حذفوا اجبا فيما التزم
اي في تركيب الترم في موضع اي موضع الخبر غير اي غير الخبر وذلك في اربعة
ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعده لولا مثل لولا زيد كان
كذا اي لولا زيد موجود لان لولا لا تمنع الشيء لوجود غيره فيدل على
وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والترقيم
مقامه هذا اذا كان الخبر عام او انا اذا كان خاصا لا يجب حذفه كما في قول
الشاعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنيت اليوم اشعر من لبدي
هذا على مذهب البصريين وقال الكوفي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اي
لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وانما هيكل
كان مصدرا صورة او ثابلا منسوبا الى الفاعل او المفعول وكلهما وبعده
حال اذا كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر مثل ذباني راجلا وضرب
زيد قايما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربني زيدا قايما او قايما وان ضربت
زيدا قايما واكثر ضربني السوي ملتوتا واخطب ما يكون الامير قايما فذهب
البصريون الى ان تقديره ضربني زيدا حاصل اذا كان قايما فحذف حاصل
كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان ثم حذف اذا
مع شرط العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية
فالحال قايما مقام الظرف القايما مقام الخبر فيكون الحال قايما مقام الخبر قال الرضي
هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره بنحو ضربني زيدا

هذا هو الالف الذي هو في الالف
 في الالف في الالف في الالف
 في الالف في الالف في الالف

يلا بس قايما اذا اردت الحال عن المفعول وضرب زيد يلا بسني قايما اذا
 كان عن الفاعل اول ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضرب
 زيد يلا بس قايما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما نقول الذي
 ضربت قايما زيد اي ضربته ثم حذف يلا بس الذي هو خبر المبتدأ والعامل
 في الحال وقام الحال مقامه كما نقول راشدا مهديا اي شررا راشدا مهديا فاعل
 هذا يكون مستريحين عن التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره
 ضربني زيد قايما حاصل بجعل قايما من متعلقات المبتدأ ويلزم حذف
 الخبر من غير سده وتقييد المبتدأ المقصود وعمومه بدليل الاستعمال
 وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال سده مصدر مضاف الى
 صاحب الحال اي ضربني زيد اضربه قايما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ
 لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قايما وثالثها كل مبتدأ
 اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع ذلك
 مثل كل رجل وضعفه اي كل رجل مفرد مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه
 لان الواو يدل على الخبر الذي هو مفردون واقيم المعطوف في موضعه رابعا
 كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا
 اي لعمرك بقا كذا تسمى اي ما قسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم
 المحذوف وجواب القسم قايما مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
 ولا يستعمل مع الالف الا المصنوع لان القسم موضع التحفيف كقوله تعالى
 خزان واخواتها اي من المرفوعات خزان واخواتها اي اشباهاها من حروف

هذا

هذا

الخمس الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف
 لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما هي عملت
 رفعا ونصباً مثله هو اي خزان واخواتها **السند** الى شيء آخر بعد دخول
هذه الحروف عليها فقول السند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا نفى
 الخمس وغيرها بقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد دخول
 هذه الحروف عليها ورودها عليها لا يراى اثرها فيها لفظا او معنى فلا ينقص
 التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث
 اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان هذا المعنى بل انما دخل على جملته يقوم
 ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالسند السند الى اسماء هذه
 الحروف ويلزم منه اسند رايك قوله بعد دخول هذه الحروف لا الى ان يجاب
 بان المراد بالسند الاسم السند فيحتاج الى تاويل جملة بالاسم فيكون
 خبرها جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قايما في ان زيدا قايما فانه السند بعد دخول
 هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه حكم خبر المبتدأ في اقسامه
 من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحدا ومتعددا
 ومثبا ومحذوفا وفي شرايطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحد
 الا اذا علم والمراد ان امره كما مر بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرايطه وان
 موافقه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدأ يصح ان يقع
 خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال ان زيدا ومن ابوك ولا يجوز
 ان اين زيدا وان من اباك **الافني** تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ

يقوم السند الى ابوه لان اسم
 هذا يكون خارجا عنه

اي حكم خبر باب ان
 في حكم خبر باب ان

لان السند عام في التحقيق

في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك
لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريده ان يكون عملها فرعيا ايضا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم
المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي لم يتصرف في معيونه بتقديم
ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانهما عن درجة الفعل
الا ان يكون الخبر ظرفا اي ليس امره كما مر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان
ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو
قوله تعالى ان اليك اياهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من
البيان لسبحا وان من الشجر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف
مالا يتوسع في غير **خبر لا تكاينة لنفي الجنس** اي لنفي صفة اذا لاجل
قايم مثلا لنفي القيم عن الرجل للنفي الرجل نفسه **هو المسند** الى شئ
آخر هذا مثل خبر المبتدأ وخبر ان وكان وغيره **بعد دخولها** اي بعد دخول
لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو
يضرب في لاجل يضرب ابوه **مثل لا غلام رجل طريف** انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لاجل في الدار لا احتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل موصوف منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف طريف ولا حال لان
الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لتلايد الكذب بنفي طرفة
كل غلام رجل وليكون مثلا لنوع خبر ما الظرف وغيره **ويحذف خبر** لا يذهب

في الخبر على المبتدأ لان المعنى لان
المراد بالخبر المبتدأ لان المعنى لان
الخبر لا يخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو
يضرب في لاجل يضرب ابوه مثل لا غلام رجل طريف انما عدل عن المثال
المشهور وهو قولهم لاجل في الدار لا احتمال حذف الخبر وجعل في الدار
صفة بخلاف ما ذكر لان غلام رجل موصوف منصوب لا يجوز ارتفاع صفة
على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف طريف ولا حال لان
الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لتلايد الكذب بنفي طرفة
كل غلام رجل وليكون مثلا لنوع خبر ما الظرف وغيره ويحذف خبر لا يذهب

حذف كثيرا اذا كان الخبر عاميا كالوجود والحاصل لدلالة عليه نحو لا اله الا الله
اي لا اله موجود الا الله **وبنوتهم لا يثبتونه** اي لا يظهرون الخبر في اللفظ
لان الحذف عندهم واجب المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقيدا
فيقولون معنى قولهم لا اله الا الله انتفى الابل والمال فلا يحتاج الى تقدير
خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لاجل قايم الصفة دون الخبر
اسم ما ولا المشبهة ليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر
ولهذا يعلم ان عملها هو **المسند اليه** شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه **يخبر**
دخولها خرج به غير اسم ما ولا وما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في
ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايم **ولا رجل افضل منك** وانما اتى بالنكرة بعد
لان لا لا يعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة
لغة اهل الجواز وانما بنوتهم فلا يثبتون لها العمل ويقولون الاسم والخبر
بعد دخولها مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولها وعلى لغة اهل الجواز
ورد القرآن نحو ما هذا بشر **او** اي عمل ليس في لا دون ما **ما** اي قليل
لنقصان مشابهة لا ليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي
مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو
قوله من صد عن نيرانها فانما ابن نيس لاراح اي لاراح لي ولا يجوز
ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعد الرفع
ما لم ينكر ولا نكر في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه
الشريعات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر

قال في المسند كبروا ان المسند والمسند اليه

على المبتدأ في الاستعمال والشذوذ
بمعنى الخرج من القيس احتمال عدم
واما انما اي اخرجت نورا وانما يثبت
وانما انما اي اخرجت نورا وانما يثبت
بمعنى الخرج من القيس احتمال عدم
واما انما اي اخرجت نورا وانما يثبت
وانما انما اي اخرجت نورا وانما يثبت

التوابع فيما بعد فلا يتقضى التوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في
المصوبات وقد مرها على المجزئات لكثرةها ولحقه التفسير **المصوبات**
هو ما شتمل على علم المفعولية قد بين شرحها بما ذكر في المرفوعات والمراد
بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحه
والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وابلوك ومسلمين
ومسلمين **فمنه** اي من المصوبات وما شتمل على علم المفعولية **المفعول**
المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالياء
او في اومع او الالام بخلاف المفاعيل الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق
صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول **اول**
او مع اول وهو اي المفعول المطلق **اسم** **بفعل** **فعل** **فعل** والمراد بفعل
الفاعل اياه فبما به بحيث يقع اسما له لا ان يكون مؤثرا فيه **جدا**
ايه فلا يرد عليه مثل مات موتا وحسب جسامته ونشرف شرفا وانما زيد لفظ
الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من قسم اللفظ
يدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا
نحو ضرب الرقاب او اسما في معنى الفعل نحو ضرب ضربا وخرج المصباح
التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه**
صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائنه بمعنى ذلك الاسم فان
معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل شتمل عليه اشتمال الكل

والتي تسمى مؤخر اصل الفعل وجعلها
وزنات وقاب والوقت ايضا
المعك

لا يحد ان يكون صفتا لمذكور

على الجزء فخرج به مثل ثانيا في قولك ضربته ثانيا فانه وان كان تمام فعله
فاعل فعل مذكور لكنه ليس بما شتمل عليه معنى الفعل كذلك فخرج به
كرايتي في كرايتي فان للكراية اعتبارين احدهما كونها بحيث
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل
شتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراية فاذا ذكرت
بعد الفعل باعتبار الاول كما في قولك كرايت كرايت فهو المفعول المطلق
واذا ذكرت بعده بالا اعتبار الثاني كما في قولك كرايت كرايت فهو مفعول
لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل شتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو
واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق
الحد على المحدود جامعا ومانعا **ويكون** المفعول المطلق **للتأكيد** ان لم يكن
في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل **والنوع** ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده **مثل جلست جلوسا** **للتأكيد** **وجلسه** بكسر الجيم
لنوع **وجلسه** بفتحها للعدد **فلا اول** اي الذي للتأكيد **لاثنى** **ولا الجمع** لانه
دل على الماهية المعروفة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزم
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع
او العدد **وبخلاف اخويه** اللذين هما النوع والعدد ونحو جلست جلوسين
وجلسات بكسر الجيم او فتحها **وقد يكون** المفعول المطلق **بغير لفظ** اي
مغايرا للفظ فعليه اما بحسب المادة **مثل قعدت جلوسا** واما بحسب الباب
نحو انبت الله نباتا وسبويه بقدر له عاملا من بابي اي قعدت وجلست

وانما لم يثن ولم يجمع لان جسي في الجنس
يستفاد الكثرة من لفظ المفرد لفظا
اطلاقا على التعلق بالكثرة كما في قوله
وجلسه فائدة

الاثبات او بالبدل
الاستثنى

جلوسا وانبتته الله فثبت نباتا **وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق**
لقيام قرينة جواز الكفو لكس **ن** **قدم** من سفره **خير مقدم** اي قدمت قدوما
 خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدرية باعتبار الموصوف والمضاف اليه
 لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه **ودجوبا** اي جذفا واجبا **سماعا**
 اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها **نحو سقيا** اي سقاك
 الله سقيا **ورعيا** اي رعاك الله رعييا **وخيبه** اي خاب خيبة من
 خاب الرجل خيبة اذ لم ينل ما طلب **وجدها** اي جدها جدها والجدهم قطع
 الانف والاذن والشفة واليد **وحمدا** اي حمدت حمدا **وشكرا** اي شكرت
 شكرا **وعجبا** اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العائدة
 في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا الحمد
 الله حمدا وشكره شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس
 من كلام الفضحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام
 نحو حمدا وشكرا وعجبا **وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق**
 جذفا واجبا **قياسا** اي جذفا قياسيا يعلم له ضابطا بكل كحذف معب
 الفعل له وما في مواضع متعددة **منها** اي من هذه المواضع موضع **وقع**
 اي مفعول مطلق وقع **مثبتا** اريد اثباته لان فيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد
 يسير **الا يجب حذفه** بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
 او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه **اعز** عن ذلك
 الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما برئت الاسير او انما شئت

التبيل بين وسيدون مصادر
 التثنية بين وسيدون مصادر
 التثنية بين وسيدون مصادر
 التثنية بين وسيدون مصادر

يسيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
 لانه لو كان خبرا عنه نحو ما يسير الاسير شدة لكان مرفوعا على الخبرية **وقع**
 المفعول المطلق **مكررا** اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه
 فلا يرد نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكتا وكما وانما جمع بين الضابطين
 لانه اشتركا في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **نحو ما انت الاثير** اي تثير
 تثيرا **وما انت الاسير البريد** اي تثير سيرة البريد هذا مثالان لما وقع مثبتا
 بعد نفي وانما اورد مثالين تبهيرا على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
 الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل للبتة والى ما يشبهه به فعله او الى مفرد
 ومضاف **وانما انت يسيرا** اي تثير سيرة امثال لما وقع بعد معنى النفي **وزيد**
يسيرا اي يسير سيرة امثال لما وقع مكررا **ومنها** اي من المواضع التي يجب
 حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق **فيما وقع** اي موضع مفعول مطلق
 وقع **تفصيلا** لانه مضمون **جمله متقدمة** والمراد بمضمون الجملة مصدر المضاف
 الى الفاعل او المفعول بآثره عوضا المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان **انواعه**
 المحتملة **نحو قوله تعالى نشد الوثاق فاما ما بقا بعد** اي بعد شدة الوثاق **واما**
فدا **نحو قوله تعالى نشد الوثاق** جملة مضمونها شدة الوثاق والغرض المطلوب من شدة
 الوثاق اما المن او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما
 مشا بعد واما فدا اي اما تمنون مشا بعد الشدة واما تمنون فدا **ومنها**
 اي من تلك المواضع **ما وقع** اي موضع مفعول مطلق وقع **للتشبيه** اي ان
 يشبه به امر آخر واخرز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع

الفداء والغلبة بالخرز

لا تخرجت واخرجت لانه ان يكون خبرا عن المفعول
 ولا يجوز ان يكون خبرا عن الخبر
 لان الاصل انما هو المفعول
 ولذا لم يجب حذف الفعل لان ذلك ليس
 في موضع الخبر عن اسم بل وقع بعد
 للفعل المذكور

من ذلك ان شئت فادع انما هي العدة
 وهو ان كل الحوادث الاسير فافهم بالادوية
 سلكا في مقامه
 ان من وجوب ترك الحذف الاسير بلا احتياج
 في قوله

لفظية بان يكون التائب ملفوظا او تقديرية بان يكون التائب مقبدا
 كافي المتألفين المذكورين اول النادى والنادى الملفوظ مثل يازيد والمقدر مثل
 الايا اسجدواى الايا قوم اسجدوا وانتصاب النادى عند سبويه على
 مفعول به ونائب الفعل المقدر واصلا او عوزيا فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثر
 استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته وعند المبرور بحرف النداء
 لانه مستند الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته من اسماء الافعال
 فعلى يمين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى تمام انتصب المفعول به على
 الحذف وعلى المذهب كلها مثل يازيد جملة وليس النادى احد جزئ الجملة
 فعند سبويه جزئ الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرور حرف النداء
 قائم مقام احد جزئ الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعندي على احد جزئها
 اسم الفعل الاخر ضمير مستتر فيه **وبنى** اى النادى قديم بيان البناء والحذف
 والفتح على النسب لقلتها بالنسبة الى النسب لطلب الاختصار فى بيان
 النسب بقوله وينصب سواهما على **ليرفع** به اى على الضمة او الالف او
 الواو التى يرفع بها النادى فى غير صورة النداء والفعل مستند الى الجار مجزوء
 اعنى به ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام **ان**
كان النادى مفرداى لا يكون مضافا ولا شبه مضاف هو كل اسم يتم
 معناه الا بانضمام امر آخر اليه **معرفة** قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة
 لوقوع موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
 الحرفية وكونه مثلها فاذا وتعرفنا وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك هذه

مكاف

الكاف لكاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلت ذلك لان الاسم لا يبنى الا
 بمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني **مثل يازيد ويا رجل**
 مثال لما هو مبني على الضم اولها معرفة قبل النداء وثانيها معرفة بعد النداء
ويازيدان مثال المبني على الالف **ويازيدون** مثال المبني على الواو **ويخفض** اى
 ينحدر النادى **بلام الاستغاثة** اى بلام تدخل وقت الاستغاثة به وبى لام
 التحفيض دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله
 بالنداء **كخويا زيدا** وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف **المستغاث**
 كخويا المعلوم اى يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم ان المعلوم فى
 هذا المثال مستغاث ومستغاث له ولم ينعكس الامر لان النادى **المستغاث**
 واقع موقع كاف الضمير التى يفتح لام الجرم معها كخويا لك بخلاف المستغاث له
 لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا واخواتها كخويا زيدا
 ولعمرك سرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل **بعطف**
 على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا كخويا زيدا
 ويا لعمرو وانما غلب النادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت
 مشابهة للحروف واللام الجارة من خواص الاسم فدخلها ضعفت مشا
 للحروف فاعرب على ما هو الاصل فيه قبل فتح خفض النادى بلام التعجب
 والتهديد ايضا فلام التعجب كخويا بالياء وباللهم واسى ولام التهديد كخويا زيدا
 لا قلنك فلم اتمل المضمر ذكرها وكيف يصدق قوله فيما بعده وينصب
 ما سواها كليا واجيب بان كلاما من اثنين الاثنين لام الاستغاثة

قوله واجيب بان كلاما من اثنين الاثنين الواو بان قوله
 مثل يازيد ويا رجل
 لا يندرج تحت القاعدة وقيل
 قوله واجيب عن اوجه اربع فاقبل او بان قوله
 مثل يازيد ويا رجل
 لا يندرج تحت القاعدة مبنى على الفعل
 عطف

كان المهذب اسم فاعل استغيت بالمهذب اسم مفعول ليخضر فيستقيم منه ويستخرج
 من المخصوصة وكان التعجب مستغيت بالتعجب منه ليخضر فيقتضي منه
 التعجب ويخلص منه واجب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في بيان
 وهو ان المنادي في قولهم يا لئما وباللذواي ليس اللذواي واما
 المراد يا قوم او يا هؤلاء انجبوا اللئما واللذواي ولا يخفى عليك ان القول
 بخذف المنادي على تقدير كسر اللام ظاهرة اما على تقدير فتحها فتشكل الاستغناء
 ما يقتضي فتحها كما هو ظاهرا سبق **ويفتح** اي يبنى المنادي على الفتح
للاحاق الفها اي الف الاستغناء بأخوه لاقتضاء الالف فتح ما قبلها
 ولا لام فيج لان اللام يقتضي الجرح والالف الفتح فيج اثيرها تان
 فلا يحسن الجمع بينهما **مثل** **زيد** بالحق الهاء به للوقف **وينصب**
 ما سواهما اي ينصب بالمفعولية ما سوى المبادي المفرد المعرفة والمناد
 المستغنى مع اللام او الالف لفظا او تقديران كان معربا قبل دخول حرف
 التثنية لان علة النصب هي المفعولية متحققة فيه وبغيره غير عن
 حاله وما سوى المفرد المعرفة اما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او
 مضافا واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما لا يكون مفردا او
 فالقسم الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا **مثل** **عبد الله** والقسم
 الثاني هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف **مثل** **يا طالعاجبلا** والقسم
 الثالث هو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة **مثل** **يا رجل** **مقولا** **يا رجل**
معيّن اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب **جللا** لا تقييد له لانه منصوب

لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل حيث
 وجهه طريقا ولم يورد المصنف هذا القسم مثالا اذ حيث انفتح انتفاء
 كل من القيدتين بمثال سهل تصور انتفاها معا فلا حاجة الى ايراد مثال
 على تفراده مع ان المثال الثاني يحتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعاجبلا
 معين وهذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة اللام
 باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة
 الى ايراد مثال على حدة **وتوابع المنادي المبني على يرفع به المفردة حقيقة**
 او حكما اتما قيد المنادي بكونه مبني لان توابع المنادي المعرب تابعة
 للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على يرفع به لان توابع المستغنى بالالف
 لا يجوز فيها الرفع نحو يازيد او عمرا او عمرو لان المنسوع مبني على الفتح وقيد
 التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لاحقيقة ولا حكما كانت
 مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها الا انصب واما جعلت
 المفردة اعم من ان مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا
 ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبه مضافا
 فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد وليدخل فيها
 المضافة بالاضافة اللفظية والمشبّهة بالمضاف لانها كالتوابع المفردة
 في جواز الرفع والنصب نحو يازيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد
 الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يحكم الحكم الآتي في التوابع كلها
 بل في بعضها ولم يحجر فيها هو جاز فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد

منه جازم في قوله

التوابع الجارية في هذا الحكم فيها وصرح بالقيده فيما هو محتاج اليه فقال **الناكيد**
اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول ابا و بناء
نحو ياريد زيد وقد يجوز اعرابه رفعاً ونصباً وكان المختار عند المصنف
ذلك ولذلك لم يقيده التاكيد بالمعنوي **والصفة مطلقاً وعطف**
البيان كذلك **والمعطوف بحرف المتنع دخول عليه** يعني المعرف
باللام بخلاف البدل المعطوف الغير المتنع دخول عليه فان حكمها غير حكمها
كما سيجي **رفع حملاً على لفظه** الظاهر المقدر لان بناء المناسي عوضاً عن
المعرب فيجوز ان يكون تابعاً تابعاً للفظه **وتنصب على محل** لان حق
تابع المبني ان يكون تابعاً للمحل وهو هنا منصوب المحل بالمفعولية نحو يايم
اجمعون واجمعين في التاكيد **نحو ياريد العاقل العاقل** في الصفة واقصر
على مثالها لانها اكثر واشهر واغلام بشر وبشر في عطف الياء و ياريد
والحارث والحارث في المعطوف بحرف المتنع دخول عليه **والخيل**
ابن احمد وهو استاذ سيبويه في **المعطوف بحرف المتنع** دخول عليه
بختار الرفع مع تجوزة النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة
مناوئ مستقل فبني ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير بارة
حرف النداء اليه وهي الصفة او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يشره حرف النداء
جعلت تلك الحالة اعراباً فصارت رفعاً **وابو عمرو** بن العلاء النحوي
القاري المتقدم على الخليل تحت رفيه **النصب** مع تجوزة الرفع فانه لما
امنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون مناوئ مستقلاً في حكم

نحو

التبعية وتابع المبني تابع لمحلّه ومحلّ النصب **وابو العباس البردوان** كان
المعطوف المذكور **كالحسن** اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه **فالحليل**
اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لا مكان جعله مناوئ مستقلاً
بنزع اللام عنه **والا** اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم حسن في جواز
نزع اللام عنه **مثل النجم والصديق** **فكأبي عمرو** اي ابو العباس مثل أبي عمرو في اختيار
النصب لا تمناع جعله مناوئ مستقلاً **والمضافة** عطف على المفردة
اي وتوابع المنادي المبني على يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية **تنصب**
لانها اذا وقعت مناوئ تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولي لان
حرف النداء لا يباشر ما يتيم كلهم في التاكيد و ياريد في المال في الصفة
ويارجل ما عبيد الله في عطف البيان ولا يجر المعطوف بحرف المتنع دخولاً
عليه مضافاً لان اللام بمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية **وال**
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو المتنع دخولاً
عليه فغير المعطوف الذي لا يمنع دخول عليه **حكم** اي حكم كل واحد منهما
حكم المنادي المستقل الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود
بالذكر والاول كالنوطية لذكره **والمعطوف المخصوص** مناوئ مستقل
في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدر
فيه **مطلقاً** اي حال كون كل منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيد بحال منه
الاخوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف
او نكرتين فالبدل مثل ياريد بشر و ياريد اخا عمرو و ياريد طالعا جبلاً
و ياريد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل ياريد عمرو و ياريد اخا عمرو و ياريد طالعا جبلاً

وباريد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادي المبني على الضم اما كونه مناديا
فلان الكلام فيه واما كونه مبتدئا على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المبني عن
جواز ضمته فان جواز الضمة لا يكون الا في المبني على الضم **الموصوفين**
مجرد عن البناء او ملحوق لهما اعني ابنة بلا تخطل واسطة بين الالف
وموصوفه كما هو المتبادر اليهم فيخرج عنه نحو باريد الطريف بن عمرو
مضافا اي حال كون ذلك لابن مضافا الى علم آخر فكل علم يكون كذلك
يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار
فتح لكثرة وقوع المنادي الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف
فحذفوا بالفتح التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا به **واذا نودي**
بالام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً **يا ايها الرجل** توسيط اي مع ما
التي بين حرف النداء والمنادي المعروف باللام تحذف عن اجتماع
التي التعريف بلا فاصلة **ويا هذا الرجل** توسيط هذا **يا ايها الرجل**
توسيط الامر من معا والترنوا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان
صفة وحققها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر **لانه** اي الرجل مثلاً
هو المقصود **بالنداء** فالترنوا رفعه ليكون حركة الاعرابية موافقة
لحركة البناء التي هي علامة المنادي فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا
بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادي ولهذا لم
يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبرهم عن تلك القاعدة **وتابع** بالجر
عطف على الرجل اي والترنوا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو **يا ايها الرجل**

الظريف

الظريف واما الرجل فذو ال **لانه** توابع منادى **موجب** وجواز الوجهين
انما يكون في توابع المنادي المبني **وقالوا** بناء على قاعدة جواز اجتماع حرف
النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
وثانيهما لزومها للكلمة **يا الله** لان اصله الا اله حذف الهمة وعوضت
اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان
الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولذا قال **خاصة**
واما مثل النجم والصنع وان كانت اللام فيه للكلمة لكن ليست عوضا
عن محذوف واما اناس من ان كانت اللام فيه عوضا عن الهمة لان اصله
الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال
يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قولهم من اكلك
يا التي تيمت قلبي **وانت** بجيلة بالوصل عني لان لامها ليست عوضا
عن محذوف ان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلام
في قولهم يا الغلام اللذان قرأتا لهما الامر من كليهما حكموا بانه اشذوذ
وكيف اي وجاز لك في مثل **يا تيم تيم** عدي اي في تركيب تكرير المنادي
المفردة المعرفة بصورة ودلي ان في اسم مجرور بالاضافة في الاول **النصب**
وفي ان في النصب محسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو
الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف
الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجابني

ان قوله يا ايها الرجل
ان الامة بكسر الهمزة
تقديم الخبر

مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح انبا
لنصب الثاني كافي يا زيد بن عمرو وتعين النصب الثاني لانه اما تابع
او تابع مضاف وتام البيت يا تيم تيم عدي لا انا بالكم لا يلقينكم في سورة
عمر البيت بحر حين اراد عمر النبي ان يهجو فقال جر خطا بالنبي تيم
لا تتركوا ان يهجو في يلقينكم في سورة اي مكره من قبلي يعني مهاجاة
ايام والمنادي المضاف الى يا المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح اليا
مثل غلام وسكونها مثل غلام واستقامت اليا اكتفاء بالكسرة
اذا كان قبل كسرة اخر از من مثل يفتاى مثل غلام وقلبها الفاء غلاما
وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود
تقصيد الفراغ من النداء بسرعة ليخلص منه ويوجه الى المقصود الكلام
فحذف غلام في وجهين حذف اليا وابقاء الكسرة والياء عليه وقلب
الياء والفاء لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة وما هذا ان
الوجهين وان كانا واقعين في المنادي المضاف الى يا المتكلم لكن يقعان
في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى يا المتكلم واستمر
بهما ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدي
ويا عدا وقد جاء شاذ في المنادي يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من
الالف ويكون المنادي المضاف الى يا المتكلم بالياء في هذه الوجوه
كلها وقفا اي حالة الوقف تقول يا غلام يا غلام يا غلام
ويا غلاما فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب في محاورهم

يا اي ويا اي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى يا المتكلم مع وجوه
اخر زائدة عليها لكثرة استعمالها في كلامهم كما اشار اليه بقوله
ويا اي ويا اي اي قالوا يا اي ويا اي ايضا بادل اليا
بالياء ففتح وكسر اي حال كون اليا مفتوحة على وثق حركة اليا
او مكسورة لمناسبة اليا وقد جاء الضم ايضا نحو يا اي ويا اي
لاجاءه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلّة وقالوا يا اي ويا اي
بالالف بعد التاء جمعاً بين العوضين دون اليا فيما قالوا يا اي
ويا اي اخر از من الجمع بين العوض والمعوّض عنه فانه غير جازم
يا ابن ام ويا ابن عم خاصة هذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي
لا يقال يا ابن اخي ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلام فيقال
يا ابن ام ويا ابن عمي بفتح اليا وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم
الياء والاكفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بادل اليا الفاء
قالوا بزيادة وجه آخر شد بالمضاف الى يا المتكلم يا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الالف والاكفاء بالفتح لكثرة الاستعمال وطول اللفظ
ونقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه
فيقال وريحيم المنادي جازم اي واقع في سعة كلامهم من غير ضرورة شعرية
دعت اليه فان دعت الى ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير
الكاد واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لاني سعة الكلام

وهو أي ترخيم المنادي **حذف في آخوه** أي آخر المنادي **تخفيفا** أي لجدة
التخفيف للعلية أخرى مقتضية إلى الحذف المستند للتخفيف فعلى هذا
يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادي ويعلم منه ترخيم غير المنادي
بالمقابلة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بإرجاع الضمير المرفوع
إلى الترخيم مطلقا والضمير المجرور إلى الاسم **وشرط** أي شرط ترخيم المنادي
على التقدير الأول وشرط الترخيم إذا كان واقعا في المنادي على التقيد
أن في أمور أربعة ثلثة منها عدمية وهي أن لا يكون مصفا حقيقيا
أو حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضا إذا لا يمكن الحذف من الأول
لأنه ليس آخر أجزاء المنادي نظر إلى المعنى ولا من الثاني لأنه ليس
آخر أجزاء المنادي نظر إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكتابة **وان** لا
مستغنا لا مجرورا باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من نصب البناء
فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادي ولا مفتوحا بزيادة الالف
لأن الزيادة تأتي في الحذف ولم يذكر المندوب لأنه غير داخل في المندوب عند
وما وقع في بعض النسخ ولا مندوبا فكان من تصرف النسخين مع
أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادي ظاهر وهو أن الأغلب فيه زيادة
الالف في آخوه لمد الصوت اظهارا للتفجع فلما ناسب الترخيم للتخفيف
وان لا يكون **جملة** لأن الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع أحد
الوجوديين وهو أن يكون المنادي **إما علما زائدا على ثلثة أحرف** لأنه
لعلمية ناسبة للتخفيف بالتخيم لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته يكون

فيما أتى منه دليل على ما ألفى وزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن
أقل اثنينية المغرب بلا علة موجبة **وإما** اسما ملتبسا **تاء** **الثاني**
وأن لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لأن وضع التاء على الزوال فكيف
أدنى مقتضى للتسقوط فكيف إذا وقع موقعا بكثرة في سقوط الحرف
ولم يألوا بقا، نحو ثبته وشاة بعد الترخيم على حرفين لأن بقا، كذلك
ليس لأجل الترخيم بل مع أن، أيضا كان ناقصا عن ثلثة أو التاء كلمة
أخرى برأسها ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة
إلا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيم
كثرة استعمال منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان
كيفية المحذوف بسببه فيقال **فان كان في آخوه** أي آخر المنادي **زيادة**
كما ينشأ في حكم الزيادة **الواحدة** في أنها زيدة تامعا وأخيرة من نحو ثبته
ومر جانية فان الياء والنون فيها زيدا أولا ثم زيدا تاء، **الثاني**
فلم يحذف منها إلا الآخر **كاسما** إذا جعلتها فعلا من الوسامه أي
الحسن كما هو مذهب سيبويه لا أفعا لا جمع أسم ما هو مذهب غيره
لأنه يكون حينئذ من باب تسمية **ومر وان** أو كان في آخوه **حرف صحيح**
أي صحيح أصليا لتأدبه إلى الذهن لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصل
فيخرج منه نحو سحلا لأنه لا يحذف منه إلا التاء وهو أعم من أن يكون
حقيقا أو حكما فيشمل مثل مرعي ومدعو فان الحرف الأخير منها في حكم
الصحيح في الأصل **قبل مدة** أي الف ادواو اوباء ساكنة حركه ما قبلها

من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لنسبها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو **هـ** اي والحال
ان ما في آخره حرف صحيح قبله مدة **اكثر من اربعة احرف** من الحروف
كنصوب وعماير ومسكين لسلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقاء
على اقل اثنية العرب انما لم يأخذ هذا القيد في قوله زياتان في حكم
الواحدة لان نحو ثوبون وقولون يرفع بحذف زياتيه لان بقاء الكلمة
فيه على حرفين ليس للترخيم **حذف** اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين
انما في الاول فلما كانت في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما
في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذف المدة الزائدة
للتأثير والمثل انما يزيل على الاسباب وبلت على النقص **وان كان**
مركبا وبعلم من شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة بمثل
خمس عشرة عليين **حذف** الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعلبك
عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منها كلمة على حدة
صار تارة بمنزلة الجزء **وان كان غير ذلك** المذكور من الاقسام الثلاثة **فحرف**
واحد اي يحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم
موجب حذف الاكثر نحو اجار ويا مال في يا حارث ويا مالك **وهو** اي
المنادي المرفق في حكم المنادي **الثابت** بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي
صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله **على** الاستعمال **الاكثر**
فيقال في يا حارث يا حارث بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود

صغير
مختار
فانه لا

زينة

يا ثمود ويا منظره بعد ضمة وفي يا كروان **يا** كروان ويا منظره متحركة بعد
فتحة **وقد يجعل** قد للتقليل اي يجعل المنادي المرفق على الاستعمال الاقل
استما براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بناءه واعلاله وتصحيفه
حكم نفسه لاحكم الاصل **فيقال** **يا** جار بالضم كانه اسم مفرد موقوفة برأ
فيضم **ويا** يني لانه لما جعل ثمود استما براسه صارت الواو طرفة بعد ضمة
فلا حرم قلبت ياء وكسر ما قبلها كما دل في **اولو** **يا** كرا لانه لما جعل كروان
براسه ارتفع ما يقع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فان قلبت
الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد استعملوا** يعني العرب **صيغة**
النداء يعني باخاتة في المندوب لانه لا يدخل عليه سوا بالكونها اشهر
صغيرها فكانت اول بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي المندوب
في اللغة ميت يني عليه احد ويقدم محاسنه ليعلم الناس ان موته
امر عظيم ليعذروه في البكاء وبشاركوه في التفتيح وفي الاصطلاح **المتفتيح**
وجود او عدم **يا** او **وا** فالمتفتيح عليه عدم ما يتفتيح على عدمه كالميت
الذي يني عليه الندوب والمتفتيح عليه وجود ما يتفتيح على وجوده عند
فقد المتفتيح عليه عدم كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للندوب
لفقد الميت فالحمد شامل لقبني المندوب مثل يا زيدا ويا عمرا مثل
يا حسنة ويا مصيبة **واختص** المندوب **بوا** امتنا زاية عن المنادي
لعدم دخوله عليه بخلاف يافاة مشترك بينهما **وحكم** اي حكم المندوب
في الاعراب البناء **حكم** المنادي اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب

اعلم ان ما العادة بل على ان يكون المندوب مختصا بواحدة
ليس كذا فان الندوب يختص ايضا بواحدة وقد اختلف
المندوب كقول الباء اذا دخل على المقصور فقد الكسرة
فيكون المندوب واختص بالندوب فيستقيم المندوب بواحدة

على صورة قسم من اقسام المنادى فحكمه في الاعراب البناء ومثل حكم ذلك
القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة بضم واذا كان مضافا او
به ينصب لا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع اقسام المنادى
ليروا انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة **وجاز لك زياده الالف**
في آخره اي آخر المندوب لمند الصوت المطلوب **النذبة فان خفت**
اي البناء من ذلك اللفظ عند زياده الالف بغيره عدلت الى حرف مبد
مجانيس بحركة آخر المندوب من كسرة او ضمة كما اذا اردت نذبة غلام
مخاطبة قلت **واغلامك** لا غلامك لالتباسه بنذبة غلام مخاطب
واذا اردت نذبة غلام جماعة مخاطبين قلت **واغلامكم** اذ لم
اصلها الضم لا غلامك لالتباسه بنذبة غلام مخاطبين اثنين
وجاز لك زياده الهاء اي الحاقها بهذه النذبات في حال الوقف
ليبانها **ولا يندب** من قسم المندوب التفعيع عليه **عدا الا الاسم المعروف**
الذي اشتهر به المندوب ليغذر النادى بمعرفة في نذبة التفعيع عليه
فلا يقال **واجلاله** اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل اليه
اليه ويعرف به ليغذر النادى بنذبة عليه **وامنع الحاق الالف**
بصفة المندوب بل يجب ان يلحق بالموصوف مثل وا زيدا الطويل
لان اتصال البصفة ليس كال اتصال المضاف بالمضاف اليه لانه جي
لتام المضاف فهو كالحرف بخلاف البصفة فانه جي بها بعد تمام الموصوف
للتخصيص او التوضيح فلما جاز مثل امير المؤمنين ولم يجر مثل وا زيدا

قد راعى اتصال البصفة ليس كال اتصال المضاف بالمضاف اليه
ولهذا جاز الفصل بين الطرفين البصفة والموصوف
او من غير ذلك ولا دم المضاف والمضاف اليه في اللفظ
وكذا ليس كال اتصال الموصوف بالصفة عليه
وقد راعى ايضا اتصال المضاف لان الاسم
المتنوع او بالاسم او بدون التنوع او بالجمع او
بالاضافة

الطويلة

الطويلة

الطويلة خلافا ليويس فانه يجوز الحاق الالف بآخر البصفة فان
اتصال الموصوف بالبصفة وان كان في اللفظ نقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى للاتحاد بينهما بالذات
فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانها متغايران
وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال **واجمعتي الشامتينا** والجمعة
القدح **وجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء** الا اذا كان مقارنا مع
اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كرجل او
لم يتعرف مثل رجلان نداء لم يكن نداء العلم فلو حذف منه حرف
النداء لم يبق الذهن الى انه من ذى **والاشارة** اي والامع اسم الاشارة
لانه كما سم الجنس في الابهام **والمستغاث والمندوب** لان المطلوب فيها
مند الصوت ونطويل الكلام والحذف ينافيها فبقى على هذا من المعارف التي
يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة
الله تعالى فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه كواللهم او بغير
بدل ك**يوسف عرض عن** هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف
بذى اللام ك**خواتمها الرجل** اي يا ايها الرجل وبالموصوف بذى اللام ك**خواتمها**
الرجل اي يا ايها الرجل فلا يجوز الحذف من اي هذا من غير ان ينصف هذا
بذى اللام والمضاف الى اي معرفة كانت كخو غلام زيد افعل كذا والموصوف
كخو من لا يزال محسنا احسن الى واما المضمرات فتشذذ اذا ما نحو يا
ويا ايالك **وتشذذ** حرف النداء من اسم الجنس **في اصبح ليلى** اي صبح ليلى

قوله لا تخافوا ولا تحزنوا اي دائما وقول خلاف المضاف
والمضاف اليه فانها متغايران اي لا يندب
فالضام والمضاف اليه في الاضافة اليه
مجان

قوله لا تخافوا ولا تحزنوا اي دائما وقول خلاف المضاف
والمضاف اليه فانها متغايران اي لا يندب
فالضام والمضاف اليه في الاضافة اليه
مجان

۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

قوله قالت امرأة امرأ القيس فلما أصبحت أخذت
منه الطارق فمروا في شبل طلبت شيئا وقيل
استعمله المذموم قوله قاله شخص ضا ظلم المحض
على تخليص النفس من الورطة الشديدة عبد الغفور
قوله في الطريق كرا الاطراق فامشى بوردن وحسن
أفكده وسرور وأفكده فويل وفي قوله إذا شئتم
تلبث الأرض فلبثي عليه ثوب نصيبا وصار في المع
نكتة وقد توافع من هو الشرف منه قول والمفع
التيام اليه قيل ان ذكر الحمار يكون طول الغنى
فإذا خضع عنك للصيد فان أطول منك اغنا
وهي الثقام قد اصطيدت عبد الغفور

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

ان يكون مضاهي المفعول
ضرت علم او غلاما او مفعولا
ضرت رطلا مائة او ضربت الذي
على مفعوله او ضلته وعلى
فليس كذلك لان الترادف في
لان العامل مجرد الفعل

الخطوة على مفعول

مثال الفعل المشتغل الضمير مع تقدير تسليط بعينه **وزيد امردت** مثال
 الفعل المشتغل الضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالترادف فان مرت
 بعد تقديره بالباء مرادف لجاوزت **وزيد اضربت** علامة مثال الفعل
 المشتغل بالمتعلق **وزيد احببت** عليه مثال الفعل المشتغل الضمير مع
 مع تقدير تسليط ما يناسب للزوم فان حبشي شي على شي يلزمه ملازمة
 المحبوس عليه **ينصب** زيد في هذه الامثلة **بفعل مفسره** **ما بعده اي ضربت**
 يعني الفعل المفسر الناصب لزيد في زيد اضربت ضربت المقدرة فان اصل
 فيه ضربت زيد اضربه اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت
 الثاني وعلى هذا القياس **جاوزت** فانه مفسر لما يراد به اعني مرتبة
وامنت فانه مفسر لما يستلزمه اعني ضربت علامة فان ضرب الغلام
 يستلزم المانة سببه **ولا بست** فانه مفسر لما يستلزمه اعني حبست
 ثم ان الاسم الواقع في مطلق الاخبار على شريطة التفسير بالمتحار او الواجب
 فيه الرفع او النصب ويستوي فيه الامران والى هذه الصورة الخمس اشار
 المصنف فقال **ويختار** في الاسم المذكور الرفع **بالابتداء** اي بكونه مستدلا بان
 تجزؤه عن العوامل اللفظية يصح رفعه **بالابتداء** ويرجح **عند عدم قرينة**
خلافية اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينة الصحة
 فيها متساوية لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة صحيحة للنصب فصح
 لم يرجح النصب قرينة اخرى يرجح الرفع بسلامة عن الحذف كوزيد
 ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين ولكن يكون القرينة المرجحة

ان كان الاسم الواقع في مطلق الاخبار
 يعلق في بادي النظر انه من قبل الاخبار على شريطة
 التفسير وان لم يكن منه في الواقع عبد الغفور

للرفع اقوى منها اي من القرينة المرجحة للنصب **كأما** الدخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي
 والدعاء وكولقيت القوم واما زيد فاكرمه فاعطف على الفعلية قرينة
 للنصب وكلمة اما قرينة للرفع وهي اقوى لانها لا يقع بعد ما غالب الاستدلال
 بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع انها
 تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احراز ائمتنا
 اذا كانت مع الطلب نحو اما زيد فاخرجه فان المختار ج هو النصب
 فان الرفع يقتضيه وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتأويل مثل اما
 مع غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور **للمفاجأة** في كونه من اقوى
 القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المخارفة الرفع فان اذا
 للمفاجأة لا يدخل الا على الجملة الاسمية غالبا وادق في بحث الظروف
 من ان اذا المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فالمراد بمرزوم الاسمية غلبة
 وقوعها بعدها فلا تناقض **ويختار النصب** في الاسم المذكور **بالعطف**
 اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة **للتناسب** اي
 لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونها
 فعليتين نحو خرجت فزيد القيت **وبعد حرف النفي** يعني ما دللوا ان ليس
 لم ولما ولئن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا بعدد معمولها
 لضعفها في العمل نحو ما زيد اضربه ولا زيد اضربه ولا عمر اضربه وان زيد
 ضربته الا ناديا **وبعد حرف الاستفهام** نحو ازيد اضربه وانما قال حرف

ان كان الاسم الواقع في مطلق الاخبار
 على شريطة التفسير
 تقديره خرجت فزيد القيت

الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام نحو من اكرمه ولم يقل مرة
 الاستفهام ليشمل مثل بل زيدا ضربته فانه يجوز وان استبحر النجاة لا
 بل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا
 الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث
 الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر
 انتهى بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا ضربته وزيدا
 لا ضربته وانما اختير في هذه المواضع أي بعد حرف الاستفهام والتثنية واذا
 الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي انصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه
 المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل في اكثر افعال انصب اسم
 المذكور وقع في الفعل تقدير او الا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور
 عند خوف لبس المفسر اي الالتباس ما هو مفسر في حال النصب لكن لا
 هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم
 انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقة للمعنى المقصود وصفه
 مع مخالفة للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر
 على تقدير النصب ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصيغة
 فان التركيب لا يحتملها مثل قوله تعالى انما كل شئ خلقناه بقدر نصب
 كل شئ على الاضمار بشرط التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له
 كان موافقا للنصب اداء المقصود لكن خيف لبس بالصفة لاحتمال
 كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق

في قوله تعالى انما كل شئ خلقناه بقدر

لنا بقدر لا الحكم على كل شئ مخلوق لانه بقدر فانه يوم كون بعض الاشياء
 الموجود وغير مخلوقة قد تعا كما هو مذهب المعتزلة في الانفعال الاختيارية للعباد
 ويستوى الامر ان اي الرفع والنصب فلكم ان يختار كل واحد منهما
 بلا تفاوت في مثل زيد قائم وجمرك اكرمه اي عنده اذ في دأبه ونحو ذلك
 والا لا يصح العطف على الضمير لعدم الضمير اي يستوي الامر ان فيما اذا عطف
 الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجملة اي جملة اسمية
 خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان
 لحصول التاسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى
 وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الضمير وهي فعلية
 فان قلت السلاطة ثم الحذف مرجحة للرفع قلت هي معارضة بقوله عطف
 عليه فان قلت لا تفاوت في القرب البعيد بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير
 مفصولة عنهما قلنا هذا باعتبار المسمى واما باعتبار المبتداء فالضمير قريب
 ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به هنا
 ان ولو فان ايا وان كانت الشرط من حروف فهمها ما سبق من اختيار
 الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف
 التحفيض وهو بلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدا لوجوب
 دخوله على الفعل لفظا او تقديره نحو ان زيدا ضربته ضربتك مثال لحرف
 الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحفيض وليس مثل ازيد ذهبت
 منه اي من باب اضمر فاعلم على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان

قوله بعد حرف الشرط وان كان حكمه من الاسم بالشرطية
 قوله لوجوب دخوله على الفعل قال الشيخ رضي الله عنه
 ان التحفيض والعوض والاستفهام والتثنية والشرطية
 انما هي معاني يبنى بالفعل فكان العكس اخصا
 حروف بالانفعال لان بعضها انصب على الاسم
 حروف بالانفعال وبعضها استعملت في الضمير
 حروف بالانفعال وبعضها استعملت في الاسم
 حروف بالانفعال وبعضها استعملت في الاسم
 حروف بالانفعال وبعضها استعملت في الاسم

يظن في بادي النظر أنه مما اضطر عامل على شريطة التفسير والمخارجية نصب
لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تحقق النظر أنه ليس
فاته وأن كان صادقا عليه أنه اسم بعده فعل مشغل عنه بضمير لكنه ليس
بحيث لو سئل عليه هو أو مناسبة لنصب لأن ذهب به لا يعمل النصب
وكذا مناسبة أعني أذهب فإن قلت لا ينحصر المناسب في أذهب فليقدر
مناسب آخر ينصبه مثل ملابس أو أذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره أزيد ملابس الذباب به أو يلبس أحد بالذباب به أو أذهب أحد
المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلزمه مع اتحاد ما اسند اليه
فالاتحاد فيها ذكرته مفقودا إذا كان الأمر كذلك فالرفع أي رفع زيد في المثال
واجب بالآية ونصب غير جائز بالمفعولية فليس من باب الأضمار على
شريطة التفسير فكيف يكون مما يجازيه نصب **وكذلك** أي مثل أزيد
قوله تعالى **كل شيء فعلوه في الزبر** أي في صحايف عالمهم فهو ليس من باب
على شريطة التفسير لأنه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فقوله
في الزبر إن كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لأن صحايف عالمهم ليست
محلا لفعلهم لأنهم لم يوقعوا فيه فعلا بل الكرام الكاتبون أو قوا فيه كإفعالهم
وإن كان صفة لشيء مع أنه خلاف ظاهر الآية فالتعني المقصود المقصود
من كل ما هو مفعول بهم كإين في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله وكل صغير
وكبير سطر لأن كل شيء كإين في صحايف عالمهم مفعول لهم فالرفع
لازم على أن يكون كل شيء مبتدأ وبجمله الفعلية صفة لشيء وبالجملة

قوله واجب بالآية ذكره المصنف في شرح الآية
أن يكون مفعولا مأذوبا بغيره كما في قوله تعالى
وتوافق منابطة ذكرها في شرح الفصل عشرين

نحو

في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ تقديره كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر
لا ينفرد بصفته ولا كبيرة وأعلم أنه قد سبق أن بعد الاسم المذكور إذا كان
المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمرا أو مفعلا فالمخارجية نصب والظن أن قوله
نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة مع أن
القراء اتفقوا فيه على الرفع لأن رواية شاذة عن بعضهم فاضطر القراء
أن يحملوا الأخرجه عن هذه القاعدة المذكورة للآية لم يزم اتفاق القراء على غير
المخارجية فاشارة المصنف إلى ما حملوا الأخرجه على فقال **وكذا الزانية والزاني** **فاجلدوا**
كل واحد منهما مائة جلدة **الفاء** فيه مرشحة بمعنى الشرط عند المبرد يكون
الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلة كالشرط فخر المبتدأ كالجاء والفاء الداخلة عليه مرشحة
له لآية على سببته للجاء وشمل هذا الفاء لا يعمل في حيزه فيما قبل فامتنع
تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية **جملت**
مستقلة **عند سيبويه** إذا الزانية مبتدأ محذوف المضنا والزاني
عليه والخبر محذوف أي حكم الزانية والزاني فيما تيلي عليكم بعد وقوله
فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده أيضا للسببية
أي أن ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة أو للتفسير وجزا الجملة
لا يعمل في جزاء جملة أخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين
الرفع والآية ولم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الآية جملتين أيضا
فهي يكون داخل تحت الضابطة **فالمختار حينئذ في النصب واختيار**

قوله من بعضهم موسى بن جعفر

أي عند أبي العباس المبرد

غيره غير ذلك بعبارة شريفة أو بالآخر جعفر

النصب باطل لا اتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشطر
او جعل الآية جملتين لتعين الرفع **والرابع** من تلك المواضع التي حذف
حذف ناصب المفعول به فيها **التحذير** وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق
الوقت عن ذكره **وهو** في اللغة تخفيف شيء عن شيء وتبعيده عنه وفي
اصطلاح النحاة **معمول** اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية **بتقدير اني تحذيرا**
اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له **تأخر** اي تأخر بعد ذلك المعمول **وذكر المحذره منه مكررا** على صيغة
المجهول عطفا على حذر او ذكر المحذره فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير المفعول
كما في المعطوف عليه قلت نعم لكنه وضع في المعطوف المنظر موضع المضمرة
او تقدير الكلام او معمول تقدير اني ذكر مكررا الا انه وضع المحذره منه موضع
الضمير العائد الى المعمول شعرا بانه محذره منه لا محذره **مثل اناك والاسد**
وانك تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعنا تأخر ما بعد نفسك
من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارب وهو
بالعصا وبعد حذف الارب عن نفسك على التقديرين المحذره منه هو
الحذف فان المراد من تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرا منها لا تحذيرا
طريق الطريق مثال لثاني نوعيه اي اتق الطريق الطريق ولا تخفني
عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقت زيدا
من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونحوه وتقدير بعد في مثال النوع الثاني
غير مناسب لان المعنى على الاتفاق عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان

قد تقدّر اني الانصب ايضا ان يقال اني
يدون التحذير

يقال تقدر بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع افراد النوع الاول وفي
بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك
تأخر يوديك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضه كالمثال المذكور قبل لفظ
الاسد في اياك الاسد خارج من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس
كذلك فانه ايضا تحذير واجب بانه تابع للتحذير والنواع خارجة عن المحدود
بدليل ذكره **بعد** وتقول في تسمي الاول النوع **اياك من الاسد** كما كنت
تقول اياك الاسد **ومن ان تحذف** كما كنت تقول اياك ان تحذف
وتقول في المثال الاخير **اياك ان تحذف** بتقدير من اي اياك من ان
تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس **لا تقول** في المثال
الاول **اياك الاسد** لان منع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان
فليكن بتقدير العاطف قلت حذف العاطف اشد شذوذا لان حذف
حرف الجر قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف العاطف
فلم يثبت الا نادرا **المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل** اي حدث **مذكور** بضمنا
في ضمن الفعل المفعول او المقدر او شبهه كذلك ومطابقة اذا كان
العامل مصدرا فقول ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان وكلها
فانه لا يخفى زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل الذي
فعل فيها او لا وقوله مذكور خرج به مالا يذكر فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور لكن
بشيء مثل شهدت يوم الجمعة واخلأ فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل

مبحث المفعول فيه
يقولون ان في تسمية المفعول المذكور لا الفعل الذي
هو قسم الحرف والاسم
المراد بفعل الفعل الذي هو الحدث
لا الاصطلاح الذي هو القسم
والاسم والحرف كونه

فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف
 فيه الحيثية اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
 مذكور يخرج مثل هذا المثال عنه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس حيث انه فعل فيه
 فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
 فيه الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعنى قوله **من زمان**
او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه وتبيين
 لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها
 وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم
 فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها
 فهو مفعول به بواسطه حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المتصحي حيث جعل
 المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال **وشرط نصبه** اي شرط نصب المفعول فيه
تقدير في اذ التلطف بها يوجب **الجر وظروف الزمان كلها** مبنيها كان الزمان
 او محدد **واقبل ذلك** اي تقدير في لان المبرهم منها جزء مفهوم الفعل
 فيصح انتصابه بلا واسطه كالمصدر والمحدد منها محمول عليه اي على
 المبرهم لاشتراكهما في الزمانية خصوصت دهر او افطرت اليوم **وظروف**
المكان ان كانا **المكان مبنيها قبل ذلك** اي تقدير في حملا على الزمان المبرهم
 لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك **والا** اي وان لم يكن مبنيها
 بل يكون محدد **واقبل** يقبل تقدير في اذ لم يكن حملا على الزمان المبرهم
 لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد **وفسر المبرهم من المكان**

بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في
 معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض
 فيكون مبنيها ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجارية
 قال **وخمل عليه** اي على المبرهم المفتر بالجهات الست **عند ولدي وشبهها**
 نحو دون وسوى **لا بهما** اي لابهام عند ولدي ولم يذكر وجه حمل
 عليه لان حكمه حكمها وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل
 على المبرهم من المكان **لفظ مكان** وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرة في الاستعمال مثل الجهات الست لالابهام به وكذا حمل عليه **ما بعد**
 وان كان معينا **نحو دخلت الدار** لكثرة في الاستعمال لالابهام به **على الاصح**
 اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن
 انه مفعول فيه والاصل استعماله بجر ككنه حذف لكثرة استعماله
 وهذا محتمل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا
 ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه
 اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فانظرة مفعول به لا مفعول فيه
 ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان
 الى مكان شاملا ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هي جزء
 من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
 ضربت زيدا في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال
 الداخل في الدار دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول

اي للفعل المذكور في الوجود بان يتجدد زمان وجوده كما هو ضرب تاديبا اذ
 الضرب التاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا باعتبار او يكون زمان وجود
 احدهما بعضا من زمان وجود الآخر كخوفت عن الحرب حينئذ فان زمان
 الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول اعني الحرب وكما شهدت الحربا
 للصلح بين الفريقين فان زمان المفعول اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل
 اعني شهدت الحرب احترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود كخو
 اكرتلك اليوم لو عدى بذلك انفس وانما اشترط بهذه الشرط لانه بهذه
 الشرط يثبت المصدر فينتقل بالفعل بلا واسطة تغلق المصدر به بخلاف
 اذا اختل شيئا منها **المفعول** مع اي الذي فاعل لمصاحبة بان يكون الفاعل
 مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فيقول مفعول
 ما لم يسم فاعلا اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول وفيه
 وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة
 من اسناد الفعل الى الطرف الا انهم نصبوا برك منضوبا جريا على ما هو عليه
 في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراة النصب في
 بعض الخواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل مع قيل
 وقد جيل بين العير والنزوان فان مفعول لم يسم فاعله في الضمير الراجع الى
 مصدره اي جيل الميول لان بين اللزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل
 فعلى هذا معناه الذي فاعل لمصاحبة على ان يكون مفعول لم يسم فاعله
 ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو اخر

مع المفعول

قوله وقيل ان المفعول في قوله تقطع بينكم على قراة النصب في بعض الخواشي ان هذا الرأي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل مع قيل وقد جيل بين العير والنزوان فان مفعول لم يسم فاعله في الضمير الراجع الى مصدره اي جيل الميول لان بين اللزوم ظرفية لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فاعل لمصاحبة على ان يكون مفعول لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو اخر

عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبة معول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون
 ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معول فعل افادته ايا ما سواء كان ذلك
 المعول فاعلا كخو استوى الماء والخشب او مفعولا كخو كفاك زيدا درسم
 وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثاليين المذكورين او معنى
 اي معنويا كخو مالك زيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة بمعول الفعل مشاركة
 له في ذلك الفعل في زمان واحد كخو نبت وزيدا او مكان واحد كخو نبت
 الناقة ونفسيلها لرضعها فلا ينتقض المذكور بعد الواو العاطفة كخو
 جاء زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة
 اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول مع الفعل او معناه
 بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخضر
 واصلمها واو العطف التي فيها معنى الجمع فتاسب معنى المعية فان كان
 اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيتم الفعل واسمى الفاعل المفعول
 والصفة الشبهة وغيره لفظا وجاز اي لم يحجب العطف ولم يمنع فلا
 بمنزل ضربت زيدا وعمرا لوجب العطف فيه فالوجه ان اي العطف والنصب
 على المفعولية جائزان نحو جيت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب
 على المفعولية وان لم يحجب العطف بل يمنع تعين النصب مثل جيت وزيدا
 فان العطف فيه يمنع لعدم الفاصلة لا بناكية المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان
 كان الفعل معنى اي امر معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمنع
 العطف تعين العطف حيث لا يجمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة

قوله متعلق بمذكور في لفظه وقال
 بالمذكور كان العطف متعديا

مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو **ما زيد وعمر** والأيوان لم يجز العطف
بل امتنع **تعيين النصب** حيث لا وجه سواه نحو **مالك زيد** واما **ما**
وغيره فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجزوء بلا عاوة
الجار غير جائز ولم يجز عطف عمر على الثالث اذ السؤال عن شأنهما
لا عن شأن احدهما ونفس الآخر واما حكمنا بمعنى الفعل في هذه
الامثلة **لان المعنى ما تصنع** وما يمانده معنى ما شئت زيدا ما تصنع وزيدا
ومعنى مالك زيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما زيد وعمر وما يصنع زيد وعمر
الحال لما فرع من الفاعيل شرع في المحققات بهاد وهو **ما بين هيت**
الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل ومفعول كما هو الظاهر
فذكر الهيئة يخرج ما بين الذات كالتمييز وباضاقرها الى الفاعل والمفعول
يخرج ما بين هيئة غير الفاعل والمفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم الحق
وبقيد الهيئة يخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيئة الفاعل
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول هذا التزويد على سبيل
المخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب زيد عمر اركبتين **لفظا ومعنى** اي سواء
كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون
فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير
اعتبار معنى خارج عنه يفهم من مخوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول
باعتبار معنى يفهم من مخوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل

مبتدأ الحال

المفعول

او المفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول مع
لكونه في معنى الفاعل او المفعول وكذا عن المفعول المطلق مثل ضربت الضرب
شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه
كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه
مكانه الفاعل او المفعول نحو قل بل تتبع مله ابراهيم خيفا وان ياكل لحم
اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع مله ابراهيم وان ياكل
اخاه ميتا مقام وان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو
جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان
لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع مصحين نقول
مصحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر
الشيء اصله والدابر مفعول لم يسم فاعله باعتبار ضمير المستكن في المقطوع
مكانه حال عن مفعول لم يسم فاعله ولو قرئ ما بين على صيغة الماضي المعلوم
من باب التفعّل او بين على صيغة المضارع المجهول من باب التفعّل وجعل
الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال عن المفعول مع المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا الدخول او وقع حالا عن المضاف
مثل ضربت زيدا قايما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية ما بالكلام
مفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى
خارج عنه وبما ملفوظان حقيقة **وزيد في الدار قايما** مثال اللفظي الملفوظ
حكما فان فاعلية ضمير المستكن في الطرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام

ما يمانده المفعول

ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن مملووظ حكماً **وهذا**
زيد قائماً مثال للمعنى لان مفعوليه زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ^{منطوقه}
 بل باعتبار معنى الاشارة او التبيين المفهومين من لفظ هذا لاشتراكهما
 ليسا بما يقصد للكلم الاخبار بهما من نفسه حتى يقدر في نظم الكلام ضمير
 او انية ويصير زيدا مفعولاً لفظياً بل مفعوليه انما هي باعتبار معنى ضمير
 او انية الخارج عن منطوق الكلام المعبر لصحة وقوع القايم حالاً في معنى
 اللفظية **وعاملها** اي عامل الحال **اما الفعل** المملووظ او المقدر كخوضت
 زيدا قائماً وزيد في الدار قائماً ان كان الطرف مقدر **بالفعل او شبهه**
 وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيب كاسم الفاعل كخوزيد وذهب راكب
 وزيد في الدار فاعدا ان كان الطرف مقدر باسم الفاعل وكاسم المفعول
 كخوزيد مضروب قائماً والصفة المشبهة كخوزيد محسن ضاحكاً **او معناه**
 المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتبيين في
 كخوزيد قائماً كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في كخوزيد قائماً
 ولستك عندنا مقبلاً ولعلك في الدار قائماً وكانه اسد صائلاً **وشرطها** اي شرط
 الحال **ان تكون نكرة** لان النكرة اصل الغرض وهو تقييد الحدث المنسوب
 الى صاحبها بحصله لا بالتعريف بل بطل الغرض وان يكون **صاحبها معرفة**
 لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف **غالباً** اي ليس شرطها
 ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وحين
 ذلك ان مواد وقوع الحال على اثنين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة

صحة

موصوفة كخوباني رجل من بني نعيم فارساً او مغنيته غناء المعرفة لاستنواها
 كخوباني قائماً بقول كل امر حكيم امر من عندنا ان جعلت امراً حالاً من كل
 امر او واقعة في خبر الاستفهام كخوباني اناك رجل راكب او بعد الانقضاء ^{للتعني}
 كخوباني في رجل الراكب او مقدماً عليه الحال كخوباني راكب رجل وثانيهما
 ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا
 القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة قوله غالب
 لاشتراط كون صاحبها معرفة لالكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
 صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج الى
 ان يعرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبر محطاً
 على قوله وشرطها ان يكون نكرة **وارسلها اليك** ولم يزودا ولم يشفق
 على نقص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاشارة بقول ارس
 الحمار الوحش الاثنان وكان المراد بالارسل البعث او التخليه بين السبل
 وما يريد اي ارسلها معركته متراجحة ولم يزودا اي لم يمنعها من العراك
 ولم يشفق اي لم يخف على نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعض الماء
 بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الخوض ويدخل
 بين بعيرين عطشانين يشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل المراد
 بهنا نفس مدخله بعضه في بعض او المعنى على نفس مثل نقص الدخال **ومر**
به وحده وكخوه مثل فعلته جهنمك بلفظ الخطاب **منازل** بالنكرة فلا يرد
 نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاميلها على وجوب احدها انما مصداقاً

الاشارة الى ان نقص الدخال هو ان يرد من العطن الى الخوض ويدخل بين بعيرين عطشانين يشرب منه ما عساه لم يكن يشرب منه ولعل المراد بهنا نفس مدخله بعضه في بعض او المعنى على نفس مثل نقص الدخال

لا فعال محذوفة اي تعزك العواك وينفوذ وحده اي انفراد وتجهت هذه
 هذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية فانها
 انها معارف موصوفة موضع النكرات اي معزكة ومنفردة ومجهدة فالصورة
 وان كانت موصوفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة
 وهي في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن
 فيها شائبة تخصيص لا سوى التقديم ولم يكن الحال مشرطة بينها وبين معرفة
 وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها ليتخصص النكرة بتقديم لانها
 في المعنى مبتدأ وخبر ولذا يلين الصفه في التخصيص مثل قولنا ضربت
 رجلا ركبنا ثم قدمت في سائر المواضع وان لم تلين طرذا للباب **ولا تقدم**
 اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كغيره قاعدا **على العامل المعنوي** قد عرفت فيما
 قبل العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل واسم الفاعل مثل الظرف
 وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا
 معنى الكلام ان الحال لا تقدم على العامل المعنوي اتفاقا **بخلاف الظرف**
 اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوز
 اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزة الاحفش بشرط تقدم **المبتدأ**
 على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخير المبتدأ عن الحال فانه فاقول
 في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيدا اتفاقا ويجوز ان يكون
 معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان
 الظرف يتقدم على عامل المعنوي لتوسعه في الظروف والحال لا تقدم عليه

هذا اذا لم يكن الظرف داخل في العامل المعنوي واما اذا جعله داخل في العامل
 المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال
 على العامل المعنوي كذلك لا تقدم **على** ذي الحال **المجرور** سواء كان مجرورا
 بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
 نحو جاءني مجرودا عن الشياطين زينة وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال
 والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا
 بحرف الجر فغاية خلاف فسيبويه واكثر البصريين ينفون تقدمها عليه للعلقة
 المذكورة وهو المختار عند المصنفين لهذا قال **على الاصح** وتقل عن بعضهم الجواز
 استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس وعلل الفرق بين حرف الجر
 والاضافة ان حرف الجر مفعلة للفعل كالهزة والتضعيف فكانت من تمام
 الفعل وبعض حروفه فاد اقلت ذهبت راكبة بهنيد فكانت قلت اذبت
 راكبة بهذا المجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا
 الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والنا للبالغة وبعضهم يجعله
 المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم يجعلها مصدرا كالكاذبة والعاقبة والكل
 تكلف وتكلف وكل **ما دل على بنية** اي صفة سواء كان الدال مشتقا او **جامدا**
صح ان يقع حالا من غير ان يؤل الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال
 بيان الحقيقة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق
 الحال وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الغلب
 في الحال الاشتقاق مثل نسر ورطب في قولهم **هذا نسر** هو باق في خصوصه

على ذي الحال المجرور بحرف

اطيب منه رطباً وهو ما فيه حلاوة خفيفة فحقها حالان مع كونها جامدين حالاً
 له لانهما على صفة البسرية والرطوبة ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالبسر
 والرطب بالرطب من البسر التخل اذا صار ما عليه بسر او رطب اذا صار
 ما عليه رطباً والعامل في رطباً اطيب بانفاق النخلة وفي بسر ايضاً عند
 تحقيقهم وتقدم بسر على اسم التفصيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق شيء
 واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل واحد منهما متعلقه
 والبسرية تعلق بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه البسرية
 وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في الطيب لكنه لما كان الضمير بالنية
 الى المنظر كعدم اقيم المنظر مقامه واوجبوا ان يليه والرطوبة تعلق
 من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما
 الضمير المستكن في الفعل فانه وان كان مفضلاً لكنه لما لم يظهر كان
 كالعدم ومع هذا فلا يرى باساً بان يقال وان لم يسمع زيد اخس قائماً
 منه قاعدة ذهب بعضهم الى ان العامل في بسر اسم الاشارة الى شيء
 اليه حال كونه بسر وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون المشار اليه بتمر
 الى بسر فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع
 اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمره نخلى بسر اطيب منه رطباً
وتكون اي الحال جملة له لانهما على الهيئة كالمفردات فصح ان وقع
 حالاً مثلها ولكن يجب ان يكون الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق
 والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجزاء ما عليه في قوة الحكم

بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة
 مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا
 وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وبني الضمير والواو
 والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضافاً
 مثبتاً او منفياً او ماضياً مثبتاً او منفياً فهذه خمس جمل **فالاسمية**
 اي الجملة الاسمية الحالية متبسته **بالواو والضمير** القوة الاسمية
 في الاستقلال فاسب ان يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت
 وانا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهوراكب **وبالواو وحده**
 لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبياً
 وآدم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها او بهما مع الضمير
 انما يكون في الحال المستقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو تقول هو الحق
 لاشت فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤكدة والمؤكد لشدّة الاتصال
 بينهما **وبالضمير وحده على ضعف** لان الضمير لا يجب ان يقع في الابداء
 فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح
والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون فعلها مضافاً مثبتاً
 متبسته **بالضمير وحده** لمشابهة لفظاً ومعنى باسم الفاعل المستغنى
 عن الواو نحو جاءني زيد يسرع **وما سواها** اي ما سوي الجملة الاسمية والفعلية
 المستقلة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الما
 المثبت او المنفي **بالواو والضمير** معاً او **باجد** ما وحده من غير ضعف عند

قوله والمضارع المثبت بالضمير ومع الواو ذلك لان جملة
 في المضارع الواقع حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وبني الضمير والواو
 كاشين ومن وكوما
 قوله والمضارع المثبت بالضمير ومع الواو ذلك لان جملة
 في المضارع الواقع حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وبني الضمير والواو
 كاشين ومن وكوما
 قوله والمضارع المثبت بالضمير ومع الواو ذلك لان جملة
 في المضارع الواقع حالاً لا بد لها من رابطة تربطها الى صاحبها وبني الضمير والواو
 كاشين ومن وكوما

الاكتفاء بالصغير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع المنفي نحو جاءني
 زيدا وما يتكلم غلامه آجاء في زيد ما يتكلم غلامه آجاء في زيد وما يتكلم عمرو
 والماضي مثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه آجاء في زيد قد خرج غلامه آجاء
 جاء في زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه آجاء في
 ما خرج غلامه آجاء في زيد وما خرج عمرو **ولا بد في الماضي المثبت للمنفى من**
 دخول لفظ **قد** المقرية زمانا الى الحال لغيره على الماضي المثبت الواقع حالا
 ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه
 تجوز لان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مضية انما هو نسبة
 الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقر به اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب
 الكوفية فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدره سواء كانت **ظاهرة** في
 اللفظ نحو جاءني زيد فذكر ب غلامه **او مقدره** منوثة نحو قوله تعالى اذ كنتم
 حصر صدورهم اي قد حصر وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرور فانها
 لا تجوز ان حذف قد وسبويه يا ذل قوله تعالى حصر صدورهم بقولهم فيكون
 جملة حصر صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرور يجعله جملة دعائية
 وانما بشرط ذلك في المنفي لاستمرار المنفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل
 ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية **كقولك للساذي الشارح**
 في البعد انتهى له **راشد** مهديا اي سر راشد مهديا بقرينة حال الطبع
 وقوله مهديا اما صفة لراشد احوال بعد حال او مقالية كقولك راكب
 لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى كيف

فيلان حالان مرادان وقيل من اطلاق المرافقة
 عبارة عن ان يكون راشد مهديا حاليا من غير
 اذنب والقاعدة عبارة عن ان يكون راشد
 حالاس غير اذنب مهديا حالاس غير راشد

عطف على
 حالية

الانسان ان لم يجمع غطاه على قادس اي لم يجمعها قاديس **ويجوز حذف**
 الفعل العامل في بعض الاحوال **المؤكد** وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي
 لا تنقل عن صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المستقلة والمستقلة في
 العامل بخلاف المؤكدة **مثل زيد ابوك عطونا** فان العطفية لا تنقل عن
 الاب في غالب الامر **اي احققه** بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى
 تحققت وصرت منه على يقين او من احققت الامر به المعنى بعينه او
 اثبتته اي تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين او اثبتتها كذلك
 عطونا وقال صاحب المفتاح **اي** التقديرات عندي ان يقدح كجني
 عطونا **وشروطها** اي شرط وجوب حذف عاملها **ان يكون مقدره** اي
 مؤكدة **لمضمون جملة** احترزه عما يؤكده بعض اجزاها كالعامل في قوله تعالى
 انما ارسلناك للناس سو لافاة لا يجب حذف **اسميت** احترزه عما يؤكده
 اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
 في قوله تعالى فاما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد من شانه
 آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح للعمل فيها
 والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفها واجبا نحو الله شاهد قايما
 بالقسط **التمييز** ما اي الاسم الذي يرفع **الابحاث** واحترزه عن البدل
 البديل منه في حكم التخيبة فهو ليس يرفع الابهام عن شئ بل هو ترك
 مبهم وايراد معين **المستقر** اي الثابت الراجع في المعنى للموضوع له
 من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة هو الثابت

سور وجوز حذف عاملها قاديس

من افعال بني اشق زجان
 وانما شرط ان يكون مقدره لمضمون جملة
 اسمية لانه لو كان مقدره لمضمون جملة
 فعلية لم يجب حذف العامل عنه

فان قيل التمييز شبه الخاف ان يكون واحدا من اجزاها
 في انفرادها فلو كان كذلك لرفع الابهام الى عامل المستقر
 والتمييز يرفع الابهام الماحصل في ذاتها مظهر

مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضع واخره زينة عن مخزاة
عين جارية فان قوله جارية يرفع ايهام قوله عين لكنه غير مستقر بحسب
الوضع بل نشاء باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحراز عن اوصاف
المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا موضوع لمفهوم كل شرط استعماله في
جزياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ايهام في هذا المفهوم الكلاني ولا في واحد
من جزئياته بل الابهام انما نشاء من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه ^{صنف}
بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع
وكذا يقع به الاحراز عن عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان
كل واحد من ابى حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ايهام فيه لكن لما كان عمر
اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابى حفص لعدم الاشهر لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واخره زينة عن التعت والكال فانها يرفعان الابهام
الواقع في الوصف لان الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل
مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف
كالربع وعما هو اكثر منه كمنه ومثلي ولا ايهام فيه الا من حيث ذاته اي
فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخلد او غيرهما والا من حيث
وصفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادى او مكلى فاذا اريد رفع الابهام
الوضعي الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادى
واذا اريد رفع الابهام الذاتي يقال زينة فزينة يرفع الابهام المستقر عن الذات
لا التعت والكال فانها يرفعان الابهام عن الوصف **مذكورة او مقدرة**

صفان لذات اشارة الى تقسيم التمييز فالذكر نحو رطل زينة والمقدرة نحو
طاب زيد نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام
عن ذلك الشئ المقدرة فيه **فالاو** الى القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات المذكورة يرفع **عن مفرد** يعنى به ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف
مقدرة صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف به قدره وبيته **غالب**
اى في غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام مطلقا متحققا في ضمن هذا الرفع
الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام فيه اكثر والمقدرة انما يتحقق في ضمن
عدد نحو عشرة و **درهما** وسياق ذكر تمييز العدد وبيان في باب اسماء
العدد واما في ضمن غيره اى غير العدد كالوزن **نحو رطل زينة** فان الرطل
نصف المنة **ونحو منوان** سمنا وكالكيل نحو قفيزان براد كالتذراع نحو ذراع
ثوباً وكالمقياس نحو على التمر مثلهما **زبدا** والمراد بالمقادير في هذه الصور
هى المقدرات لان قولك عندى عشرون درهما رطل زينة وذراع ثوباً
وعلى التمرة مثلهما **زبدا** المراد بها المعداد والموزون والمزوع والمقياس
لا غير واما اقتصر المص على الاشلة الثلاثة لانه كان مطلق نظره التسمية على
بياناتهم بالمفرد وهو الشئ في رطل زينة او النون كما في منوان سمنا
او الاضافة كما في على التمر مثلهما **زبدا** وهذا لم يستوف قسم المقادير
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافة معها والاسم
مستحيل الاضافة مع الشئين او نون التثنية والجمع ومع الاضافة لان
المضاف لا يضاف ثانياً فاذ تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم

بالفاعل وصار به كلاً ما تاماً فيشابه التميز الآتي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام
 الاسم كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام
 قبل المشابهة الفعل التام بفاعله وهذا الاشياء إنما قامت مقام الفاعل
 لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل لا يرى أن لا يتم التعريف
 إلا داخل على أول الاسم وأن كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب
 التميز عنه فلا يقال غدي الرأفود خلاً **فيغزو** أي التميز وإن كان الاسم التام
 مشي أو مجموعاً **ان كان** أي التميز **جنت** وهو ما تشابه إخاؤه ويقع مجزئاً
 عن التام على القليل والكثير فلا حاجة إلى تشبيهه وجعه كالماء والزيت والتمر
 والضرب بخلاف رجل ورس **الآن يقصد الأنواع** أي ما فوق النوع الواحد
 فيشمل المشي أيضاً لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليه فلا بد من أن يشي
 أو يجمع قبل وفي تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظراً لأنه كما جاز أن يقال
 طاب يد جليتين للنوع جاز أن يقال طاب يد جليتين للعدد و
 يمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع حصص الجنس سواء كانت بالخصو
 الكمية أو الشخصية **ويجمع** أي يورد التميز على ما فوق الواحد جواز حيث لم يقصد
 الواحد في غيره أي غير الجنس نحو غدي عدل ثوبين أو ثوباً ثام **ان كان**
 أي المفرد المقدار تاماً **بنون** أو **بنون** التثنية أو المعنى أن وجد التميز
 بنون المفرد أو بالنون التي للتثنية فإنه لم يتم الاسم بها اقتضى التميز
جاءت الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التميز إضافة بيانية بتمام
 التنوين ونون التثنية جوازاً شائعاً كثيراً للحصول الغرض وهو رفع الأبهام

فيغزو مصارع مجهول والثابت على الفاعل
 عائد إلى التميز غير العدد والمجمل فيقول
 أو جوب شرط محذوف أو إذا كان كذا
 قوله ان كان ان حرف شرط كان فعل
 لم يستكمل فيه راجع إلى التميز جنت
 أي لفظاً يقع على القليل والكثير كالماء
 والتمر خبره وجعه شرط لا محل لها
 وجزاء الشرط محذوف يدل عليه
 فيغزو وقيل يجوز أن يكون قوله
 فيغزو جزاً مقدماً لقوله
 ان كان جنتاً والشرطية
 اعتراض الاستثناء

في العطف
 قوله ويجمع عطف على قوله فيغزو
 أي في غير الجنس وهو تام
 قوله في غير الجنس وهو تام
 ان حرف شرط كان فعل
 لم يستكمل فيه راجع إلى التميز جنت
 أي لفظاً يقع على القليل والكثير كالماء
 والتمر خبره وجعه شرط لا محل لها
 وجزاء الشرط محذوف يدل عليه
 فيغزو وقيل يجوز أن يكون قوله
 فيغزو جزاً مقدماً لقوله
 ان كان جنتاً والشرطية
 اعتراض الاستثناء

الإضافة

بذلك مع التحفيف نحو رطل زيت ومنوا سمين **والآي** وإن لم يكن بنون
 أو بنون التثنية بان يكون بنون الجمع أو الإضافة **فلا يجوز** الإضافة إلا بقية
 في نون الجمع نحو عشر ودرهم تاني الإضافة لئلا يلزم إضافة المضاف وآما
 في نون الجمع فلا تارة جاز أن يضاف إلى غير التميز نحو عشر كيت وعشري رمضان
 بالأنف لكثرة الحاجة إليه فلا يضيف إلى التميز لزم الالتباس في بعض الصور لأنه
 لا يعلم مثلاً عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين رمضان أو أراد اليوم
 العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً على أنه يكون
 الباب أقرب إلى الأطلاق **وعن غير مقدار** عطف على قوله عن مفرد مقدار أي
 الأول كما يرفع الأبهام عن مفرد مقدار كذلك دفعه عن مفرد غير مقدار أي ليس
 بعدد ولا وزن وذراع ولا كيل ولا مقياس **نحو خاتم حديد** فإن الخاتم مبهم
 باعتبار الجنس تاماً بالشؤون فاقضى تميزاً **والخفض** أي خفض التميز بإضافة
 غير المقدار إليه **كثير** استعماً للحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار
 عن طلب التمييز لأن الأصل في المبهمة المقارن وغيره ليس بهذه المثابة **والثاني**
 أي القسم الثاني وهو ما يرفع الأبهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان
 الظاهر أن يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الأبهام في طرف
 النسبة يستلزم الأبهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة
 مقصراً عليها تبييناً على أن مقابلة ماني هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول
 التامسي مجزئاً النسبة لا غير في جملة أي نسبة كائنية في جملة أو إضافة أي
 شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الخوض ثم تلي ما دام المفعول

البناء

أو المصدر نحو أعجبتني طيبة أبا

نحو الأرض مفعلة عيوناً أو الصفة المشبهة بحوزة حسن وجهها أو التفضيل
نحو زيد أفضل أباؤك أكل يافيه معنى الفعل نحو صكب زيد رجلاً نحو طاب يد
نفس مثال للجملة والتمييز فيه خاص بالمنصب عنه **وزيد طيب** أبا مثال لما يشبه
الجملة والتمييز فيه يصلح لما انتصب عنه والمتعلقة وحيث لا فرق في التمييز بين
الجملة وما ضاماً فلهذا المثالان في قوة أربعة أمثلة فكانه قال طاب يد زيد
طيب أبا ونفساً فقول **وابوة وداراً** وعطف على نفساً وأبا الجنب
فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالآخر فهو بحسب الحقيقة
أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أوما ضاماً في خمسة أمثلة فافهم
عين غير اضافية خاص بالمنصب عنه والذات عين غير اضافية متعلقة
عنه والاب عين اضافية محتمل لهما والابوة عوض اضافية والعلم عوض
غير اضافية وكل منها متعلق بالمنصب عنه **أدنى اضافية** عطف على
قوله في جملة أوما ضاماً **أما مثل أعجبتني طيبة** ونحوه لأنه أظهر التمييز
والأخفاء به **واباً وابوة وداراً** وعلماً أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق
وزاد عليه قوله **وبعد ذرة فارساً** إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة
مشتقة وايضاً أورد صاحب المفضل مثلاً للتمييز المفرد على أن يكون
التمييز بهما كتمييز ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه أريد أن يتنبه على
أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون التمييز معلوماً والاباهام يكون
في نسبة الذرية والذرية في الأصل اللين وفيه خير كثير للعرب فأريد به الخير
أي مدح ذرة فارساً والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم

قوله والذرية في الأصل اللين قال الشيخ الرضي الله في الأصل
أي ما نزل في الفصحى من القرآن من قوله والذرية
من فعل فذروا والذرية من الذر والذر من الذر والذر من
فعل الذر من الذر والذر من الذر والذر من الذر
فقد التفتت منه لأنه اشتق من الذر والذر من الذر
يريدون التفتت منه بسببه لأنه اشتق من الذر
فقد التفتت منه بسببه لأنه اشتق من الذر

أي من

أي خذق بامر الخيل وأما الفراسة بالكسر فمن التوفيق ثم أن كان التميز بعد ما
لم يكن نصاً في المنصب عنه **اسماً** لاصفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد
بجعله له إطلاقاً عليه والتعبير عنه **جاز أن يكون** ذلك التميز تارة له أي
للمنصب عنه بأن يكون تميزاً برفع الأبهام عنه وتارة متعلقة بأن يكون تميزاً
برفع الأبهام عن متعلقة وذلك بحسب القرائن والأحوال مثل أبا في طاب زيد
فأية يصح أن يجعل عبارة عن زيد فجاز أن يكون تارة تميزاً عن زيد إذا أريد
الطيب اليه باعتبار أنه أبو عمرو وجزاء أن يكون تارة تميزاً عن متعلقة بغير
أن الطيب مسند إلى متعلقة وهو أبوه **والأى** وإن لم يكن التميز بعد ما
لم يكن نصاً في المنصب عنه **اسماً** يصح جعله لما انتصب عنه **فهو متعلق** خاصة
نحو طاب يد أبوة وعلماً وداراً فإن هذه الأسماء ليست نصاً في المنصب
ولا يصلح جعلها له بالتعبير عنه بل هي متعلقون زيد وهو الذات المقدرة على
الشيء المنسوب إلى زيد **فطابق** التميز فيها أي فيها جاز أن يكون لما انتصب عنه
سواء كان نصاً فيه أو محتملاً والمتعلقة وفيها نوعان متعلقة **ما قصد من وحدة**
التمييز أو تشبيهه أو جمعه سواء كانت الموافقة ما انتصب عنه مثل طاب يد
أبا والزيدان أبوين والزيدون أبا والمعنى في نفسه مثل قولك طاب يد أبا
إذا أردت أبا له فقط وطاب يد أبوين إذا أردت أباً وجزاء وطاب يد
أبا إذا أردت أباً وأجزاءه فعل على كل من التقديرين إذا قصد وحدة
التمييز أورد ومفرداً إذا قصد تشبيهه أورد وتشبيهه إذا قصد جمعيته
جمعاً فإن صيغة المفرد لا يصلح أن يطلق على الشيء والمجموع **الآ إذا كان** التميز

جنس يقع على القليل والكثير فاذا قصد تشيئة او جمعة لا يلزم ان يثنى ذلك
 الجنس او يجمع بل يكفي ان يثنى به مفرد الصحة اطلاقا على القليل والكثير فلا
 حاجة الى تشيئة وجمعة كخطاب زيد علما والزيدان علما والزيدون علما **ان**
يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية **فان**
 لا بدح من تشيئة او جمعة كخطاب لزيدان علميين والزيدون علما اذا اراد
 ان متعلق الطبيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان
 صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى **وان كان التمييز صفة** مشتقة مثل سنة
 ذرة فارشا او ماولة بها كوكفي زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية
كانت الصفة صفة اي لما انضمت للمتعلة لان الصفة تستدعي صوغا
 والمذكور اولي بوصفيتها فاذا قيل طالب يد والد كان الوالد زيدا ولا يكتمل
 ان يكون والده بخلاف الاسم كخوابا **وطبقه** الواو بمعنى مع والطبق مصدر
 بمعنى المطابقة اي كانت الصفة صفة له مع مطابقة آياه او مطابقة
 آياه ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اي كانت
 صفة له ومطابقة آياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتشبيه
 والجمع والتذكير والثاني ان ثبت لكونها حاملة لضمير **واصممت** اي الصفة
 المذكورة **الحال** ايضا لاستقامة المعنى على الحال كخطاب زيد فارشا اي
 حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من فيها كونه ذرة فارس
 وفولهم عز من قائل يؤيد التميز لان من زاد في التميز لاني الحال وايضا المقصود
 مدح بالفروسية بغيرها من الصفات **ولا يتقدم التميز على عامل** اذا كان

لا حال الفروسية اذ قد
 يمدح حال الفروسية

تاما بالاتفاق فلا يقال عندي در ثمان وعشرون ولا زيدا رطل لان عامله محتمل
 جامد ضعيف العمل مثله للفعل مثله بهتة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان
 يعمل فيما قبله **والاصح** اي اصح المذهب **ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه**
من الفعل الصحيح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه كخطاب زيد ابا
 اي طالب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما كخطابنا الارض عيوننا اي نفرت
 عيوننا واذا جعلته متعديا كخطابنا الماء الاناء ماء اي ملاه الماء والفاعل لا يتقدم
 على الفعل فكذلك ما هو بمعنى الفاعل وبهنا بحث وهو ان الماء في قولهم املاء
 الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا
 لان المنكلم لما قصد اسناد الاملاء الى بعض متعلق الاناء ولو على سبيل التجوز
 وقدره وقع الابهام فيه لاجرم يميزه بقوله ماء فهو في معنى املاء ماء الاناء
 فالما فاعل معني وذلك بعينه مثل قولك حج زيد تجارة فان التجارة تميز
 لرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو
 التجارة لازيد وان كان اسناد الترجيح اليه حقيقة واليه مجازا وبهذا يندفع
 ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة انما فاعل في المعنى
 او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لافاعل ولا مفعول فلا نظرد
 تلك القاعدة **خلافا لما رزني والمبرد** فانها يجوز ان تقدم التميز على الفعل الصحيح
 وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم
 التفضيل والمصدر وبافيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكها في هذا التجوز
 قول الشاعر **انهم جرحتمني بالفراق حبيبا** وما كان نفسا بالفراق طيب

حين يكون عاملا سندا

قد روي انما ذقت قبل الرواية الصحيحة وما كان نفسا

على تقدير ثابته الضمير في تطيب فانه يكون في كاد ضمير التذكير يعود
ضمير تطيب الى سلمي ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه
على تقدير تذكير الضمير ضمير كاد للجيب نفسا تميزا عن نسبة كاد اليه
اي وما كاد الجيب نفسا يطيب فلانك ما قيل يحتمل ان يحتمل السبب
على تقدير ثابته ايضا على هذا الوجه بان يكون ثابته الضمير الراجع الى
باعتبار النفس اذا المعنى وما كادت نفس الجيب تطيب فكلف وتحف
غير قادم في التمسك **المستثنى** اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في
اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلومته بهذا الوجه الغير المحتاج
الى التعريف كافية في تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما
لان لكل واحد منهما احكاما خاصة لا يمكن اجرائها عليه الا بعد معرفته يقال
متصل ومنقطع والمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج واحرز به
غير المخرج كجزيات المستثنى المنقطع **من متعدي** جزئيات كوجاه في
احد الازيد او اجزائه مثل اشريت العبد الانصف سواء كاد ذلك المتعد
لفظا اي لفظا كوجاه في القوم الازيد **او تقدير** اي مقدار كوجاه في
الازيد اي ما جاء في احد الازيد **بالا غير الصفة واخوانها** واحرز به عن
كوجاه في القوم لازيد وما جاء في القوم لكن زيد جاء **والمستثنى المنقطع**
هو المذكور بعد اي بعد الا واخوانها غير مخرج عن متعد واحرز به عن
المستثنى المتصل والمستثنى الذي لم يكن داخل في المتعد وقبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنس كقولك جاء في القوم الازيد ام غير القوم

الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن كوجاه في القوم **الاجزاء** **او هو المستثنى**
حيث علم اولاً بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانياً بما ينقطع له من
قسميه اعني المذكور بعد الا واخوانها سواء كان مخرجاً او غير مخرج ولهذا
لم يعرفه على حدة ردوا للاختصار **منصوب وجوبا اذا كان** واقعاً بعد الا
لا بعد غير سوى وغيرهما **غير الصفة** قيد به وان لم يكن الواقع بعد التي
للصفة داخل في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام **موجب** اي ليس ينبغي
لانتهى ولا استغناء كوجاه في القوم الازيد واحرز به عما اذا وقع في غير
موجب لانه ليس بواجب النصب على ما ينبغي ولا حاجة به الى
قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاماً بان يكون المستثنى منه مذكوراً
بمخرج كقوات الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان
الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه منصوباً على الاستثناء وبذلك قوله
او كان بعد خلا وعد الله الان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاجزاء
فري الا يوم كذا فانه مرفوع وجوباً لا منصوب والعايل في نصب المستثنى
اذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصرة الفاعل المتقدم ومعنى الفعل
بتوسط الا لانه شئ يتعلق بالفعل او معناه تعلقاً معنوياً اذ له نسبة
الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فتا به الفعل **ومقدماً عطف**
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوباً اذا كان المستثنى مقدماً على
المستثنى منه سواء كان في كلام موجب وغيره كوجاه في الازيد القوم
الازيد احد لا تمنع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعاً اي المستثنى

منصوب يصح وجوبا اذا كان منقطعاً بعد الآخر في الدار احد الاحجار
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة اذ في
 اكثر مذاهب النجاة فان اكثرهم ذهبوا الى لغة الحجازية فالمنقطع مطلقاً
 منصوب عندهم لانه لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق
 السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والخطا
 واما بنو تميم فقد سمو المنقطع الي تميمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح
 نحو ما جاءني القوم الاحمر اذ هنا يجوزون البدل وتاثيرها ما لا يكون قبله
 اسم يصح حذفه فهم يهنا بواجبوا فنون الحجازيين في ايجاب نصبه كقولك
 لا عاصم اليوم من امر الله الا من ربح آي من رحمه الله فمن رحمه الله هو
 المعصوم فلا يكون داخل في العاصم فيكون منقطعاً **او كان بعد خلا**
وعدا اي المستثنى منصوب ايضاً وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا بعد
 عدوا اذا جاء وزه نحو جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا نحو خلا
 جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلا
 الدار من الانيس قد يتضمن معنى جاوز ويجذف بمن ويوصل الفعل
 بنفسه والنزموهنا التضمن والحذف والابصال في باب الاستثناء
 ليكون ما بعد منصوباً كما في صورة المستثنى بالا التي هي اثم الباء فاعلم
 ضمير راجع اياها الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض
 من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او
 بعض منهم زيدا وما في محل النصب على الحالة ولم يظهر معها قد يكون شبه

قد روي في باب النصب في الاستثناء ما عدا
 ليست منصوبة بل موضوعة لكان اخر من الكفارة
 والنظر في الجائزة والخالق والشيء وغير ذلك مما
 في الاستثناء فيجب ان لا يثبت عليه الغفلة
 قوله وال اسم الفاعل من لانه الفعل على صاحب
 عبد الغفور

بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء ليكون ما بعد منصوباً في الاكثر اي
 النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانها فعلاً ماضياً كما عرفت وقد
 اجيزت الجرح بها على انها حرف جرح قال السيرافي لم اعلم خلافاً في جواز الجرح بها
 الا ان النصب بها اكثر **وما خلا وما عدا** اي المستثنى منصوب ايضاً وجوبا
 اذا كان بعد ما خلا وما عدا الا ان ما فيها مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني
 القوم ما خلا زيدا وما عدا عمر تقديره خلوا زيدا وعدو عمر وبالنصب الظرفية
 بتقدير مضاف اي وقت خلوتهم او خلوت مجيئهم من زيدا ووقت مجاوزتهم
 او مجاوزة مجيئهم عما او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي
 حالياً بعضهم او مجيئهم من زيدا ومجاوزة بعضهم او مجيئهم عما او عن
 انه اجاز الجرح بها على ان ما فيها زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف لم يعتد
 ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب **بعد ليس** نحو جاءني القوم
 ليس زيدا **او بعد لا يكون** نحو سميت ابنتك لا يكون بشر او انما يكون النصب
 بعد ما لانها من الافعال ان قصه الناصبة للخبير ويلزم ضمها في باب
 الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض
 المستثنى منه مطلقاً وما في التركيب في محل النصب على الحالة واعلم انه لا
 هذه الافعال الا في المستثنى المتصل بالغير المرفوع ولا يتصرف فيها لانها
 مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى **النصب على الاستثناء**
وتحذف البدل عن المستثنى منه فيما بعد الاحال من الضمير المجرد اي حال
 المستثنى واقعاً في محل يكون متأخراً عن الاضراء عما اذا كان بعد

كذلك ما فعلين يا صديقين
 كذا في باب النصب في الاستثناء
 الجرح بها على انها حرف جرح
 بها الا ان النصب بها اكثر
 الاصل

ادوات الاستثناء مثل عداد خلا وغيره ما في كلام غير موجب احرازها اذ
 وقع في كلام موجب فانه منصوب جوبا كما مر والحال انه قد ذكر **المستثنى**
 احرازها اذ الم يكن المستثنى منه مذكورا فانه يجوز على حسب العوامل
 وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة للكلام غير
 موجب اي كلام غير موجب ذكره المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون
 منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمها قد علم فيما سبق فاكفى
 بذلك نحو ما فعلوه **الاقليل** بالرفع على البدلية **والاقليل** بالنصب على
 الاستثناء ونحو ما مررت باحد الازيد بالجر على البدلية والازيد بالنصب
 على الاستثناء وما رايت احدا الازيد بالنصب ما بطريق البدلية والنحو
 او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختاروا البدل في هذه
 الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول الا بالاصالة
 وبواسطة الادوات البدل بالاضالة وبغير واسطة **وبعوب** اي المستثنى
 على حسب العوامل اي بما يقتضيه العوامل من الرفع والنصب والجر
 اذا كان **المستثنى** منه غير مذكور ويختص ذلك المستثنى باسم المفعول
 لانه فرع له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفعول المفعول له كما مر او
 المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام **الموجب**
 واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الازيد اذ يصح ان لا يضرب
 المتكلم الازيد بخلاف ضربني الازيد اذ لا يصح ان لا يضرب كل احد المتكلم
 الازيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل

العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكله لا تغل عند المصنع الا التماسا
 او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض معين يخل
 في المستثنى قطعا مثل قرات **الا يوم** كذا اي اوغث القراءة كل يوم
 الا يوم كذا الظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع الشهر
 او مثل ذلك ولعلنا ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
 في الموجب بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه
 في غير الموجب ايضا فوامات الازيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا
 استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم
 بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الازيد بان يخص
 المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة
 فلافرو بين اثنين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع
 وغير جائزة بدونها واجيب بان المعنى هو الغالب الغالب في الايجاب
 عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد
 الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر
 ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها فما يقل
 كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرات الا يوم كذا وضربي
 الازيد ليس بالظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع
 دخوله في الاول وعدم ظهوره في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة
 الدلالة على بعض معين كما اذا قيل ضربت من القوم القوم الداخل فيهم زيد

فقلت ضربني الأريذ فالظن أن ذلك أبغض مما يستقيم فيه المعنى لكن
 الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في موجب فالغالب فيه عدم استقامة
 المعنى ومن ثم أي ومن أجل أن المفرد لا يكون في موجب إلا أن يستقيم
 المعنى لم يجز مثل ما زال زيد إلا عالمًا أو معنى ما زال ثبت لأن نفي النفي
 اثبات فيكون المعنى زيد دائم على جميع الصفات إلا صفة العلم فلا يستقيم
 وقال الشارح الرضوي يمكن أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد
 على ما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم ويحمل ذلك على المبالغة
 في نفي صفة العلم كأنك قلت يمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا
 صفة العلم وعلى التقديرين بدرجة في صورة الاستقامة ولا يخفى على
 المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات رجوع جميع المواد الإيجابية
 عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما يقال مثلًا في قولك ضربني
 الأريذ المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك أو المقصود منه
 المبالغة في غلو المجتهدين على ضربك وإذا تعذر البديل من حيث جملة
 على اللفظ أي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع أي يحمل على موضع المستثنى منه
 لا على لفظه عملاً بالمختار على قدر المكان مثل ما جاء في من أحد الأريذ
 فزيد بدل مرفوع محمول على موضع أحد لا محذور محمول على لفظه ومثل لا أحد
 فيما أي في الدار الأعمر وفرد محمول على محل أحد لا على لفظه ومثل ما زيد
 شيئًا لا شيئًا لا يغني به أي لا يغني به فشيء مرفوع محمول على محل
 شيئًا لا منصوب محمول على لفظه وقوله لا بعباء وليس في كثير من النسخ

وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قبل أن توصف به لئلا يلزم
 استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئًا أم
 من أن يزيد عليه صفة غير الشبيهة أو لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه
 صفة غير الشبيهة كان أدق والطف وإنما تعذر البديل على اللفظ
 في الصورة الأولى لأن بين الاستغراقية لا تراو اتفاقًا بعد الإثبات
 أي بعد ما صار الكلام مثبتًا لا تنقاض النفي بالآخر كما لا يخفى ولا نفي
 بعد الانتقاض فلو أبدل على اللفظ وقيل ما جاء في من أحد الأريذ بالجر
 كان في قوة قول ما جاء في من زيد فلم يزد زيادة من في الإثبات وذلك
 جائز في الصورتين الأخيرتين لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ وقيل لا أحد
 فيها الأعم بالانصب لأن فتحة شبيهة بالحركة الاعرابية لا تنحصر
 بكلمة لا فهي كالانصب الحاصل للعامل فلا بد من تقدير لا حقيقة
 أو حكمًا لتعلل فيه هذا العمل كذا في قوله ما زيد شيئًا الأشيء لو جعل المستثنى
 على لفظ المستثنى منه لا بد من تقدير ما كذا لعل فيه ما ولا لا
 لا حقيقة إذا لم يكن البديل لا ينكر العامل أو حكمًا إذا اكتفى بدخوله على محل
 وأعترس رأي حكمه البه فأنه في قوة التقدير حال كونها عاملتين في المستثنى
 المحمول على البديل بعده أي بعد الإثبات يعني بعد ما صار الكلام مثبتًا لا
 النفي بالآخر كما لا يخفى وقد انتقض النفي بالآخر حيث تعذر
 في ما بين الصورتين البديل على اللفظ حمل على المحل مرفوع محمول
 على محل أحد وهو الرفع بالابتداء وثنى على أنه محمول على محل شيئًا وهو رفع

بالبحرية فان قلت لاحد في هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب
 وهو نصب بكلمة لا محل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على محله
 البعيد لا القريب قلت لان محله القريب لما كان ثقل لاني بمعنى النفي
 وقد انتقض بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعل لاني بخلاف ليس
 زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفي فيه بالا لانها اي ليس عملت
 للفعلية لا للنفي فلما انتقض معنى النفي في عملها ببقاء الامر العاملة
 هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم ان من
 اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد
 الا قايما باعمال ليس في قايما وان انتقض نفيها بالا ببقاء فاعلية متحقق
 ما زيد الا قايما باعمال ما في قايما لان عملها فيه انما هو للنفي وانتقض بالا
 المستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وبتوحي مع كسر السين او ضمها مع
 القصر وبتوحي بفتح السين وكسر مع المذكونه مضى اليه بعد شيئا
 في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم وجاز بعضهم النصب
 على انهما فعل متعدي فاعله مضمرة ومعنا بالترزية المستثنى مما ينسب الي
 المستثنى منه نحو ضرب القوم عمر احاشا زيدا اي براه الله عن ضرب
 واغواب غير في اي في الاستثناء دون الصفة او هو ج باعواب
 كاعاب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لا بالبحرية
 للاضافة انتقل اعاب اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة له لانها
 على ذات بهيمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع

كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلامهم لكنها
 حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك
 لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اي على كلمة
 غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالب الا الا اذا كانت اي الا
 تابعة لمجمع اي واقعة بعد متعدي فوجب ان يكون موصوفا مذكورا لا متعديا
 كما قد يكون متعديا في غير مثل جاءني غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعديا
 لوافق حالها صفة حالها اداة الاستثناء اذ لا بد لها في الاستثناء
 من شئ منه متعدي فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدي اعم
 من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقدير الكقوم وزنهط وان يكون شئ
 فدخل فيه نحو جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكرا لا يعرف بالاسم حيث
 يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق
 وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء
 المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد
 منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحمور نوعا اما الجنس المستغرق
 نحو جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد كقول علي عشرة اعم
 او عشرون واما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على
 احد الوجهين وجب دخول ما بعده الا فيه فلا يتعذر فيه الاستثناء نحو كل
 رجل الا زيدا جاءني ول علي عشرة الا واما انما يصار عند وجود هذه
 الشرايط الى حمل الا على غير المتعذر الاستثناء عند وجود ما يضطر الى حملها

على غيرهما قلنا في صدر هذا الكلام ان الآلا لا يجمل على الصفة غالباً فقلنا
 بقولنا غالباً لانه قد يعذر الاستثناء في المحصور نحو جاء في مائة رجل الآلة
 وقد لا يعذر في غير المحصور نحو جاء في رجل الآلة واحداً والارجلان والآجر
 ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المتأخر اليه في بيان هذه القاعدة **نحو لو كان**
فيها اي في السماء والارض آلهة جمع الالهة دلالة فيها على عدم محصور
الآلهة اي غير الله لفساد اي لم يخرجنا عن الانتظام فالآية في الآلة
 صفة لانها تابعة لجمع مكور غير محصور هي الآلهة ويتعذر الاستثناء
 لعدم دخول الله في الآلهة بغيره فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
 وفي الآية مانع آخر عن حمل الآلة على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار
 المعنى لو كان فيها آلهة مستثنى عنها الله لفساد هذا الابدال الآلة
 انه ليس فيها آلهة مستثنى عنها الله وهذا لا يثبت وحدانية الله تعالى
 لجواز ان يكون في فيها آلهة غير مستثنى عنها بخلاف ما اذا كانت
 للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيها آلهة غير الله واذا لم يكن
 فيها آلهة غير الله يجب ان لا يعذر والآلهة لان التعذر يستلزم المغيرة
وضعف حمل الآلة على غير في غيره اي في غير جمع مكور غير محصور لصحة
 الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الأصفة مع صحة الاستثناء
 وقال يجوز في قولك انما في احد الآلة ان يكون الآلة بصفة وعلى
 المتأخرين تسكاً بقوله وكل اخ مفارقة اخوة. لعمري ان الآلة مفارقة
 فالقودان صفة لكل اخ لا استثناء منه والواجب ان يقال الغريقين

قوله انما الغريقان الغريقان لا الغريقين
 الذي هو الغريقان وما في ذلك من الغريقين
 ويجوز ان يكون الغريقان في الغريقين
 فكل من الغريقين

بالنصب

تلك الموصوفات

بالنصب وحمل الموصوفات على الشذوذ وقال في البيت شذوذ وان آخر
 احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه او
 هو المقصود وكل لا فائدة التشمول فقط وثانيها الفصل بالخبر عن الصفة
 والموصوف وهو قليل **واعاب سوي وسواء النصب على الظرف**
 اي بناء على ظرفيهما لانك اذا قلت جاء القوم سوي او سواؤهم
 قلت مكان زيد **على المذهب الاصح** وهو مذهب سيبويه فيها عندهم
 الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجها عن الظرفية والتصرف فيها تصرفاً
 ونصباً وجراً الغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوي العدو ان
 وثانيهم كما دانوا وزعم الا حفش ان سواها اذا خرجوه عن الظرفية اي
 نصبوه استنكاراً للرفع فيقولون جاء في سواك في الدار سواك ومثل
 هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى قطع
 بينكم بالنصب **خبر كان واخواتها** واستغنى في قسم الفعل ان شاء
 الله تعالى **المسند بعد دخولها اي دخول كاي** او احدى اخواتها
 بخلاف المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد
 على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم الخبر
 فالاسناد والواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تفرده لا يكون بعد دخولها
 بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل
 كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب قائم في هذا المثالين
 المعرف وليس من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض

دخول كان

ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيها ووردت عليه كما سبقت الإشارة
اليه في خبر ان واخواتها مثل **كان زيد قائما وامره** اي امر خبر كان واخواتها
كأمر خبر المبتدأ في اتسابه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدأ
والخبر ولكنه **يتقدم** على اسمها حال كونه **معرفة** حقيقة او حكما كالنكرة
المختصة باختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احداهما لفظيا نحو كان المنطلق
زيد او كان هذا زيدا بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح
لانتفاها فيه بل بد من قرينة رافعة للتبس كذلك اذا انتفى الاعراب
في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان
الفتى هذا **ويحذف** عامل اي عامل خبر كان وهو كان واخواتها لانه
لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة
استعمالها في مثل **اناس مجتوبون باعنا لهم ان خير اخيرا وان شر افتر**
يكون في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجي بعد ان اسم ثم
فاد بعده اسم **اذبعة اذبه** نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها نحو
ان خير اخيرا اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبها نحو ان خيرا فجزاؤه
على معنى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعها نحو ان خيرا فجزاؤه
ان كان في عمله خيرا فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خيرا فجزاؤه اي ان
كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجود وضعفها بحسب قلة
الحذف وكثرة **ويجب الحذف** اي حذف عامل يعني كان في مثل **ان انت**

منطلق

منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان
كنت حذف اللام قياسا ثم حذف كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير
المقتل منفصلا وزيدت لفظه ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها واثبت
التون في اليم وابقى الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت وهذا
على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرهما فالتقدير ان كنت منطلقا
فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واختصر المقصود
على الاول لانه اشهر اسم **ان واخواتها** وسعرها في قسم الحرف ان شاء
الله تعالى **هو المسند بعد دخولها** اي دخول ان واحدي اخواتها مثل **ان**
زيدا قائم وبما عرفت من معنى البعدية او الدخول فيما سبق اندفع انتفاص
هذا التعريف به هنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قائم **المنسوب** بلا التي
لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لانه ليس كلمة
ولا اكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات حقيقة
ولا مجازا بل المنسوب منه اقل مما عداه فلا بد من التفسير عنه بالمنصوبات
بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كلمة من المنصوبات
لكن اكثر منه فاعطى للاكثر حكم الكل فعيه الكل منها يجوز ولا يبعد ان يقال
اسم لا هو المنسوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني
على الفتح واما ما هو مرفوع فليس سما لها لعدم عملها فيه **هو المسند اليه**
بعد دخولها خرج به بمثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا
القدر كاف في جد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حد المنسوب منه زاد عليه

بلا

من اسم

على الحد

من اسم لا

قوله **يبيها** اي يبي السند اليه لفظه لا اي يقع بعد بلا فاصلة **نكرة مضية**
او مشتبه بها اي بالمضاف في تعليقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال
متراوفة من الضمير المجرور في اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها
وما بقي من الضمير المرفوع في **يبيها مثل لا غلام رجل** مثال لما يليها نكرة مضية
وفي بعض النسخ **لا غلام رجل** طريق فيها وقد عرفت في المرفوعات تحقيق
قوله **فيها ولا عشرين** **در ثمان** **ك** مثال لما يليها نكرة مشتبه بالمضاف وقوله
ك على النسخ المشهورة من تمة المتأخرين **كليةها فان كان** اي السند اليه
بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان **مفردا** بانتفا الشريطة
فقط وهو كونه مضيا او مشتبه بها اي يليها نكرة غير مضية ولا مشتبه
ليرتب عليه قوله **فهو مبني على ما ينصب** **ب** فانه لو كان مفردا معرفة
او مفعولا محكي غير ذلك وقوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب
المفرد قبل دخول عليه وهو الفتح في الموضع نحو لا رجل في الدار والكسرة في جمع
المؤنثات لم يأتين نحو لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها
في الشئ والمكسور ما قبلها في الجمع المذكورات لم نحو لا مسلمين ولا مسلمين
ك ونفي بالمفرد والبس بضمها ولا مضارع له فيدخل فيه الشئ والجموع
وانما بني لضمته معنى من او معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها في الدار
لانه جواب لمن يقول بل من رجل في الدار حقيقة او تقدير اخذ تخفيفا
وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على جوكية او جوف استحقاق النكرة
في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف المضارع له لان الاضافة ترجح

جانب الاسمية فيصير الاسم بها ما يلا ال ما يستحق في الاصل اعني **الاعراب**
وان كان اي السند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكرة **مفعولا**
بينه اي بين ذلك السند اليه **وبين** لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل
منع الخلط سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضيا او مشتبه بها او لا وفي
بست صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا
في الدار رجل ولا امرأة ولا في الدار غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد عمرو
ولا في الدار غلام زيد ولا عمرو **وجب** في جميع هذه الصور الست **الرفع على**
اما في المعرفة فلا امتناع اثر لا التافيه للجنس فيها واما في المفعول **لضعف**
لا عن التأثير مع الفصل **والتكثير** اي وجب تكثير اسمه لكن مطلقا لا بعينه
اما في المعرفة ليكون كالغرض عما في التكثير من معنى ثني الاحاد وفي النكرة
ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل في الدار رجل ام امرأة
وهذا التعليل جار في المعرفة ايضا **ونحو قضيت** اي هذه قضيت **ولا ابا حسن**
لها اي لهذه القضية هذا جواب دخل مقدرا على قوله وان كان معرفة وجب
الرفع والتكثير فان اسم لافيه معرفة لان ابا حسن كنية على رتبة هو
معرفة ولا رفع فيه ولا تكثير بل هو منصوب غير مكرره فاجاب **بانه متاؤل**
بالنكرة اما بتقدير المثل اي ولا مثل اي حسن لها فان مثلا توغله في الاهام
لا يعرف بالاضافة الى المعرفة لوجوبه او بتاويله بفصل بين الحق والباطل
لاستثماره رتبة هذه الصفة فكانه قيل لا فصل لها ويقوى هذا التاويل
حسن محذوف الام لان الظان تنويه للتكثير وفي مثل **لا حول ولا قوة الا بالله**

اى فيما كثر فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها لا يفتل
 يجوز **خبر** او **ج** بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه
 يزيد عليها **الاول** فتحها اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لاني كل منها
 لنفي الجنس ولا قوة عطف على لا حول عطف مفعول على مفعول وخبر محذوف
 اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله
 ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية
 وفتح **الاول** ونصب **الثاني** اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح **الاول**
 فلان لا الاول لنفي الجنس واما نصب **الثاني** فلان لا الثانية مزيدة
 تأكيد للنفي وان في معطوف على الاول فيكون منصوبا جملا على لفظ **الاول**
 حركته حركه الاعراب يجوز ان يقدر لها خبر واحد وان يقدر لكل منها
 خبر على حدة وانه لث فتح **الاول** ورفع **الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا بالله
 اما فتح **الاول** فلان لا الاول لنفي الجنس واما رفع **الثاني** فلان لازيدته وفتح
 معطوف على الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفعول على مفعول بان يقدر لها
 خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منها خبر **والرابع** فيها
 بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قولهم ابغض الله حول
 نجاء بالرفع فيها مطابقة للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضاً **والخمس**
 رفع **الاول** على ان لا بمعنى ليس على ضعيف فان عمل لا بمعنى ليس قليل
 وفتح **الثاني** نحو لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس
 وجب ضعف رفع **الاول** لانه يجوز ان يكون رفعه لا لغاؤه عمل لا بالتكرير لا

قوله فلان لازيدته قوله لا حول ولا قوة الا بالله
 ان يعمل كذا الفاعل او كان اسما كونه مفعولا
 شرط التكرير سواء انصب **الاول** او الثانية او جازما
 بعد العطف

سجع

فيكون لا ان لا يعني ليس

لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة انكارها التكرير فقط وقد حصل ههنا و
 لا دخل فيها لتوافق الاسمين بعد ما في الاعراب فهذا على التوجيه الاول مستعمل
 لعطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله والابتنم ان
 يكون قوله الا بالله منصوبا ومفعولا على التوجيه الثاني ليجعل ان يكون من
 قبيل عطف مفعول على مفعول او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت
 الهزة على لا التي لنفي الجنس لم **تغير العمل** اى عمل لا اى تاثيره في
 احوالها وبناء لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعها اى
 معنى الهزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس **الاستفهام** حقيقة نقول
 الا رجل في الدار استفهاما **واما العرض** مثل الا نزول عندي ولم يذكر سبوتا
 ان حال الا في العرض كما به قبل الهزة بل ذكره السيرافي ونبه الخزولي والمصنف
 ورد ذلك لا بد لي من وقال بهذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
 من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض فيجب ان تصاب اسم
 بعد ما نحو الا يزيد كبره **واما التثنية** نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء
 واما قوله الا رجلا جواه الله خيرا فهذه عند الجليل ليست لا الداخلة عليها
 حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأيه فكانه قال الا
 روثني رجلا يعني هلا روثني رجلا ولذلك نصب ثوبن وهي عندي نوس
 لا التي دخلت عليها حمزة الاستفهام بمعنى التثنية فكان القياس الا رجل
 ولكنه نونه لضرورة **الشعر** **نعت** اسم لا **المبنى** لانعت اسم الموصوف
 احتراز عن نحو لا غلام رجل ظرف **الاول** بالرفع صفة للنعت اى لا الشئ

وما بعده احراز عن مثل لاجل ظرف كرم في الدار مفردا حال من صميم
 مبنى والعامل فيه مبنى احراز عن مثل لاجل حسن الوجه عليه حال بعد
 جال اوصفة مفردا احراز عن المفصول نحو لا غلام فيم ظرف وهذا
 القيد يعني عن الاول مبنى على الفتح حملا على المنعوت لكان الاتحاد بينهما
 والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبنى في قوله نعت
 المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا
 فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جي بغير لا يجوز بناؤه مثل
 لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا عليه
 فان باردا في هذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا
 للمتبوع فليس مما يليه لوسط التابع بينها **ومعرب** لان الاصل في
 التوابع تبعيتها لمبتوعاتها في الاعراب دون البناء **رفعاً** حملا على محله
 البعيد **ونصباً** حملا على اللفظ او على محله الغريب **نحو** لاجل ظرف **رفعاً** حملا على محله
وظرفية بالرفع **وظرفياً** بالنصب **والا** اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي تحكم الاعراب لا غير **رفعاً** حملا على المحل البعيد او **نصباً**
 حملا على اللفظ او محله الغريب وقد مررت امثلة في بيان قوايد القواعد
والعطف على اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لامي المعطوف
 فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك الغرس واذا
 كان لا مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان
 يحل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوباً وان يحل على المحل

ويجوز

ويجعل مرفوعاً **جائز** ولا يجوز فيه البناء لكان الفصل بالعاطف لم يجعل
 في حكم المتصل لمنظومة الفصل لا المؤكدة او المعطوف على المنفي تراو فيه
 لاكثر نحو لا حول ولا قوة **مثل** **لا اب وابنا وابن** في قول الشاعر **لا اب**
وابنا مثل مروان وابنيه اذ هو بالمجد ارتدى وتمازرتي وسائر التوابع
 لانقص عنهم فيما لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع النادى كذا ذكره
 الاله لست **ومثل** **لا ابالة ولا غلام** له اي كل تركيب يكون فيه بعدكم
 لا التي لفظي الجنس لأم الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام الاضافة
 من اثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو لا غلامين **جائز**
 يعني ان الاصل في مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له
 فيكون اسم لافيهما مبتدأ على ما ينصب به والجار مع محذورة خبر الهمزة
 وقد جاء على فكة مثل لا ابالة ولا غلامين له بزيادة الالف في مثل اب استقام
 النون في مثل غلامين كما في حالة الاضافة **تشبيهاً** له اي لاسم لا في
 هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف **بالمضاف** واجزاء الاحكام
 عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معاً وذلك التشبيه انما هو
لمشاركة اي مشاركة اسم لاجل بضاف باظهار اللام بينه وبين ما
 بضاف اليه **له** اي للمضاف في **اصل معناه** اي معنى المضاف من حيث
 هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا ابالة و
 لا غلامين له جائز تشبيهاً له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة
 فيه بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركة اي لمشاركة هذين

يقال انهما ان جعلوا واو وتاء في اصل ابالة

التركيبين لا اى لا اشتمل على الاضافة في اصل معناه اى معنى ما يشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتان
الاختصاص للمفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره **ومن**
ثم اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير
بالمضات في معنى الاختصاص **لم يحجز تركيب لا ابا فيها** اى في الدار عدم
الاختصاص فان الاختصاص للمفهوم من اضافة الاب الى شئى انما هو
ببوتة له وهذا الاختصاص غير ثابت لابل بالنسبة الى الدار فلا يصح
اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب ابا فيها بتركيب يضاف فيه لابل
الى الدار لما شاركته في اصل معناه **وليس** اى مثل هذين التركيبين **بمضات**
حقيقة لفساد المعنى المراد المتفاوت بها على تقدير الاضافة وهو نفي بوث
جنس الاب والغلطان لمرجع الضمير المجزور بالاستقلال من غير
اجتناب الى تقدير خبر وهذا المعنى يفند على تقدير الاضافة من جهة
اما اول فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اياه ولا غلاطيه هذا
الا بتقدير خبر اى لا اياه موجود ولا غلاطيه موجودان واما ثانيا فلان
نفي بوث جنس الاب والغلطان لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم
او غلاطيه المعلومين **خلافا لسبويه** والتحليل وجه هو النجاة واما خبر
سبويه بهذا الخلاف لانه العدة فيما بينهم اولان المقصود بالحلل
لانعين الخالعين قدس سبويه والتحليل وجه هو النجاة ان مثل
التركيب مضان حقيقة باعتبار المعنى واتمام اللام بين المضان والمضات

قد روي في نسخة من كتاب الخلاف انه العدة فيما بينهم
ان قلت ان سبويه قد ذهب الى ان النجاة هي النجاة
والنجاة هي النجاة والنجاة هي النجاة

تأكيد اللام المقدرة وحكم المقصود به لما عرفت **ويحذف** اسم لا حذف
كثيرا في مثل **لا عليك** اى لا باس عليك ولا يحذف الاعم وجود الخبر للام
يكون اجماعا وتوهم لا كذا يدان جعلنا الكاف اسما جازا ان يكون كزيد
اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل
زيد ودان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبرا **ولا يشبهتم**
في النفي والدخول على الجملة الاسمية **بليس** هو المسند بعد دخولها
اى دخول ما ولا **وسى** اى خبرية ما ولا لها وكذا اسمية اسمها لها **لغة**
حجازية وحض الخبرية بالذكر لان اعمالها وجعل اسمها خبرها اسما خبرا
لها انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لها انما هو في لغة اهل الحجاز
واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالها لا يجعلون الخبر خبرا لها ولا الاسم
اسما لها بل بما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولها عليها ولغة اهل الحجاز
هى التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هم امرهاتهم **واذا**
زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما خصت بالذكر لانها تزداد
مع لا في استعمالهم وسى زائدة عند البصريين نافية مؤكدة عند الكوفيين
او انقضى النفي **بالا** نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم
زيد **بطل العمل** اى عمل ما اذا كان مع كل واحد من هذه الامور الثلاثة اما
اذا زيدت ان فلان ما عاجل ضعيف عمل شبه ليس فلما فصل بينها
وبين معمولها لم تعمل واما اذا انقضى النفي بالافلان عملها بمعنى النفي فلما
انقضى بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلنغيب الترتيب مع ضعفه في العمل

واذا عطف عليه اي على خبر ما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يعينه
 الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافروا وعروفا
 لكن قاعدة فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الاتي بقصو
 النفي المجزوات هو **ما شتمل** اي اسم اشتمل للخروج الحرف الاداء
 التي من محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات المجزوات
 اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة المضاف اليه
 من حيث هو مضاف اليه يعني المجزوءا كان بالكسرة او الفتح او الياء
 لفظا او تقدير او انما قلت من حيث هو مضاف اليه لان الجذر ليس علامة
 لذات المضاف اليه بل بحقيقة كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
 بما عرفت به لكن الشتمل على علامة اعم منه ومما هو شبه به قيد خل في
 المجزوء مثل حبسك ورسم وكفى بابتد وكذا المضاف اليه الاضافة اللفظية
 وان لم يكن داخل في تعريفه **والمضاف اليه** وهو هنا غير ما هو المصطلح
 بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على
 المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا **كل اسم** حقيقة او حكما ليشتمل الجمل
 التي يضاف اليها كونه يوم ينفع الصادقين ضد قهر فانها في حكم المصادرة
 اليه شي استا كان كونه غلاما زيدا او فعلا نحو مرت برزيد بواسطة حرف
 الجر لفظا او تقدير اي مفعولا كان ذلك الحرف كما في مثل مرت برزيد
 او مقدر احوال كون ذلك المقدر مراد من حيث العمل بقاء اثره وهو الجر
 مثل غلام زيدا وقائم فضله وضرب اليوم بخلاف فت يوم الجمعة فانه وان

نسب اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لا بجزء
 اي تقدير الحرف شرطه ان يكون المضاف اسما او لو كان فعلا لابتد من
 ان يلفظ بالحرف نحو مرت برزيد **مجرد** اي مستلحا عنه نوبه او قامة
 مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان التثنية او
 دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يخرجوا الكلمتين فزجا يكتب به الاولى من
 الثانية التعريف والتخصيص او التخصيف حذفوا من الاولى علامة تمام
 الكلمة وتمموا بالثانية ثم المناد ومن هذا التعريف نظر الى كلام القوم
 حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شمل
 للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنفين المتيقن والتصحیح
 في شرحه لم ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
 بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين بتقدير الحرف فيها لاني المن والاني شرحه ولم يفل
 عن شئ فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة
 الى مفعولها مثل ضارب يد بتقدير لايم تقوية للعمل اي ضارب زيدا وفي
 اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر الوجه
 في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز فان في اسناد الحسن
 الى زيد ايهاما فانه لا يعلم انه اي شئ منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال
 من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة تخصيص فلا يصح ان يقال ان
 اللفظية لا تغني عن التخصيف في اللفظ قلت كان هذا التخصيص واقعاً
 قبل الاضافة فلا يكون مما يفيد الاضافة فليست فائدة الاضافة الا

في اللفظ **وسى** اي الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اي منسوبة الى المعنى
 لانها تفيد معنى في المضاف تعريفيا او تخصيصا **ولفظية** اي منسوبة الى اللفظ
 فقط دون المعنى لعدم سرانيتها اليه **فالمعنوية** علامة ان يكون المضاف فيها
غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها**
 فاعلمها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة لعلام زيدا او كانت
 صفة ولكن لم يكن مضافة الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد
 واحترزه عن نحو ضارب زيدا وحسن الوجه **وسى** اي الاضافة المعنوية
 بحكم الاستقراء **اما بمعنى اللام** فيما اي في مضاف اليه **عند اجنس المضاف**
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيدا
 زيدا ليس جنس للغلام صادقا عليه وظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام
 اي غلام لزيدا **واما بمعنى من** البائية **في جنس المضاف** الصادق عليه
 وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
 فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه **واما بمعنى في** في ظرفه اي ظرف المضاف
 والحاصل ان المضاف اليه **اما مبين للمضاف** ووجه ان كان ظرفا لافعال
 بمعنى في والافعال بمعنى اللام **واما مساوية** كليت واسد او اعم مطلقا
 كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين مستغنة **واما اخص** مطلقا كاليوم
 وعلم الفقه وشجر الاراك فاضافة ايضا بمعنى اللام **واما اخص من وجه**
 فان كان المضاف اليه فضلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والافعال ايضا
 بمعنى اللام فالاضافة خاتم الى فضة بائية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما

يقال فضة خاتمك خبر من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيها هو بمعنى اللام ان
 يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
 يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه
 وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافة الالمانية ولا يحتاج
 فيه الى التكاليف البعيدة مثل كل رجل وكل واحد **وهو** اي كون الاضافة بمعنى
 في قليل في استعمالهم وردوا اكثر النجاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى
 ضرب اليوم ضربت له اختصاص اليوم بملازمة الوقوع فيه فان قلت فعلى
 يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع
 بين المبين والمبين قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في فليلا ردوها
 الى الاضافة بمعنى اللام تعليلا للاقسام **واما الاضافة بمعنى من** فهي كثيرة
 في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة **نحو غلام زيدا** مثال للاضافة
 بمعنى اللام اي غلام لزيدا **وخاتم فضة** مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من
 فضة **وضرب اليوم** مثال للاضافة بمعنى في اي ضربت في اليوم **وتفيد** اي
 المعنوية **تعريفا** اي تعريف المضاف مع المضاف اليه **المعرفة** لان
 التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعية للدلالة على معلومية المضاف
 لان نسبة امر الى معين تستلزم معلومية المنسوب وهو ميتة
 فان ذلك غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جازي غلام زيدا من غير
 اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعية لمعلومية
 المضاف قلت ذلك كما ان الموت باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل

قوله ولا يصح اظهار اللام فيه اذ لم يستعمل يوم الاحد كذا الحال
 في السابق وفي سجد الجاسع وظرفه في وقت الاستحالة
 الالمانية الاضافة مثل غند في وقت الاستحالة
 مقطوعة فاذا انقطعت اوجبنا في الالمانية غير ما سوس
 عبد الغفور

بلاشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللين يستني وذلك على
خلاف منعه وليس يجري هذا الحكم في نحو غير مثل فان اضافته لا
التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلها في الابهام الا
يكون للمضاف اليه ضد واحد يؤول بعينه كقولك عليك بالحركة غير
التكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشهر بمثلته في شئ
من الاشياء كالعلم والشجاعة فقل له جاء مثلك كان معرفة اذا
فقد الذي يماثل في الشئ الغلاني **وتفيد الاضافة المعنوية تحفيضا**
اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه **النكرة** نحو غلام رجل فان التخصيص
تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة
وقلت الشركاء فيه **وشرطها** اي شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف**
اذا كان معرفة **من التعريف** فان كان الالام حذف لانه وان كان
علما نكران يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم
معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجرده وخلوه
من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد
او كان معرفة جردت عن التعريف انما يجب التجريد لان المعرفة
لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا لا ذاتي وهو التخصيص مع حصول
الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة كان تحصيل الحاصل
فتضع الاضافة حيث لا تغد تعريفيا ولا تحفيضا فان قيل لافرق بين

جعل المرفعة على
أرضه من جعل المرفعة المرفعة
إلى المرفعة

إضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والشراب والصقعي وابن عباس
 في لزوم تعريف الموقوف فاللهم جوزوا هذا دون ذاك قبل لا نعلم ان في
 هذه الامثلة تعريف الموقوف بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل
 بالآم او الاضافة وحصول التعريف آخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين
 صارت علما لم يبق فيها الاشارة الى معلومتها بالآم او الاضافة ^{فلا يلزم}
 فيها تعريف الموقوف بل تبديل تعريف بتعريف **وبما جازاه الكوفيون من**
تركيب الثلثة الاتواب شبيه من العهد الموقوف بالآم المضاف الى
 معدوده كقولهم الحمد الدرام والمائة الدينار **ضعيف** قياسا واستعمالا
 اما قياسا فلما ذكر من تحصيل الحاصل اما استعمالا فلما ثبت من الضم
 من تركيب الآم قال ذو الرمة ثلث الآم في والديار البلاقع واما ما جاء في
 من قوله بالالف الدينار فعلى البديل دون الاضافة **والاضافة اللفظية**
علامتها ان يكون المضاف صفة احراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام
مضافة الى معمولها احراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصاع
 البلد وكرم العطر مثل **ضارب زيد** من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله
وحسن الوجه من قبيل اضافة صفة المشبهة الى فاعلها ولا تغيد
الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيف لا تعريف ولا تخصصا لكونها في
 تقدير الانفعال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة
 العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة ^{والضعيف}
 اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بخلاف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد

[illegible]

أو كما مثل حراج بيت ابتد أو جذف نوني التثنية والجمع مثل ضارباً زيد
 وضارباً بوزيد وأما في لفظ المضاف إليه فقط جذف الضمير واستتار
 في الصفة كالقائم الغلام كان أصله القائم علامة حذف الضمير من غلامه
 واستتر في القائم وأضيف القائم إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط
 وأما في المضاف والمضاف إليه معاً كوزيد قائم الغلام أصله زيد قائم
 فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير
 في الصفة **ومن ثمة** أي من جهة وجوب فائدة الإضافة اللفظية
 وانتفاء الكل واحد من التعريف والتخصيص **جاء تركيب مرت برجل**
حسن الوجه بإضافة صفة إلى معولها وجعلها صفة لشكره من جهة
 أنها لم تعد تعريفاً جازماً هذا التركيب **وامتنع** تركيب مرت برجل **حسن**
الوجه فلو افادت تعريفاً لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للشكرة
 ولجاز الثاني لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة والمراد أن الثاني
 وهو مجموع أمور ثلثة وجوب فائدة الإضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
 التعريف وانتفاء التخصيص **تكرّم** جواز التركيب الأول وامتناع
 الثاني ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك
 الاستدلال بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها فلا بد أن لا دخل في ذلك
 الاستدلال لانتفاء التخصيص ومن جهة أنها تقيده تخفيفاً **جاء تركيب**
الضارباً بزيد والضارب بزيد حصول التخفيف بحذف التنوين وامتنع
الضارب بزيد لعدم التخفيف لأن تنوين الضارب إنما سقط لالاقلام

٢٠٦
 الإضافة ولا شك أنه لا دخل في هذا التوجيه لانتفاء التعريف والانتفاء
 التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الاستدلال
 بهذا الفرع لكنه أفرقة لكثرة لواحقه **خلافاً للفرق** فإنه يجوز تركيب الضارب
 أياً لانه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة فحصل التخفيف
 بحذف التنوين بسبب الإضافة ثم عرفت باللام واجاب المصنف عن في شرحه
 بأنه غير مستقيم لأن القول بآخر اللام المتقدمة حث على الإضافة مجرّد
 أو عارض مخالف للظاهر وأما ما وقع في شرح الأغشي من قوله الواهب المائة
 الهجان وعبد ما فان قوله وعبد ما بالجر معطوف على المائة فصار المعنى
 باعتبار العطف الواهب عبد ما فهو من باب الضارب بزيد فكما لا يمتنع ذلك
 حيث أن به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله **وضعف الواهب**
المائة الهجان وعبد ما يعني هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصحى بحث
 يستدل بما عرفت من امتناع مثل الضارب بزيد لعدم الفائدة في
 ولا يخفى أن فيه ثوب مصداقاً على المطلوب **النص** الآن يقال المراد به
 أنه ضعيف في الاستدلال أولاً نص فيه على الجواز فإنه يحتمل النصب على
 المحل أو على أنه مفعول معه أو لأنه يتحمل في المعطوف لا يتحمل في المعطوف عليه
 كما في رب شاة وسخلة حيث جاز هذا التركيب لم يجز رب سخلة
 بأدخال رب على سخلة بدون العطف والبيت تمامه الواهب المائة الهجان
 وعبد ما عوداً يرجي خلفها أطفاها أي مدوح الواهب المائة الهجان
 أي البس من النون بسوى فيه الجمع والواحد الهجان صفة للمائة

يقال نسخلة لولد الغنم من الضأن والمغز

عنها أو من قبل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدى اى راجعها
تسببها بالبعد لقيامه بحج خذمتها أو بعد ما حقيقة باضافة لاني بـ
عوز بالذال المعجمة جمع ما يذى حديثا التناجح حال من المائة يترجى الزاد
المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكراى بسوق و فاعله ضمير العبد واطفالها
منسوب على المفعولية أو على صيغة المجهول الموث واطفالها مرفوع على
انه مفعول لم يستم فاعله حقيقة الامر لا يكشف الا بعد معرفة حركة حرف
الروى من القصيدة واما لانه قايه على الضارب الرجل والضارب كفا
المعنى بقوله **وانما جاز الضارب الرجل** معنى كان القياس عدم جواز
لانقفاء التحفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز **حملا على الوجه المختار في**
الحسن الوجه وهو الجوز بالاضافة وفيه وجه آخر ان رفعه على الفاعلية
على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف
اليه جنس متوفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب وبين
فقياسه عليه قياس مع الفارق **والضارب ك** يعنى انما جاز الضارب ك
مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا **شبهه** وهو الضاربى و
وغير ما فهم قال اى في قول من قال معنى سبويه واتباعه انه اى الضارب
في الضارب ك **مضاف** دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لان اتصال الضمير بالاضافة فانية
جوازه الى حمل **حملا** اى المحولية **على ضاربك** فاختد فاعل المفعول المفعول
المعلق اعنى جاز وبينا انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين

بجودة عن اللام بمفعولاتها وكانت ضمير متصلات الترموا الاضافة
ولم ينظر الى تحقق التحفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التحفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبر التحفيف في ضاربك وجوزوه
بدونه حملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوف فتوينة قبل الاضافة لا الاضافة ولم
الضارب زيد عليه لانها ليس من باب واحد والدليل على ان سقوط
التنوين في ضاربك لان اتصال الكاف لا الاضافة لانها لو سقطت
لكان ينبغي ان يتصور ذلك أو لا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية
ثم تضاف وتقال ضاربك كما يتصور ضاربك يدانم تضاف وتقال
ضاربك زيد ولن يتصور ضاربك ك ضاربك فعلم انها سقطت
لان اتصال الكاف لا الاضافة وتقال ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل
ضاربك ضاربك اياك للفضل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين
فصار الضمير المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التحفيف جدا
ثم حمل الضاربك عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما اسما
مضافا الى ضمير متصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا الاضافة
ولم يحملوا الضاربك زيد عليه لانها ليس من باب واحد واعلم اننا حملنا
قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدى وقوله الضارب الرجل
والضارب ك حملا على نظيرهما على الاجابة عن استدلالنا على جواز
الضاربك يدانم جانب المص على موافقة بعض الشارحين ولكن ان قبل

كل واحدة منها اشارة الى مسئلة على حدتها مناسبة للحكم باستماع
الضارب يدفعني قوله وضعف الواجب اليه الرجحان وعيد ما انه
عطف المجزوء عن الايام على المجلي به المضاف اليه صفة مصدره باللام
لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما الحكم
عليه بالاستماع بل بالضعف لانه قد يتحمل في العطف بالانتماء في المعطوف
ويجوز دفع ما فيه من توهم شابة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول
وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهرة يتضمن الرد
على الفراء في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفة مع بقاء
المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من ينشئ التركيب الوصفى
والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا يضاف
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجوز
قطيعة بمعنى قطيعة جرد خلافا للكونية فان مسجد الجامع عند سم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيعة بمعنى قطيعة جرد ومن غير فرق
ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله ولا يضاف موصوف الى صفة مثل
مسجد الجامع وجانب الغزني وصلوة الاولى وبقلة المحقق فان في
كل واحد من هذه التركيب اضيف موصوف الى صفة فان الجامع
المسجد والغزني صفة الجانب الاولى صفة الصلوة والمحقق صفة
البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التركيب
متناول لمسجد الجامع متناول لمسجد الوقت الجامع وذلك كمثل معنيين

احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه الجامع
صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين فان الجامع ليس مضافا اليه ولا
للمضاف وبما نبرها ان يكون الوقت محذوفا والجامع قابلا مقامه
عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد
بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة
الاولى وبقلة المحقق متناول بصلوة الساعة الاولى وبقلة المحقق
على الاحتمالين المذكورين لكن هذا الاول لا ينشئ في جانب الغزني فانه
ان المقصود توصيف الجانب الغربية لا توصيف مكان هو جانبه بل انهم
الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب
هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل
فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا يضاف الى موصوفها
مثل جرد قطيعة واخلاق ثياب فان اصلها قطيعة جرد وثياب
تدتم الصفة على الموصوف اضيفت اليه واجيب عنه بانه متناول
فهو قطيعة من قولهم قطيعة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما
تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيعة وغيره مثل خاتم في كونه صالحا
لان يكون فضة وغيره اضافة الى جنسه الذي يختص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافة اليها من حيث انه صفة لها بل من حيث
انه جنس مبهم اضيف اليها لاختصاص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب
ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى ذلك

التساكين ان لم تحرك واختير الفتح لفتحها واما الاسماء الستة التي
 مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاحتمل في اي حال في اخذ
 منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخي واني مثل يدي ودمي بلارد
 المحذوف بجعل ثانيا منثيا واجاز المبرد فيها اخي واني برده لأم
 فيها ودمي الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك
 بقول الشاعر واني مالك في المجاز بدار وحمل الاخ على الالف لتقاربها
 لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف بان ذلك خلاف القياس استعمال الفصحى
 مع انه يحتمل ان يكون القسم به اي ابي جمع اب فاصله ابي سقطت
 النون في الاضافة فاجتمعت يان فادغمت لاولي في الثانية فصارت
 ابي وقد جاء جمعة هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين فدينا
 بالابينا اي لما سمعنا وعلمنا اصواتنا بكين وقفن لنا اباؤنا فادغم
 ونقول اي امرأة قائمة لا متاع اضافة الحم الى المذكور في دهن بلارد
 المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم واما فصلها عن اخي واني لانه
 لم ينقل عن المبرد فيها في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل
 عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال اضافة
 الى ياء المتكلم في بالرد والقلب الادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعماله
 وفي في بعضها ابقاء للهم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة
 واذا قطعت هذه الاسماء الستة عن الاضافة قيل اخ واني حم
 وبن وبن بالحركات الثلاث ولكن فتح الفاء افصح منها من الضم والكسر

وقد جاء حم مثل يدي فيقال هذا حم او حمك رايت حم او حمك مررت
 بحم او حمك ومثل خبت بالهمزة فيقال هذا حم وحمك رايت حم
 وحمك مررت بحم وحمك ومثل ولو بالواو فيقال هذا حم وحمك
 ورايت حم او حمك مررت بحم وحمك ومثل عصا بالالف فيقال
 هذا حم وحمك ورايت حم وحمك ومررت بحم وحمك مطلقا اي
 جازم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة
 بل كجي هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الافراد والاضافة وجاء بن
 يدي مطلقا اي في الافراد والاضافة يقال هذا بن ورايت هذا بن ومرت
 بن وهذا بنك ورايت بنك مررت ببنك وذل لا يضاف
 الى مضمرة لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير
 باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل التشديد كقول الشاعر انا
 بعرف والفضل من الناس ذوده ولو قيل لا يضاف الى غير اسم جنس
 كان شمل وكان ضم المضمرة بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم
 خاص عند اضافة الياء المتكلم فتفي اضافة الى المضمرة مطلقا نفيا
 لاختصاصه بكمم باعتبار اضافة اليه ولا يقطع اذ هو عن الاضافة
 لان جعله وصلة الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا باضافة اليه
 التوابع وهو جميع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل
 يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع المرفوع والنصب
 والمجذورات التي هي قسم الاسم فلا ينقص حد يخرج نحو ان ان

سبب التوابع

وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود وكل ثان اى متاخر متى لوحظ
 مع سابقه كان في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث
 فصاعدا ملتبس باعواب بقية اى الجنس اعواب بقية بحيث يكون
 اعوابه من جنس اعواب بقية نائش كلاما من جهة واحدة شخصية
 مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية
 منه واعوابه من جنس اعوابه وهو الرفع والرفع في كل منهما نائش من جهة
 واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجرى المنسوب الي زيد في
 التكلم منسوب اليه مع تابعه لا آليه مطلقا فقول كل ثان يشتمل التوابع
 وخبر المبتدأ وخبري كان وان واخواتها وثاني مفعول ظننت واعطيت
 وقوله باعواب بقية يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعول ظننت
 واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العال
 في المبتدأ والخبر وان كان هو الابداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية
 لاسنادا ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى اسنادا الي صار عاملا
 في المبتدأ ومن حيث انه يقتضى اسنادا صار عاملا في الخبر فليس لهما
 من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى منطونا ومنه
 عمل في مفعول فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت
 من حيث انه يقتضى اخذا واما هذا العمل في مفعول فليس انتصابهما
 من جهة واحدة واعلم ان الاعواب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة
 الى اللاحق والتابع اعم من ان يكون لفظيا او تقديرانيا ومحلها

حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويازيد العاقل لانه
 ظرفا ثم ان لفظة كل بهما ليست في موقعها لان التعريف لما يكون
 للجنس والجنس لا افراد وبالا افراد فالمحدود بالحقيقة التابع والمحدود
 مدخول كل وهو ان باعواب بقية من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل
 عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظن انحصار
 المحدود فيها لعدم ذكر غيرهما فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون
 جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **الثقت** تابع جنس شامل للتوابع كلها
 وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيب مع متبوعه على
 حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اى دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية
 مادة من المواد احرار عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قول
 اعجبني زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا يرد
 في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم
 فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي
 موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني
 وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها
 بخلاف الصفة فان الهيئ التركيبية بين الصفة والموصوف تدل
 على حصول معنى في متبوعها في اى مادة كانت **وفائدة** اى فائدة الثقت
 غالب تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف
وقد يكون المجرى الثاني من غير قصد تخصيص توضيح كقوله بسم الله الرحمن الرحيم

او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل
نفخة واحدة اذ الوحدة يفهم من التاء في نفخة فأكدت بالوحدة
 ولما كان غالب مواد الصفات المشتقات توثم كثير من النحويين ان
 شرط في النعت حتى تأولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا
 للمصنف بقوله **ولا فصل** اي لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا
 او غيره في صحة وقوعه اذا كان **وضعه** اي وضع غير المشتق
بغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع نحو ما في جميع
 الاستعمالا مثل **نعمي وذو يال** فان التيمم يدل دائما على ان لذات
 نسبة الى قبيلة نعمي وذو يال يدل على ان ذاتا صاحب يال **وخصوصا**
 في بعض الاستعمالا بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات و
 يجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك و لا يصح جعله نعتا
 مثل **مرت برجل ابي رجل** اي كما يل في الرجولية فابي رجل اعتبارا ولا
 في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح ان يقع نعتا في مثل ابي رجل
 عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل **مرت بهذا الرجل**
 فان هذا يدل على ذات مبهمه والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات
 المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمه فلهذا صح ان يقع الرجل
 صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع
 صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل يدل عن الاسم الاشارة بعضهم
 الى انه عطف بيان ومثل **مرت بزيد هذا** اي بزيد المشا الى هذا

في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له في المواضع
 الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة **وتوصف النكرة**
 لا المعرفة **بالجمل الخبرية** التي هي في حكم النكرة لان الدلالة على معنى في
 متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة
 بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قلت
 جاءني رجل اخضره اي مقول في حقه اخضره اي استحق لان يؤمر بضم
ويلزم فيها **الضمير** الرجوع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه قاي
 واذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف
 فلا يصح ان تقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم **ويوصف بحال الموصوف**
 اي بحال قايمة به نحو مرت برجل حسن اذا كان حال الرجل صفة
وبحال متعلقة اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية تحصل له
 بسبب متعلقه نحو **مرت برجل حسن** علامه اذ كون الرجل حسن
 الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف
 يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة
 في **الاعواب** رفعا ونصبا وجرا او **التعريف** والتكثير **والافراد** **والثنية**
والجمع والتذكير **والثاني** الا اذا كان صفة يستوي فيها المذكور
 كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فاعل بمعنى مفعول
 كرجل حرج وامرأة حرج او كان صفة مؤنثة تجرى على الذكر كعلامة
 والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة **الاول**

من الرفع والنصب الجرح والتعريف والتكثير ويوجد منها في كل تركيب
 اثنان **وفي البواقي** من تلك العشرة وهو ايضا خمسة الافراد ^{الشبهة}
 والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان
 كان مفردا او مشئيا او مجموعا اُفرد كما يفرد الفعل وان كان تذكرا او مؤنثا
 حقيقيا بلا فصل ط بقه وهو با كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث
 وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفعولا يذكر ويؤنث
 جوارزا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد
 غلامهما مثل يقعد غلاما وبرجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم و
 مررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائم جاريتها
 مثل يقوم جاريتها وبرجل معمر او معمورة داره او قائم او قائمتي
 الدار جاريتها مثل يقوم او تقوم في الدار جاريتها فان قلت اذا نظر
 حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في خمسة
 البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه اراجع الى موصوفيه
 والفعل اذا اسند الى الضمير لم يحق له الالف في التثنية والواو في
 الجمع المذكور العاقل والنون في جمع المؤنث السالم ويؤنث في الواحد
 المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب برجلين ضاربين رجال
 ضاربين وبامرأة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبسوة ضاربات
 كما تقول في الفعل يضرب يضربان ويضربون وتضرب تضربان ويضرب
 فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الاصلي في هذا المقام بيان

نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف
 الاول تبعه في الامور عشرة وكان لا يخرج مشابرة للفعل في الخمسة
 البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف
 الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكن
 فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطة عدم تبعية
 له بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليشين حاله عند عدم التبعية
ومن ثمة اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل
حسن قام رجل قاعد غلامه كما حسن يقعد غلامه وحسن ايضا
 قاعدة غلامه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن يقعد غلامه ^{ضعف}
 قام رجل قاعدون غلامه لانه بمنزلة يقعدون غلامه والحاق علامته
 المشئ والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف **وكجز** من غير حسن
 ولا ضعف **تعود غلامه** وان كان فعود جمعا ايضا كقاعدون لانه
 اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل
 ومناسبة لان الفعل لا يكسر فلم يكن فعود غلامه مثل يقعدون غلامه
 الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى
 الحرفية او يجعل المظهر بدل الاسم المضمرا او يجعل الفعل خبرا مقدما على
 المبتدأ **والمضمر لا يوصف** لان ضمير التكلم والمخاطب عوض المعارف
 وادخولها فلا حاجة لهما الى التوضيح وحمل عليها ضمير الغائب وعلى
 الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ^{ولا يوصف}

به لانه ليس في المضمرة معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام معنى بالذات
 لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكان لم يقع في بعض النسخ
 قوله ولا يوصف به وهذا اعتذر الشارح الرضوي وقال لم يذكر الموصوف
 انه لا يوصف بالمضمرة لانه يبين ذلك بقوله **والموصوف اخض**
اومسا وادى الموصوف المعرفة اشدا اختصا بالتعريف والعلوية
 من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون
 اكمل من الصفة في التعريف او مساويا له لانه لو لم يكن اكمل منها فلا
 اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
 النحاة ان اعرفها المضمرة ثم الاعلام ثم اسما الاشارة ثم المعرفة
 باللام والموصولا فينهما مساواة ومن ثم اى ومن اجل ان الموصوف
 اخض او مساو لم يوصف **ذواللام** **الابن** اى ذى اللام الاخر او
 فانه ايضا مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف
 كخواجه في الرجل الفاضل والرجل الذي كان عندك **امس المضاف**
الى مثل اى مثل المعرفة باللام بلا واسطة كخواجه في الرجل صاحب الفرس
 او بواسطة كخواجه في الرجل صاحب الحمام الفرس لان تعريف المضاف
 مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه
 وغيره بخلاف سائر المعارف فانه اخض من ذى اللام فلو وقع اخضر
 لغنا لغير اخض فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب **واما**
الترنم وصف **باب** **هذا** اى باب اسم الاشارة **بذى اللام** مثل مررت

بهذا

بهذا الرجل مع ان القياس يقتضى جواز وصفه بذى اللام والموصوف
 والمضاف الى احدهما **الابن** **الابن** الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
 المقضى لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور بمثله لانه لا يليق
 بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من
 المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتبين ذى اللام لتعينه في نفسه
 وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام كخو مررت بهذا الذي
 كرم اى الكريم **ومن ثم** اى ومن اجل ان التزم وصف باب هذا بذى
 اللام لرفع الابن المقضى لبيان الجنس **ضعف مررت بهذا الابن**
 لانه لا يبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون
 جنس **وحسن مررت بهذا العالم** لانه يبين به ان المشارة
 انسان بل رجل **العطف** يعنى المعطوف بحرف تابع مقصود اى
 قصد نسبة الى شئ او نسبة شئ اليه **بالنسبة** الواقعة في الكلام
 بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود **مع متبوع** اى كما يكون
 او مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها كخواجه
 زيد وعمر وقمر وتابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة الجمي اليه نسبة
 الجمي الواقعة في الكلام وكما ان نسبة الجمي اليه مقصود كذلك نسبة
 الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة اجاز
 عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بالنسبة بل المقصود
 متبوعاتها وقوله مع متبوعه اجاز عن البدل لانه المقصود دون

سبعة العطف

قيل يخرج بقوله مع متبوع المعطوف بلا وبل ولكن وأما وأو
لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع ^{كلاما}
واجب بأن المراد يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر ^{طية}
ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالرفع
على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف ^{عليه}
بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم
الخذ بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله **بتوسط**
اي بين ذلك التابع وبين متبوعه **احد الحروف العشرة** ^{دسيا}
تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمر
ولم يكف بقوله تابع بتوسط بينه وبين متبوعه **احد الحروف العشرة**
لأن الحروف قد بتوسط بين الصفتين مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احدها كونها صفة لازمة تابعة له تتبعه المعطوف عليه
واخرها كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها وبصدد
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لازمة ^{توسط}
بينه وبين متبوعه **احد الحروف العشرة** لانها صفة لازمة بتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيين لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله
مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهة الاولى

في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يبق ما يعا
وقيل قد جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة
لأن كيد التصوق الصفة بالموصوف في مواضع عديدة من الكتاب
وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى ولها
منذرون في قوله وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية
فما اكتفى بقوله تابع بتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن
المصنفة قال في أمالي الكافية ان العاقل في مثل جاءني زيد العالم والعامل
تابع بتوسط بينه وبين متبوعه **احد الحروف العشرة** وليس يعطف
على التحقيق وإنما هو باق على ما كان عليه في الوصفية وإنما حسن
دخول العاطف لنوع من التشبه بالمعطوف لما بينهما من التقارب
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس ^{بمعطوف}
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة بينهما عاطفة لاهلها
فيها على ما تدل عليه في غير ما من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها
غير عاطفة في الصفة وعاطفة في غير ما ارتكاب مرعيه من غير
ضرورة داعية اليه **اذا عطف على الضمير المرفوع** لا المنصوب ^{والمجوز}
المتصل بارز اكان او مستترا لا المنفصل **اذا انفصل** او لا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث
انه متصل بالجزء انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء
من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف

الكلمة فأكده أو لا بمفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان
 كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده عما اتصل به ^{بتأكيده}
 فيحصل نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
 المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا
 تأكيداً وهو باطل فان كان الضمير منفصلاً مثل ما ضرب الآيات وزيد
 لم يكن كالجزء لفظاً وكذا ان كان متصلاً منصوباً نحو ضربتك وزيداً
 لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيها الى التأكيد بمفصل **مثل ضربت انا**
وزيد وزيد ضرب هو وغلا **الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل**
 وبين ما عطف عليه **فيجوز تركه** اي ترك التأكيد لانه قد طال الكلام بوجود
 المنفصل فخص الاختصار بترك التأكيد سواء كان الفصل قبل حرف
 العطف **نحو ضربت اليوم وزيد** او بعده كقولك **تعا** ما شر كننا ولا أبانا
 فان المعطوف هو أبانا ولا لازادة بعد حرف العطف لتأكيد النفي
 وإنما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمفصل مع الفصل كقولك **تعا** فكبكوا
 فيهمم والغاودون وقد لا يؤكد والامر ان منسأ وبما هذا واعلم ان مند
 البصريين ان التأكيد بالمفصل هو الاول ويجوزون العطف بلا تأكيد
 ولا فصل لكن على قبح والكوفيين يجوزون ملائحة **واذا عطف على المضم**
المجور **راعيه الحافض** حرفاً كان او اسماً لان اتصال المضمير المجور
 اشده من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً
 جاز انفصاله والمجور لا يفصل من جاره فكذا العطف عليه اذ يكون

على بعض حروف الكلمة وليس للمجور ضمير منفصل كما يجب في المضمات
 حتى يؤكد به أو لا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة
 المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تأثير له الا في جواز
 ترك التأكيد بالمفصل للاختصار حيث لا يمكن التأكيد بالمفصل لانه
 لا يتصور له ان تركه يكتفى به فلم يقع الا اعادة العامل الاول **نحو**
مرت بك زيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجور العامل
 مكرر وجوه بالاول والثاني كعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ
 بين لا يضاف الا الى المتعد وقيل حرة بالثاني كما في الحروف الزائدة
 في كفى بانه وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجاز في حال السعة
 والاختيار من ذهب البصريين ويجوز عندم تركها اضطراباً واجازة
 ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاستغراقان فيل كيف حاز
 تأكيد المرفوع المتصل نحو جاز في كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من
 غير شرط تقدم التأكيد بالمفصل جاز ايضا تأكيد المضمير المجور في نحو
 مرت بك نفسك الابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير
 اعادة الجاز ولم يجز العطف في الاول الا بعد اعادة التأكيد بالمفصل
 وفي الثاني الاعادة الجاز قلت التأكيد عين المؤكدة والبدل في
 الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه وبدل الغلط قليل لا فيها
 ليس باجنبيين لمتبوعها ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما
 وبين متبوعها فلا حاجة في ربطها الى متبوعها الى تحصيل مناسبة زائدة

تأكيد البدل

بجلاف العطف فان العطف يغير المعطوف عليه ويختلل بينهما
 فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع
 وباعادة الجار في الجور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال و
 يناسب المعطوف عليه بتاكيد بالمنفصل وقوى مناسبة الجور بانضمام
 الجار اليه كما في المعطوف عليه **والمعطوف في حكم المعطوف عليه**
 فيما يجوز له ويمتنع من الاجوال العارضة له نظر الى ما قبل بشرط ان
 لا يقتضيه مقتضا في المعطوف وانما قلت في الاحوال العارضة
 له نظر الى ما قبله خراز عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
 كالاواب البناء والتويف والتكبر والافراد والتشبه والجمع
 المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلت بشرط ان
 لا يكون ما يقتضيه مقتضا في المعطوف خراز عن مثل قولك
 يا رجل والجارث فان الجارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من
 حيث تجزؤه عن الالام فان ما يقتضيه تجزؤه عن الالام هو اجتماع الالام
 وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف وانما خوربت شاة وسخلة
 فتقدير التكبر لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها ارجح
 على كارة الضمير كربة رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة
 وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى
 نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فهذا واجب بناء
 المعطوف في يازيد وعمرو لان ضم زيدا بالنظر الى حرف النداء والى كونه

مغزو معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مغزو معرفة وامتنع يازيد
 في يازيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مغزو معرفة
 وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن اجل ان المعطوف في حكم
 المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يحجز في تركيب **ما زيد بقايم او قايما**
ولا ذاهب عمرو والارفع في ذاهب ذل لو نصب وخفض لكان
 معطوفا على قايما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
 في المعطوف عليه العابد الى اسم ما فتحت الرفع على ان يكون خبرا متقدما
 لمبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع فيه
 ولما كان لتاويل ان يقول هذه القاعدة مستقضة بقولهم الذي يطير
 فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب
 المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله **وانما جاز**
الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء
السببية اي فاء لها نسبة الى السببية بان يكون معناها السببية
 لا العطف فلا يرد نقصا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
 مع العطف لكنها تجعل الجملتين بجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى
 والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية
 للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسبب الذباب يمكن ان يفهم
 فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب **واذا عطف**
 اي اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على

الفاء وان نسبة الفاء الى سببية

معمولها بغير طف واحد وقال بعض شارحي الباب الاظهر عند من ان العطف
 ههنا محمول على معناه القوي اي امانة الاسمين نحو العالمين بان يجعل
 معمولها واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على
 معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب
 عمرا وعمرا خالدا ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناع
مختلفين اي غير متحدين بان يكون الشئ غير الاول وذلك لدفع وهم
 من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب
 مع انه ليس من عدم تعدد العامل فيه او العامل هو الاول والشئ
 تأكيد ذلك العطف كما دفع في قولهم يأكل سوداء حمراء وبينا شجرة
 وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسب امرأته وما يترقبه بالليل نارا
 فهنا وان كان يجب الظاهر الكثرة لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
 لان الحرف الواحد لم تقو ان تقوم مقام عاملين مختلفين **خلافا للفرق**
 فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاء بحسب الصورة ولأجل
 الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل بغيرها وغيره
 وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاز في جميع المواد عند الجمهور
الا في نحو في الدار زيد وفي الحجرة عمرو وان في الدار زيد او الحجرة عمرو يعني
 الا في صورة تقدم المجزوء وتأخر المرفوع او المنسوب بحسب كلامهم
 واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد
 السماع **خلافا لسيبويه** فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة

في قوله

في هذه الصورة ايضا بل يجعلها على حذف المضاف وبقاء المضاف اليه
 على اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الحياة الدنيا وانه يريد الآخرة
 الآخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الآخرة **التأكيد تابع بقر**
امر المتبوع اي حاله وشانه عند السامع يعني يجعل حاله ثابتا مقررا عنده
في النسبة اي في كونه منسوب او منسوب اليه فثبت عنده وتحقيق
 ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير
 وذلك انك لدفع ضرر الغفلة عن التبع مع اول دفع ظنه بالتكلم الغلط
 وذلك الدفع يكون تكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
 زيد اول دفع ظن السامع به يجوز اما في المنسوب نحو قولك زيد قتل
 قتيلا فالتوهم السامع ان زيد بالقتل الضرب الشديد فيجب في
 تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه
 فانه ربما نسب الفعل الى الشئ والمراد نسبة الى بعض متعلقاته كما في
 قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجب في تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
 ضرب زيد زيد اي ضرب هو لامن يقوم مقامه او تكريره معني نحو ضرب
 نفسي عينه او في **الشمول** اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة
 بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده وفقا لظن السامع
 يجوز الا في نفس المنسوب اليه بل في شمول افراده فانه كثيرا ما نسب
 الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه تريد النسبة الى بعضه فادفع
 هذا الوهم بذكر كلمة واجمع واخواته وكلاما وثبتهم واربعتهم ونحوها

من التأكيد

فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج
 الصفه والعطف البدل عن حد التأكيد بقوله بقر امر المتبوع اما
 البدل والعطف فظاهر فيهما به واما الصفه فلان وضعها للدلالة
 على معنى في متبوعها وانما دلتها توضيح متبوعها في بعض المواضع بغير
 بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو بقر امر متبوعه
 وتحقيقه لكن لاني التنبه والشمول هذا حاصلها ذكره المصنف في شرحه
 وهو اي التأكيد **لفظي** اي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ
 ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى **فاللفظي منه**
تكرير اللفظ الاول اي مكرر اللفظ الاول ومعاودة حقيقة نحو جاءني
زيد زيد او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير
 اللفظ وان كان مخالفا لاول لفظ اذا ضرورة داعية الى المخالفة
 لانه لا يجوز تكريره متصلا **ويجوز** اي التكرير مطلقا لا التكرير الذي هو
 التأكيد الاصطلاحي **في الفاظ كلها** اسما او فعلا او حرفا او جملا
 او مركبات تفيدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد
 اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الفاظ بالاسماء ويكون المقصود
 من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كان التأكيد المعنوي و
 التأكيد المعنوي مخفص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة و
 هي **نفسه وعينه وكلامها وكله واجمع واكثع وابتع وابضع** بضم
 المهملة وقيل ايضا بالعجه قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في الازداد

مثل حسن بين وقيل اكثع مشتق من حول كثر اي تاهم وابضع بالمهملة
 من بضع العرق اي سأل بالعجه من بضع اي روي وابتع من الشبع
 وهو طول العنق مع شدة مغزله ويمكن استنباط مناسبات خفية
 بين هذه المعاني ومعنا التأكيد بالتأمل الصادق **فالاولان** اي
 النفس والعين **بمعان** اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر
 والمؤنث **باختلاف صيغتها** افراد وتثنية وجمع **واختلاف ضميرها**
 العائد الى المتبوع **المؤكد تقول** **نفسه** في المذكر الواحد **نفسها** في المؤنث
 الواحدة **انفسها** بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وبعض
 العرب نفسا مما وعينا ما انفسهم في جمع المذكر العاقل **انفسهم** في
 جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر **والثاني** لما سمي النفس والعين
 اولين تغليب كالغيرين سمي الثالث **ثانيا للمثنى** **كلها** للمذكر **كلها** للمؤنث
والباقي بعد الثلثة المذكورة **لغير المثنى** مفردا كان او جمعا **بضمير**
الضمير العائد الى المتبوع **المؤكد في كل نحو** قرأت الكتاب **كله وكلها** نحو
 قرأت الصحيفة **كلها وكلهم** نحو اشتريت العبيد **كلهم وكلهم** نحو طلقت
 النساء **كلهن** و**باختلاف الصيغ** في الكلمات البواني وهي اجمع واكثع وابتع
 وابضع بالمهملة او بالعجه **تقول اجمع** في المذكر الواحد و**جمعا** في المؤنث الواحد
 او الجمع **باو** بل الجماعة و**اجمعون** في جمع المذكر و**جمع** في جمع المؤنث وكذا
اكثع كفا **اكثعون** كثع **ابتع** بعا **ابتعون** ببع **ابضع** بضا
ابضعون بضع **ولا يؤكد بكل واجمع الاذوا** اجزا مفردا كان او جمعا

اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكلي
 لم يلاحظ افراده مجتمعة ولم تصرا اجزاء لا يصح تاكيد به بكل واجمع ويجب
 ان يكون تلك الاجزاء بحيث **يصح اقرانها حسا** كاجزاء القوم او
حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة **مثل اكرمت**
المقوم كلهم واشترت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشياء
 فيصح تاكيد به بكل لفظة الشمول **بخلاف جاء زيد كله** لعدم صحة اقران
 اجزائه لاحسا ولا حكما في حكم المجرى واذا اكد الضمير المرفوع المنفصل
 بارز اكان او مستكفا **بالنفس والعين** اي اذا اريد تاكيد بهما
اكد ذلك الضمير او لا بمنفصل ثم بالنفس والعين **مثل ضربت انت**
نفسك فنفسك تاكيد للثاء بعد تاكيد بمنفصل هو انت اذ لو لا
 ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا للسكن نحو زيد اكرمني
 هو نفس فلولا يؤكده الضمير المسكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد
 اكرمني نفس لالتبس بنفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع
 الالباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه واما تاييد الضمير
 بالمرفوع لجواز تاييد ضمير المنصوب بالمجرور بالنفس والعين بلا تاييد بما
 بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم الالتبس
 والتصل لجواز تاييد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاييد بمنفصل
 نحو انت نفسك فإيم لعدم الالتبس واما بالنفس والعين لجواز تاييد
 المرفوع المنفصل بكل واجمعين بلا تاييد نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون

لا اجزاء

لا يلاحظ افراده مجتمعة
 لا يلاحظ افراده مجتمعة
 لا يلاحظ افراده مجتمعة

لعدم الالباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يبيان العوامل فليلا
 بخلاف النفس والعين فانها يبيانها كثيرا **والنوع واخواه** يعني اجمع
اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور **لا جمع** يعني تستعمل هذه الكلمات
 الثلاث بتبعية لا باصالة لكونه اول منها على المقصود وهو جمعية **فلا يقدم**
 يعني النوع واخواه **عليه** اي على اجمع لو اجتمعت معه **وذكر** اي ذكر النوع
 مع اخوة **دونه** اي دون ذكر اجمع **ضعيف** لعدم ظهور دلالتها على
 معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الاصل **البدل تابع**
مقصود بما نسب الى المتبوع اي بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
 المتبوع **دونه** اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصود
 ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطينة وتمهيدا
 لنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل
 جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحرز بقوله مقصود بما
 الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصود
 بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله ودونه احرز عن العطف
 بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق
 الحذف على المعطوف بل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بداله فاعرض عنه
 وقصد المعطوف فكلاما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحذف لا
 البدل الذي بعد الا مثل ما قايما احدا لا زيد فان زيدا بدل من احد
 نسبة ما نسب اليه من عدم القيم مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة

لا يلاحظ افراده مجتمعة
 لا يلاحظ افراده مجتمعة
 لا يلاحظ افراده مجتمعة

مبني البدل

وهو كذا في نسخة

المقصود بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب
الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفعيا ونسبة القيام بعينه الى المتبوع
مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود بنسبة نسبة
ما نسب الى المتبوع فان النسبة المأخوذة في المحدث اعم من ان يكون بطريق
الاثبات او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفعيا نسبة الى
شئ آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة
بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه **وبدل البعض** اي بدل هو بعض المبدل
فلاضافة فيها مثلها في خاتم فضة **وبدل الاشتغال** اي بدل مسبب
عن اشتغال احد المبدلين على الآخر اما اشتغال البدل على المبدل منه نحو
سلب يد ثوبه او بالعكس نحو سلب ثوبك عن شهر الحرام قال فيه
وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فلاضافة في الاخير من
قبيل اضافة السبب الى السبب لا دني ملازمة **فلاول** اي بدل الكل
مدلول **مدل الاول** يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوما كما يكونا قترين
نحو جاءني زيد اخوك وزيد اخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان
ذاتا قال الشارح الرضى رحمه الله وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين
الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا اري عطف البيان الا بدلا
الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة
متبوع بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع البين فيكون
المقصود هو الاول فلجواب اننا لانسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط

ولا في

نسبة النفع

ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جواب الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيدان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تيمنا له توضيحا فالثاني عطف
وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له
في الاسناد فالثاني بدل وهو يكون التوضيح الحاصل مقصودا بتبع المقصود
اصالة هو الاسناد اليه التوطئة فالفرق ظاهر **والثاني** اي بدل البعض
جزؤه اي جزؤ المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه **والثالث** اي بدل الاشتغال
بينه وبين الاول اي المبدل منه **ملازمة** بحيث توجب النسبة الى المتبوع
النسبة الى الملازم اجالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءا فيكون
زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وينتمى نسبة الاعجاب الى زيد
نسبة الى صفة من صفاته اجلا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت
زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد مائة ولا يلزم
في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط **بغير ما** اي تكون تلك
الملازمة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان البدل
منه جزء من البدل يكون ابداله منه نظرا على هذه الملازمة نحو نظرت
الى القمر فلله والمنافسة بان القمر ليس جزءا من فلان بل هو مركبة
منافسة في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رأيت درجة الاسد برجة
فانه لا مجال لهذه المنافسة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات

فان الطير لا يعرفه واما الفرق المعنوي بينهما فقد بين فيما سبق والمراد
 بثلث انا ابن التارك البكرى بشر كل ما كان عطفاً بيان للمعنى باللام
 الذي اضيف اليه الصفة المعروفة باللام نحو الضارب الرجل زيد يمكن
 ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب الى كل ما خالف حكمه اذا كان عطفاً
 بيان حكمه اذا لمكان به لا فيسأل صورة التداء ايضاً فانك تقول
 يا غلام زيداً بالتسوين مرفوعاً جملاً على اللفظ ومنصوباً جملاً على
 المحل اذا جعلته عطفاً بيان ويا غلام زيداً بالضم اذا جعلته بدلاً للمعنى
 الاول اظهر ذلك **الفصل الثاني** في الاسم المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمعروف
 ما بهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها بالكتابة
 لكان تعريفها بالمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني **فانما** **س** اي
 اسم **ناسب** **بمبنى** **الاصل** هو الحروف والفعل والامر بغير اللام والمراد
 بالبناء المنفية في تعريف الموب هو هذه المناسبة ولقد فصل
 صاحب الفضل هذه المناسبة بانها اما تتضمن الاسم معنى المبني الاصل
 اذن فانه يتضمن معنى حمزة الاستفهام او شبهة كالمسألة فانها
 تشبه الحروف في الاضمار الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه
 موقعه كنز ال فانه واقع موقع انزال ومثا كلمة للواقع موقعه كنجار
 او وقوعه موقع ما استبه كالماء المضموم فانه واقع موقع كاف
 الخطاب الشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقولك يا بني
 عذاب يومئذ فمن قرأه بالفتح **او وقع غير مركب** مع غيره على وجه

مع عامل فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية العددية كغلام زيد
 وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه عرب ولما كان المبني مقابلاً
 للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب عدم المشابهة لمبني الاصل كان
 المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتقائهما معا او بانتقاء
 احدهما فقط فكلية او ههنا لمنع الخلط واما اختلف ترتيب ذكر
 المشابهة والتركيب في تعريف المعرب المبني فقديمنا وناخراً اشارة اليه
 ما هو مفهومه وجودي لشرفه **والقالب** اي القالب المبني من حيث حركة
 او اخره وسكونها عند البصرية **ضم** **دفع** **وكسر** للحركات الثلاث
ووقف للسكون واما الكوفيين فيذكرون القالب المبني في المعرب
 وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها
 البصريون الا بهذه القالب لان هذه القالب لا يعبر بها الا عنها
 لانهم كثيراً يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضاً كما مر في صدر الكتاب
 حيث قال بالضمه رفعا والفتحة نصبا والكسرة جراً وعلى غير ما يقال
 الراي في رجل مثلاً مفتوحة والجيم مضمومة **وحكم** اي حكم المبني واثرة
 على بناءه ان لا يختلف **آخوه** اي آخو المبني لكن لا مطلقاً بل **لاختلاف**
العوامل اذ قد يختلف آخوه للاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرأه
 ومن زيد ومن اي المبني والثانيث باعتبار الخبر **المضمرات** واسماء
 الاشارة والموصولات **والكنيات** واسماء الافعال والمركبات والاصوات
 بالرفع عطفاً على اسماء الافعال لا على الافعال لتقديره بحث الاصوات

التصريف بهذا ضربت ضربا ضربت ضربتا ضربت ضربتا ضربتا ضربتا
 ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربين وعلى هذا القياس المجهول النوع
الثاني أي المرفوع المنفصل **أنا إلى من** أنا نحن أنت أنتما أنتم أنت أنتما
 أنتن هو ما سمى سما من والضمير في أنت إلى أنتن هو أن اجزا
 والحروف الأواخر لواحق دالة على أحده من الأفراد والتثنية والجمع
 والتذكير والتانيث **والنوع الثالث** أي المنصوب المتصل وهو قسمان
 القسم الأول المتصل بالفعل نحو **ضربني إلى ضرب من** ضربني ضرب
 ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربها ضربهم ضربها ضربها
 ضربهن **والقسم الثاني** المتصل بغير الفعل نحو **أنتي أنتا أنتك أنتما**
 أنتم أنتك أنتما أنتكن أنتما أنتهم أنتها أنتها إلى **أنتن** والنوع **الرابع**
 أي المنصوب المنفصل **أي** أيانا أيأك أيكما أياكم أيك أيكما أيكن
 أياه أياما أياسم أياما أياما إلى **أياهن** وفي أيا اختلافات كثيرة
 والمختار أن الضمير هو أيا واللواحق للدلالة على المتكلم والمخاطب
 الغيبة والأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **والنوع**
الخامس أي المجرور المتصل **غلامي** مثال المتصل بالاسم **ولي** مثال المتصل
 بالحرف **غلامي** غلامنا غلامك **إلى علام من** ولي لنا لك **إلى من** وكان
 القياس أن يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة لكنهم
 وضعوا المتكلم لفظين بدلان على ستة معان كضربت وضربا
 فضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث وضمير ضربا

١٨
 مشترك بين الأربعة المثني المذكور والمثني المؤنث والجمع المذكور والجمع
 المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ أربعة غير مشترك واحد
 مشترك بين المثني المذكور والمثني المؤنث وأعطوا الغائب حكم المخاطب
 في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما
 والتاء حرف تانيث وبقية الأنواع الخمسة جارية بهذا المحرر أي
 أن للمتكلم لفظين والمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار
 المجموع اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان كل من الأنواع
 الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملة ما سئل
 كلمة لتعين معنى ويتناول تلك الأمور علما ومناسبات لا نطول
 الكلام بذكرها **فالرفوع المتصل خاصة** يعني لا المنصوب المجرور المتصل
يستتر لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فحوزوا في باب
 الضمائر التي وضعها للاختصار استتار الفاعل فاكثفوا بلفظ الفعل
 كما يحذف في آخر الكلمة المشبهة شئ ويكون فيها بقى دليلا على ما
 التقى على ما مضى في الترخيم ولكن هذا الاستتار ليس في جميع الصيغ
 بل في الفعل **الماضي الغائب** الواحد المذكور إذا لم يكن مسند إلى الظن
 نحو زيد ضرب **والواحدة المؤنثة الغائبة** إذا لم تكن مسندة إلى الظن
 نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث لا الضمير المرفوع والآ
 لم يجمع مع الفاعل الظن في نحو ضربت هند وفي الفعل **المضارع للمتكلم**
مطلقا سواء كان مثني أو مجموعا أو فردا أو فوق الواحد مذكرا أو مؤنثا

نحو اضرب ضرب وللواحد **المخاطب** المذكور نحو ضرب واضرب للواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى النطق نحو زيد يضرب وهذا
 تضرب وفي **الصفة مطلقا** سواء كانت اسم فاعل او مفعول وصفة
 مشبهة او فاعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا
 او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى النطق نحو اقيم الزيدان كقولك من صاب
 وهند ضاربة والزيدان ضاربان والهمذان ضاربان والزيدون
 ضاربون والهمذات ضاربات وليست الالف في ضاربين والواو
 في ضاربون بضميرين لانها تغلبان يا في النصب والجر والضمائر لا
 تتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل منها ليس عاملا في الضمير
 وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق على مكانه
 في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير لاترى ان الياء في تضربين والنون
 في يضربن ويضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو
 في الصفة حرف التثنية والجمع وليب بضميرين **ولا يسوغ** اي لا يجوز
 الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شئ الا تعذر المتصل اي
 لاجل تعذره لان وضع الضمار لا اختصار والمتصل اختصفتي امكن
 لا يسوغ الانفصال **وذلك** اي تعذر الاتصال **بالتقديم** اي تقديم الضمير على
 عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذا الاتصال انما يكون
 بجزء العامل لا بآوله **او بالفصل** الواقع **لغرض** لا يحصل الا به او الفصل
 ينافي الاتصال وذكره يعوت الغرض **وبالحذف** اي بحذف عامله لانه اذا

ع

عامله لا يوجد ما يتصل به **او يكون العامل** اي عامل معنويا لا متناع اتصال
 اللفظي بالمعنى او يكون عامل حروفا والضمير المفعول مرفوع اذا الضمير
 المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب كقوله اني و
 انك **او يكونه** اي الضمير **سندا اليه** اي الى ذلك الضمير **صفة جوت**
على غير من هي له اي تلك الصفة كايته له فانه لولم يفصل الضمير
 عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو
 ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه لالتبس على السامع ان الضارب
 زيد او عمرو بل التبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف
 ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان
 مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحتاجة اليه واذا وقع الالتباس
 بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه مالا الالتباس فيه لا طراد الالتباس
 وانما قال من سي له لا ماسي له كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتضارا على هو
 الاصل **مثل اياك ضربت** مثال التقديم على العامل **وما ضربك الا**
 مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا **واياك والشتر** مثال الحذف
 العامل اي اتق نفسك **والشتر** وانا زيد مثال كون العامل معنويا
وامانت قائما مثال كون العامل حرفا **وهند زيد ضاربه** هي مثال الضمير
 الذي اسند اليه صفة جوت على غير من سي له فانه اسند اليه الضاربة
 الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة له هند حيث قام
 بهما وانما يصح ذلك اذا كان سي فاعلا لا تائيدا والا لكان داخل في

في قوله اضرب ضرب وللواحد
 والمخاطب المذكور بسبب ان
 اللفظ صفة جوت على غير من
 في قوله اضرب ضرب وللواحد
 والمخاطب المذكور بسبب ان
 اللفظ صفة جوت على غير من

صورة الفصل لوض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل به ليل نحن الزيد
ضارب بوسم نحن وروى عن الزمخشري اي ضاربهم نحن وعلى هذا يكون
فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا التباس فيها ليشب الحكم في
صورة اللبس بالطريق الاولى **واذا اجتمع الضميران وليس احدهما**
مرفوعا احراز عن نحو اكرمك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم ينفذ
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله **فان كان**
تقدير اجتماعها وعدم كون احدهما مرفوعا **احدهما** اي احد الضميرين
اعرف من الآخر احراز عما اذا تداخلا نحو اعطاه اياه حيث يجب
الانفصال في تلك التحريك عن تقدم احدهما من غير مرجح
وقدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الآخر احراز عما
اذا كان الاعرف مؤفرا نحو اعطيته اياك فبذلك الانفصال التقدير
المشكك في تأخير الاعرف ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على
خلاف الاصل وعلى سبويه تجوز الاتصال ايضا نحو اعطيته منك
فلك الخيار اي الاختيار في الضمير **الثاني** ان شئت اوردت
متصلا **نحو اعطيتك** باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل
وان شئت اوردته منفصلا **نحو اعطيتك اياه** باعتبار الاعتداد
بالفصل بما يفصله وان كان متصلا **ونحو ضربك** فانه اجتمع فيه
ضميران وليس احدهما مرفوعا لجزء الاول بالاضافة ونصب الثاني بالمفعول
وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد

الاول كان احدهما مرفوعا وجب اتصال الثاني به وان كان
الاعرف مؤفرا في اوله كان مرفوعا

بالفصل

بالفصل المتصل ذلك الفصل نحو ضربى اياك للاعتداد بالفصل **والا**
اي وان لم يكن احدهما اعرف ويكون ولكن مقدمته **فهو** اي الضمير
الثاني على كل من التقديرين **منفصل** لا غيرا ما على تقدير الاول فلنلا
الترجيح في تقديم احد المتدبرين على الآخر فيها هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح
واما على تقدير الثاني لكرامتهم تقديم الانفصال على الاقوى فيها هو كالكلمة
الواحدة **نحو اعطيته اياه** مثال لم يكن احدهما اعرف لكونها ضميرين
فايين **واعطيته اياك** مثال لما يكون احدهما اعرف هو ضمير المتكلم
ولكن مقدمته **والمختار** في **ضربك** **كان** اي خبر كان واخواتها
اذا كان ضمير **الانفصال** كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان
في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان يكون خبر المبتدأ ضمير منفصلا لا
عامل معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما
وكنت لانه شبهه بالمفعول وضمير المفعول في ضربته واجب الاتصال
فشبهه بالمفعول وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون
جائزا الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية
المشبهة بالمفعول **والاكثر** في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون
ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول **لولا انت الى اخوه** بمعنى لولا
انت لولا انتم لولا انت لولا انتم لولا انت لولا انتم لولا هو لولا
لولا سم لولا سم لولا سم لولا سم لولا اننا لولا نحن وكان لا وفق بما سبق
ان يقول لولا اننا لولا نحن الى اخوه لكن غير الاسلوب نبهنا على انه

ليس بضروري وكذلك لاكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعسى
 لكون ما بعد عسى فاعلا تقول **عسى** الى آخره **واجاء** في بعض
 اللغات **لولاك** و**عساك** الى آخره فذهب للاحفش الى ان الكا
 بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضارب قد يقع بعضها
 موقع بعض كما تقول انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير
 مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف
 جر والكاف ضمير المجرور واقع في موقعه فلاحفش تصرف فيما بعد
 لولا وسبويه في نفسه واما عساك فذهب للاحفش الى انه ضمير
 منصوب واقع موقع المرفوع وسبويه الى ان عسى محمول على لعل
 لتعارفها في المعنى فهنا ايضا للاحفش تصرف في الضمير وسبويه
 في العامل ونون الوقاية مع اليا اي باء المتكلم لازمة في الماضي
 اذا الحذف تلك اليا لبقى آخر الماضي عن الكسرة المنخفضة بالاسم التي
 هي اخت الجرح ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذا نون الوقاية
 لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عتابا عن نون الاعراب
 اي يوزن على الاعراب نحو يضربني لتقى آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
 بخلاف كسرة نظيرين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن
 الذين دخل الحق لعودتها وانت مع النون الاعرابية الكاينة فيه
 اي في المضارع ومع **لذن** وان واخواتها يعني ان وكان ولكن
 وليست ولعل مخير بين الاثنيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات

البنائية في غير لذن وعلى السكون في لذن وبين تركها تحزرا عن اجتماع
 النونات ولو حكما كما في لعل لعرب الام من النون في المخرج وحملها
 على اخواتها كما في لبت ونحو لحوق نون الوقاية في لبت من بين اخوات
 ان لعدم مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل في من عن
 وقد وقطع وها بمعنى حسب للمحافظة على السكون الذي هو الاصل
 في البناء ومع قلة الحروف وعكسها اي عكس لبت لعل في الاخير
 فالمختار فيها ترك النون لتقل التضعيف وكثرة الحروف **وينو**
بين المبتداء والخبر قبل العوامل مثل زيد هو العالم وبعد اي بعد
 العوامل نحو كيت انت الرقيب **صفة مرفوع** ولم يقل ضمير مرفوع
 لكان للاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتداء افراد او ثنية
 وجمعا وتذكيرا او تانيثا وتكلا وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع
نصلا وذلك التوسط **يفصل** ذلك المرفوع المتوسط بين كونه
 اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لها ثم اتسع فادخل فيها لا لئلا يفسد فيه
 وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتداء ضميرا او غير ذلك الجمل
 على صورة التيسر **شرط** اي شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون
معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من كذا الالحاق بالمعرفة
 لا متاع الام مثل كان زيد هو افضل من عمرو اقصر على مثال نخل
 من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل دخول العوامل
 لاستغنائها عن المثال كثرتها ولا موضع له اي للفصل من الاعراب

عنه الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبتدئ لا يقضي
 فيه لا جواب لا عامل لكن الخليل استبعد البقاء الاسم فذهب الى حرفية
 وبعض العرب يجعله مبتدأ اي يستعمل بحيث يحكم النخلة بكونه مبتدأ
 والا فالجواب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فاعلم ان ما يقع
 على انه خبر الجملة حال او منصوب على ثاني مفعول يجعله وانما يعرف من
 العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت الرقيب وعلقت
 زيدا هو المنطوق وفي بعض نسخ المتن مبتدأ وما بعده خبره بدل
 الواو فتح الرفع متعين **ويتقدم قبل الجملة** وارا لفظ قبل ان لا يكون التقديم
 لان تقدم الضمير على مرجعه غير معهود ولا بعد ان يقال معنى الكلام
 متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون
 قبل الجملة او لا فلذلك قبله بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشأن اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة
 لان الضمير راجع اليه **وضمير القصة** اذا كان مؤنثا وحسن
 ثابت اذا كان العدد فيها مؤنثا ليحصل المناسبة **يفسر ذلك**
 الضمير الغائب لا بهامه **بالجملة المذكورة بعده** اي هذه الحقة من
 الجنس المذكور والظان قوله بسمي ضمير الشأن والقصة معترضة
 بيان للواقع ليس اخطا في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في
 الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك
 قوله بفسر بالجملة بعده فعلى هذا لولم يحل التقديم على ما ذكرناه نقض القاعدة

يقول

يقولون الشأن هو زيد قايم على ان يكون هو مبتدأ راجعا الى الشأن زيد
 قايم خبر عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب مقدم على الجملة بعده فانه
 باعتبار رجوعه الى الشأن لا يخرج عن الابهام بالكنية بل انما يرفع جملة
 زيد قايم كالا يخفى **ويكون ضمير الشأن** او القصة **متصلا ومنفصلا** فاذا
 كان متصلا يكون **مستترا** وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله
 معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا يصح استتار
 الضمير كان **مستترا** والا بارزا مثل هو زيد قايم مثال للمفصل **وكان**
زيد قايم مثال للمتصل **المستتر** وانه زيد قايم مثال للمتصل البارز
وحذفه من اللفظ باضمارة لاشياء منسيا حال كونه منصوبا **بضعف**
 اي جازع مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
 اما جوازه فلكونه على صورة الفضل واما ضعفه فلانه حذف ضمير
 مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثله ان من يدخل الكنيسة
 يوما يلق فيها جازرا وطيبا **الآية ان المفتوحة اذا خففت**
فانه اي حذفه بنية الاخبار بهنما مع كونه منصوبا لازم لقوله تعالى
 واخذ عوهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خفف ان
 وان ثقلمها بالتشديد الواقع فيها وبعد تخفيفها وجد وان المكسورة
 المخففة عاملة في اللفظ كما قال الله تعالى وان كلاما ليوفيهن لم يجدوا
 ان المفتوحة المخففة عاملة في ملفوظه مع ان ان المفتوحة اقوى
 شبهها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوا عاملة في الملفوظ

سئل ان كان الضمير راجعا الى الشأن
 جازع وهو لا يقدر ولا يقدر عليه
 جازع يفتح اذا كان ضميرا ولا يقدر عليه
 انما هو في اللفظ لا في المعنى
 انما هو في اللفظ لا في المعنى
 انما هو في اللفظ لا في المعنى

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب في علم النجوم والافلاك

قد واصلها في ضمير **الشيء** الذي لا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه اجدر به
ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لما يفوت التخفيف المطلوب بها
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير **الشيء** مع ان المقصود
اذا خففت **اسماء** **الاشارة** اي اسماء الاشارة المحدودة
من المبتدأ بحسب الاصطلاح **ما وضع** اي اسماء وضع كل واحد منها
لشيء **اليه** اي لمعنى شارة الى اشارة حسية بالجوارح والاعضاء
لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يراد ضمير
الغائب وامثاله فانها لا لاشارة لامعانيها اشارة ذهنية كاشية
ومثل قوله تعالى ذلكم الله ربكم فما ليس الاشارة اليه حسية محمول على
التجوز وانما بنيت لشهرها بالحرف كما سبق **وي** اي اسم الاشارة
واحال كونها **للمذكر** الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من
نسبة الجبر الى المبتدأ **ولم يشأه** **ذان** رفعا **وذین** نصباً وجرأ
اي وذان وذین حال كونها لشيء المذكر قديم ليكون الضمير اوتب
الى مرجعه وعلى هذا القياس في التركيب الثلاثة الباقية فقوله بي متبادر
وقوله مع ما عطف عليه مقيد الكل واحدها بحال خبره ويجبى في بعض
اللفظ **ذان** في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه قوله تعالى ان
سأخران على احد الوجه **والمؤنث** الواحدة **يا** قيل بي الاصل في لفظ
المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا **هي** **وذی** وقيل بي الاصل كونها
بازاء المذكر فينبغي ان يابرها وقيل بما اصلان وللقول باصالتها

هذا كتاب في علم النجوم والافلاك
هذا كتاب في علم النجوم والافلاك
هذا كتاب في علم النجوم والافلاك

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب في علم النجوم والافلاك

قدما على سائر ما لغيرتها **وي** بقلب الالف **ياء** **وت** بقلب الالف
والياء **ياء** بغير وصل الياء بها **وتی** **وذی** بوصل الياء بها **ولم يشأه**
اي لشيء المؤنث **تان** في الرفع **وتین** في النصب والجر ولا يثنى من لغات
الاتا لكثرة دورها على الالف **وتوت** بعضهم من اختلاف اواخر
ذان وذین وتان وتین باختلاف العوامل انهما معربة والجمهور على
ان هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل بل **ذان** و**تان** موضوعان
لشبهة الرفع وذین وتین لشبهة المنصوب والجر ودفعها على
المعرب اتفاقا لا لقصد الاغواب لوجود غلة البناء فيها **ولم يجمعها** اي
جمع المذكور والمؤنث **اولا** **مذا** **وقصر** اي محدودا ومقصورا واذا
كان مقصورا يكتب بالياء **وبلحقها** اي اسماء الاشارة يعني يدخل
اولها على سبيل التثنية والعروض بعد اعتبار اصلها **والتثنية**
وي كلمة ما هو ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جي به للتثنية على
المشايير قبل لفظه كما جي به للتثنية على النسب لاسنادية كقولك
زيد قائم وثمان زيدا قائم **وتصل** **ها** اي باواخر اسماء الاشارة **ف**
الخطاب وهو الكاف تنيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع
والذكور والتأنيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لانشاع وقوع الظ
موقعها ولو كانت اسماء لم يمنع ذلك مثل ضربتك **وبك** **وي** اي حرف
الخطاب **ف** والقياس يقتضي التثنية واشترك خطا الاثنين
فجعلت الى **ف** مفعولة **في** **ف** من انواع الاسماء الاشارة

بمعنى المفرد المذكور والمؤنث وثنائهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى
لاشراك جمعها وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد
المؤنث ترتفع الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين
وهي اى تلك الخمسة والعشرين **ذاك الى ذاك** بمعنى ذاك اذا اشترت
الى مذكر وخاطبت مذكر او ذاكما اذا اشترت الى مذكر وخاطبت مذكرين
وذاك اذا اشترت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس **ذاك**
وذايك اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مذكر الى **ذاكنك** وذايك
اذا اشترت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك **البواقي** يعني
ناك الى تاكن ونيك الى تينك ونايك ونيك الى تاكنك ونيك
واولائك بالمتى واولاك بالقصر الى **واولاكن** واما ذيك
فقد اوردته الزمخشري والمالكتي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه
خطا ويقال **بالقريب** وذلك للبعد وذاك للمتوسط واما
لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المتكثرة
استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا
الفرق مذهباً واحالته الى غيره فقال يقال **ناك ونايك وذاك**
حال كون لم ينين الاخيرين **مشتبهين** واولاك باللام اى هذه
الاربعة **مثل كلمة ذاك** في افادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما ناك ونايك وذاك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط واما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطا

منه للقريب واما **ثمة** و**هنا** بضم الهاء وتحقيد النون **وهنا** بفتح
وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا **فلكم** الحقيقي
خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عدا
من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وبغيره **الموصول** الى
المعدود ومن البنية في اصطلاح النحاة **مالا يتم جزء** اى اسم لا يتم
من حيث جزئيه بمعنى لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا يتميز الاول
جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام يحتاج
في كونه جزءا اوليا يتحل اليه المركب او لا الى انضمام امر اخر كالمبتدأ
والجذر والفاعل والمفعول وغيره وانما نفى كونه جزءا تاما لاجزائه مطلقا
لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لاجزائه تاما اوليا **لا بصلة** وعائده والمراد بـ
معناه اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحى عبارة عن جملة متوالية
بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه موقوفها موقوفة على معرفة
الموصول فلو عرفت الموصول بها لزم الدور والقربى على ان المراد
بها معناه اللغوي لا الاصطلاحى قوله وعائده فانه لو اريد بها معناه
الاصطلاحى لكان هذا القول مستدركا لانه لا يخرج مثل اذ وجبت
وليس لهما صلة اصطلاحية ولتأمل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة
بما لا يتوقف معرفة على معرفة الموصول ان يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا لامع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز

ان يكون المراد بالصلة معنا الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العا
 مع انه مأخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية **يُصْرَحُ** بما علم ضمنا
 مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ حيث ولما كانت الصلة بمعني
 اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون
 الواقع الاخبارية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان
 ضميرا اعم من ان يكون للموصول وغيره والواجب ان يكون ضميرا
 للموصول عينها بقوله **وصلة** اي صلة بالايتم جزءا لا يصل عليه
جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول **والعائد ضمير**
 ضمير له اي للموصول لا غيره **وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول**
 لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلة ما كانت
 جملة معني ومفردا صورة عملا بالحقيقة والتشبه جميعا **ومى** اي الموصو
الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث والذان لثنى المذكر **والذان**
 لثنى المؤنث ويكونان **بالالف** في حال الرفع **وبالبا** في حال النصب
والجاء والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الآتية في جمع المذكر
 اشهر **والذين** كاللتين لجمع المذكر **والآتي** بالهززة **والآء**
 بالهززة المكسورة فقط **والآي** بالياء فقط مكسورة او ساكنة
 اجزاء للموصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الآتية في جمع المؤنث
 اشهر **والآتي** **واللواتي** لجمع المؤنث وجاء في اللآتي الآتية بحذف الياء
 وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللواتي بحذف الياء والتاء معا **وما**

بمعنى

بمعنى الذي فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفت وجاء فيما يعقل نحو
 والسماء وما بينها **ومن** ايض بمعناه فيمن يعقل ويستوي فيهما المفرد
 والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث **واي** بمعنى الذي نحو اضرب ايتهم في
 الدار اي اضرب الذي في الدار **واية** بمعنى التي نحو اضرب ايتهم في
 اي التي في الدار **وذا** **والطائفة** اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيها
 موصولة بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبرى ذو حفر **وذا** **طوبى**
 اي التي حفرتها والتي طوبىها **وذا بعد** **الكائنة** **لاستفهام** نحو ما ذا صنعت
 اي ما الذي صنعت **والالف واللام** اي مجموعها بمعنى الذي او التي او المثنى
 او المجموع **والعائد المفعول** اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به اذا كان
 مفعولا **لا يجوز حذفه** اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة
 نحو قوله تعالى الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر له اي لمن يشاء **وه**
 اعلم ان النخاة وضعا بابا يستعمل باب الاخبار بالذي او ما يقوم به
 ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل
 وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا لا يخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية
 بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو
 تدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم يقع وفي اي اسم
 يمنع فاراد المقص الاشارة الى هذا الباب فقال **واذا اخبرت** اي اذا اردت
 ان تخبر عن جزء جملة **بالذي** اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان
 الباء ليست صلة لاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر بها **صدرتها** اي او

ويستوي في المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع
 على الاشهر في بيت على المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والمجموع
 فان الآء والاي وحدي لا يكونان في خبرية
 يقع انما على انما صفة ذو فائدة بآء الكلمة

لا يجوز حذفه لانه موصولة لا ضمير حد الالف موصولة
 قسم

كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت موضع الخبر
 عنه اي في موضع الخبر عن الذي في الجملة الثانية يعني في موضع الذي
 كان له في الجملة الاولى ضمير هما اي لكلمة الذي واخرية اي الخبر عنه
 عن ضمير خبر نصب على الحال او ضمير اخرية بمعنى جعلته اي جعلته خبرا
 متاخرا فاذا اجبرت متلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذي
 او قطعنا في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو خبر عنه في هذه
 الجملة اعني زيدا والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو
 محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرية الخبر عنه يعني زيدا وجعلته
 خبرا عن الذي اي مثل الذي قلت الذي ضربته زيد وكذلك الالف واللام
 في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسمي المفاعل والمفعول بهما فان
 صلة الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم
 الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
 الذي تضمنته الجملة الفعلية متصرفا او غير المتصرف نحو نعم وبئس صنعا
 وعسى وليس لا يجي منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد في ليس
 زيد مطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من
 اسم الفاعل والمفعول معناه كالسين وسوف حرف النفي والاستفهام
 فلا يخبر باللام عن زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بنى اسم الفاعل من سيقوم
 يكون قايما فيغوت معنى السين فان تعذر الامر منها اي من الامور الثلاثة
 التي هي تصدير الموصول ووضع عايد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير ذلك

ونقول في ضربت زيدا الضاربا زيدا فالالف واللام مستند
 الضاربه واما ضميرها صلة اللام والعايد اليها الضاربه

لا يقال الذي هو خبر
 عن الذي هو خبر
 عن الذي هو خبر

الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر امره تعذر
 الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان خبرا
 عنه لا امتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير الخبر عنه خبرا لوجوب تفدية
 على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي الصفة
 بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان خبر بالذي عن زيد
 بدون العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة
 او موصوفا بخلاف ما اذا اجبرت عن مجموعها فيقال الذي ضربته زيد
 العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المفعول فلا يجوز في نحو
 عجبت من وق القصار الثوب ان خبر بالذي عن وق القصار بدون
 الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل في موضع وق القصار
 عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه وق القصار الثوب كذلك
 امتنع في الحال لان الحال تجب ان تكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي
 هو معرفة في موضعه بالجملة وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيره اي
 لغير كلمة الذي لا امتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليه يعني
 ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي على الضمير المستحق
 لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال
 الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عايدا الى الموصول بقى المبتدأ
 بلا عايد واذا جعلته عايدا الى المبتدأ بقى الموصول بلا عايد وكل منهما امتنع
 وما الاسمية لا يجوزية فانها اما كاذبة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما جرت

اي لا يجوز الذي جازي هو الظرف في جازي
 زيد الظرف لان الضمير لا يوصف بالوصف

اي لا يقال الذي ضربت زيدا فانه خبر
 عن الذي هو خبر عن الذي هو خبر

فانه لا يكون مصدرية وقد يكون زادة اعتبار

حسن الرضى كونه موصوف بالثناء و اجاز
الاخلاق كونه خاتمة موصوفة

قِيَادَةُ الْإِيَّانِ الْعَظِيمَةِ الْعَائِدَةِ إِلَى الْوَسْطِ الْمَحْذُوفِ

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الأكرام يكون الجواب مطابقا للسؤال فيكون كل منهما جملة فعلية يجوز
في الأول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على أن يكون
خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لغوات المطابقة بين السؤال والجواب
اسماء الافعال ما كان أي اسم كان بمعنى الامر والماضي أي اللذين من
اقام المبنى الاصل فعلة بناها كونهما مشبهة لمبنى الاصل في قيل ان
بمعنى التفخيم واوّه بمعنى التوجع فالمراد به تفخيم وتوجع غير
عنه بالمضارع لان المعنى على الاشب وهو النسب بان يعتبر عنه
بالمضارع الحالي مثل **رويد زيد اي امحله** مثال لما هو بمعنى الامر **ويرويه**
ذاك بفتح التاء في الجواز وبكسر التاء في التميم وبالمضم في لغة بعضهم
اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعنى
والذي جعلهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع
تأديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال
وانها لا تنصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون
رويد مثلا موضوعة لكلمة أمهل قال الشارح الرضي وليس قال بعضهم
ان صيه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو الدال على معنى الفعل فهو علم
لفظ الفعل للمعناه **بشيء** اذ العري الفتح ربما يقول صمع انه
لم يحطر باله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف
ما كان بمعنى الامر او كذا ولم يقل ما كان معناه الامر او كذا والمتبادر
ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على

اسماء الافعال
وهي التي لا كان بمعنى الامر والماضي وضاعف قد فعل
وضعت افعالها وضعت او لا اسماء ووضعت افعالها
لعدم هذا الوضع ولم يحسن في ذلك فاما في هذا
الوضع ورد على ان يكون في الفعلين او في
ان اسما كونهما بمعنى الفعلين وتوجب فان اعتبر
بالمضارع الجازي فلما ردت ضا

انفع الى اصل الامر
العام في الكلام
فان كان

فعل

صفة فعل
صفة الامر المستحق

وفعل اي ما يوزن بفعل الكاين بمعنى الامر المستحق من الثلاثي المجرد
قياس كما قياسي كزال بمعنى ازل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي المجرد
ويرد عليه انه لا يقال قوام وقاد في قم واقعد فلهذا اول بعضهم قول
سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسي لكثرة واما في الرباعي
فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا **وافعال** حال كونه مصدرا معرفة
كفجار بمعنى الفجرة او العجور قال الشارح الرضي وهو على ما قيل مصدر
معرف مؤنث ولم يقم الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيته
وحال كونه **صفة** لمؤنث مثل **يا فسان** بمعنى يا فاسقة **مبنى** اي كل واحد
من القسمين الاخيرين مبنى **كشبهته** له اي لفعل بمعنى الامر **عدلا**
وزنه اما زنه فظاهر واما عدلا فلما ذهب الى النحاة ان فعال بمعنى الامر
معدول عن الامر الفعلي للمبالغة في الامر كفعال وفعل للمبالغة في فاعل
قال الشارح الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة
عن الفاظ الفعل **مبني** لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول
عن شي ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل
بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع
اسماء الافعال وتبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع
اليه وفعل حال كونه **علما للاعيان** اي لعين من الاعيان اما قال علما
ليخرج بابن واما قال للاعيان ليخرج بابن فجارلانه وان كان
علما كما قالوا لكنه للمعاني للاعيان وقوله **مؤنث** صفة علما ذكره

لتبني على انه لم يقع الا كذلك **كقطار** على الموت **وغلاب** كذلك
مبنى في استعمال **البحار** لمشابهة بفعال بمعنى الامر عند لا ذرته **موب**
 في استعمال **بنى** **تيم** **الاماني** **آخوه** اي الافعال علما لا عينا يكون في آخوه
 راو فان بنى تيم اختلفوا فيه فكثرتم بوافقون الجازين في بناء
 واقلهم لا يعرفون بين ذات الراء وغيره بل يحكمون بأعواب الكل
مخضار علما لكونه ج الاكثرين ان الراء حرف مستقل لكونه في مجز
 كالكرز فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة استعمل
 سلوك طريق مختلفة **الاصوات** اعلم ان الاصوات الجارية على
 الان اما منقولة الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تغير
 اسم فعل ولم تترك المصدرية وصارت اسم فعل فالاول مثل وايا للتعجب
 وحكمه حكم المصادر والثاني مثل منه وضه وحكمه مثل حكم اسماء الافعال
 واما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساكنة
 ولم تغير مصادرها ولا اسماء الافعال وهي على انواع فمنها ما يغرض للاس
 عند عود معنى له كقول المتنم او المتعجب في وج لا تقدر ان تحكم
 عليه بشئ او به على شئ ومنها ما يجري على لفظ الان على سبيل
 الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شئ كما اذا قلت غا
 فاصدا لا يصدر ما يشابه صوت الغراب عن نفسك وج لا تقدر
 ان تحكم عليه او به ومنها ما بصوت به لاجل حيوان اما لجر او دعاء او
 غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا لا تقدر ان تحكم عليه

بناء ووجه ذكره الغرض من هذا هو ان الالامنة في ذات الازمنة
 في بنيتهم ووجه آخر وهو ان الالامنة في ذات الازمنة
 في بنيتهم ووجه آخر وهو ان الالامنة في ذات الازمنة

بولي دغان دغ

وهذه الاقسام كلها مبنيات لانقاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل
 الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند التعجب وي او عند اناخة البعير نخ او غا
 صوت الغراب فهي في هذه الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات
 بل من حيث انها حكاية والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما عليه
 من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم
 كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجل انها مجزاة واخذت حكمها
 وبنيت لجرها مجزى مالا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار
كل لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيه كما عرفت **فكل صوت**
 اي اصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ كما عرفت في القسم
 الثاني من الاصوات الغير المنقولة او **صوت به للبهائم** يعني مثالا لاناختها
 او زجوها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثالا لان المتبادر من بهائم
 ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الان
 ايضا كالضبيات والمجابين واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل تناول التعريف
 كلها **فالاول كغاف** اذا صوت به ان تشبهها بالغراب **والثاني**
كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصدر في القسم الاول
 لما كان صوت الان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك لانه لما كان
 هذا القسم متعلقا بالغير ملحقين بالاسماء المبنية كان
 ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الان من غير تعلق بغيره
المرکبات اي المركبات المعدودة من المبنيات **كل اسم مركب** حاصل من

تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين
 وجعلها كلمة واحدة **ليس بينهما نسبة** اصلا لان في الحال ولا قبل التركيب
 وانما قلت حقيقة او حكما للتأخير مثل سبويه فان الجزء الاخير
 صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث جرى مجرى
 الاسماء البنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبدالله وذا بطرا
 لان بين حرفي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا
 القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين حرفيه
 قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج بها **بالنسبة**
 اصعب من حفظ القفا **والاحسن** ان يقال المراد بالنسبة نسبة **بمعنى**
 من ظاهر هيئة تركيب احدي الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم من ظاهر
 الهيئة التركيبية التي في عبدالله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة
 التركيبية التي في ثابت شر النسبة التعليلية التي تكون بين الفعل
 والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة تركيبه جدي مع الآخر
 لانه دل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر
 لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طرذا وعلت **فان**
الجزء الثاني حرفا حرف عطف او غيره **بنيا** اي الجزآن الاول لو وقع
 آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب الثاني لتضمنه الحرف
خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشرة
 مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني

فظ جيب زائدين ودرست البدن شاف في كتابه
 قد درست غايك مآج

الى تاسع عشر واخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورثا
 يعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد حرفيه البعد الزا
 على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه
 لا يتضمن الحرف لانه لا يراد به حادي عشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل
 اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار
 وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من
 الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
 الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثيل ذلك
 من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل
 حروفها جميعا فاقصر واعلى اخذوا من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف
 من كل جزء منظمة الالباس واخاروا الاول ليدل على المقصود من
 اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر
 بمعنى الواحد من عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن
 حرف العطف باعتبار انه مأخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
 لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي
 والعشرون لافرق بينهما الا بذكر الواو وحذف **الاثنى عشر** واثنى عشر
 فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل بني اثنى للتضمن ويوب بالاول لشبهه
 بالمصنوع لسقوط النون **والا** اي وان لم يتضمن الثاني حرفا **عرب**
الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا **كعليك** **والاول**

في حادي عشر

للتوسط المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في **الانصاع** اي
اعراب الشئ مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في انصاع اللغات
وفيه لغتان اخوان احدهما اعراب الجزيين معا واصناف الاول الى
الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرها اعراب الجزيين واصناف
الاول الى الثاني وصرف **الكتاب** جمع كناية وسي في اللغة ^{صطلاح}
ان تعبر عن شئ معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض ^{الاغراض}
كالابها على السامعين كقولك جاء في فلان وانت زيدا والمراد
بها ههنا ما يكفى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكفى به بل بعضه ولا كل
بعض بل بعض معين فكأنهم اصطحوها في باب المبنيات ان يريدوا بها
ذلك البعض المعين وكذلك لم يقل بعض الكتاب كما قال بعض الظروف
ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفضلا فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض كذلك البعض المعين فقال **الكتاب** كم وبنائها لكونها موضوعة
وضعت الحروف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وفعل الخبرية
عليها **وكذا** وبنائها لانها في الاصل فام من الاسماء الاشارة وحل عليها
كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذاعلى اصل
بنائه وكل واحد منها يكون **للعدد** والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير عدد
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن اليوم السبت او غيره **وكيت** و **ذيت**
الحديث اي الكناية عن الحديث والجملة وانما بنينا لان كل واحد منهما
كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء

الكتابات وهي كم وكذا وكيت وذيت فكم
وكذا كناية عن العدد على سبيل الابهام

كيت وذيت مختلفتان من كية وذيت وكيت
من الهمزة يستعملونها على اصلها ويستعملان
الهمزة بنين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم
والوصف عليها كالوقت
على بنت واحت
تفعل

فلما وقع المفرد موقعها ولم يحز خلقه عنها رجح البناء الذي هو الاصل في الكلام
قبل التركيب ومن الكتابات كاتين وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت
على اى داتى كان في الاصل معربا لكنه انجى عن الجزئين معانها الا فرادى
فصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصارت كانه اسم مبنى على التكون
آخرة نون ساكنة كما في من لا تنوين يمكن ولهذا يكتب بعد الباء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فترتب في البناء منخطة عن اخوانها
فلذلك لم يذكره المصنف معها **كم الاستفهامية** المنضمة معنى الاستفهام
مميزة التي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه **منصوب** على التمييز
مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة
وتسعين مميزة منصوب مفرد جعل مميزة كذلك لانه لو جعل كاحد
الطرفين لكان تخلفا **كم الخبرية** مميزة **مجرد** بالاضافة مفردة
ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلاثة
اثواب وانما جاء مفرد لان العدد الكثير مميزة كذلك وانما جاء
مجموعا لان العدد الكثير فيه ما يبنى عن كثرة صيرها ولما كان هذا
ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعته مميزة كانهما نائية عن التصريح
بها **وتدخل من فيها** اي في مميزة كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من
رجل ضربت وكقوله تعالى كم من قرية اهلكنا قال الشارح الرضى هذا
في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقة جواز الخبر
المضاف اليه كم وانما مميزة كم الاستفهامية فلم اغر عليه مجردا بل بنظم

موجز على غير ما كان

ولا نثر ودل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان
 كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم انبىا من آية بيته استغهاية خبرية
 ولها اي لكم الاستغهاية والخبرية **صدر الكلام** لان الاستغهاية بضم
 الاستغهاية وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اتي نوع
 انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التثنية وهو ايضا نوع من الكلام
 فيجب التنبه عليه اول الامر **وكلاهما** لو قال قلنا ما كان اذ في الثانية
 الاستغهاية والخبرية فهو على تاويل كلاهذين النوعين وبما الاستغهاية
 والخبرية اي كل واحد منهما يقع **مرقوعا ومنصوبا ومجرورا** ثم بين موضع
 كل منها بقوله **فكل** اي كل واحد من كم الاستغهاية والخبرية يكون **بعده**
فعل او شبهه لفظا او تقدير **را غير مشتغل عنه** بضمير او متعلق ضميره
 فهو من حيث هو كذلك **كان منصوبا معولا على حسب** اي على حسب
 عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما
 ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول **المصدر**
 والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات اما هو
 بحسب المميز فالاستغهاية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة
 ضربت في المفعول المطلق وكم يوما ضربت في المفعول فيه والخبرية مثل
 كم غلام ملكك وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت واما جعلنا الفعل
 او شبهه اعم من ان يكون مفعولا او مقدر اليه في قاعدة النصب
 مثل قولك كم رجلا ضربت اذا جعلته من قبيل الاضمار على شرط التفسير

اي يكون على تقدير انشاء هذا الشرط

وغيره

وقد رت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربة فهو من
 حيث ان ما بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان
 لم يجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الجبسية
 مرفوع داخل في قاعدة الرفع **وكل ما قبله** اي كل واحد من كم الاستغهاية
 والخبرية وقع قبل **حرف جر** نحوكم در نما اشريت وكم رجل مرث
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وبعدهم رجل اشريت **فمجرد**
 بحرف الجر او الاضافة واما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما
 مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لصنف عمله
 فجوز تقديم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور
 الكلمة واحدة مستحقة للصدر **والا** اي وان لم يكن بعده لالفظ
 ولا تقدير افعلا ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبل حرف جر او مضاف
 كان مجردا عن العوامل اللفظية **فمرفوع** اي فهو مرفوع **ببدء** ان لم يكن
ظرفا نحو من ابوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه يجز عنه بمعرفة
 عن نكرة متضمنة استغهايا واما عند غير سيبويه خبر مقدم على المبدء
 لكونه نكرة وما بعده موقوفة **وخران كان ظرفا** نحوكم يوما سرك فكم هنا
 منصوب المحل اولاد داخل تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن
 فيه وداخل في قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام عامل الذي هو خبر المبدء
وكذلك اي مثل كم في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة
اسماء الاستغهاية والشرط بمعنى انه ياتي تلك الوجوه الاربعة في جميع

كم رجلا اخوك وكم رجلا ابوه

يكون انما ذكره انما هو في ان المرفوع مثلا
 ليس كم بالجملة انما هي في ان المرفوع

هذه الاسماء لا في كل واحد منها دس من وما داني واين وايني ومنى
مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف ايان
مختصين بالاستفهام فمن وما اذا كانتا استفهامين ياتي فيهما الوجه
الثلاثة الاول نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وعلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعت ولا ياتي فيهما الرفع على الجزئية لانتفاع ظرفيهما
واذا كانتا شرطيتين فكذلك ياتي فيهما تلك الوجوه الثلاثة نحو من ضرب
اضرب وما صنعت اصنع وبمن تكرر امره وعلام من تضرب تضرب
ياتي فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي
فيها بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الجزئية فانه لا يقع بعدها الا الفعل
لا يصلح الفعل لا ابتداء وما هو لازم الظرفية من هذه كني واين وايني
وكيف وايني واذا ايان لم ينتج بكاره نحو من اين فلان من كونه منصوب
على الظرفية وعن بعضهم ان اذا تخرج عن الظرفية ويقع اسما صريحا
نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهو مرفوع بالابتداء وقال الشارح الرضي وانا لم اعثر لهذا على شاهد
كلام العرب هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلا مع انتصابه على
الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو متى عمدك بفلان اي متى كان
عمدك به واما ايني فاتي الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في محل الرفع
بالجزئية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اي وقت مجيئك
اي اي وقت كاي مجيئك فاتي وقت على تقدير انتصابه بالظرفية

نعم

مرفوع المحل بالجزئية والوجه الباقية مثل ايهم ضربت وايهم مررت ايهم
قيام وفي مثل تميزكم غمة **كس** باجور وخالة يعني فيما احتمل الاستفهام
والجزئية وذكر المميز وحد **ثلاثة اوجه** هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل تميزكم غمة كاي ما هو تميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الالوه الثلاثة في كم احدا رفعه بالابتداء والاخران
انصب على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا
على حسب الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا النصب واليق بمكسبي
من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميز كاي غمة فاعدا الرفع
بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجزئية على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه
مبني على اعتبار جواز حذف مميز ما وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق
تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى
فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للغزوقي يهجو جريرا وتامة فذاع قد
على عشاري القدماء معوجة الرشح عن اليد او الرجل فيكون منقولة الكعب
او القدم بمعنى انها الكثرة للخدمة صارت كذلك او هذا خلقه لها نسبها
الى سوء الخلقة واما عدى حلبت بعلى لتضنه ثقلت اي كنت كارها
بخدمتها مستكفا منها فخدمتي على كره مني واختار من انواع خدمتها
لانه خدمت المواسي دس المبلغ في الذم من الاناسي والبشار جمع شرا
دس مائة التي اتي على عملها عشرة اشهر واختار ما لانها تاذي من الخلد

ولا تطبع بسهولة في جلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة
الى رذالة طر في ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التحكم
كانه ذهل عن كنية عدوماته وخالاته فسأل عنهم وكونها خبرية على
تقدير الجرح على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك جلبت على
عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم جلبت على النهم او كم مرة او
جلبت على الكثير فارتفع عمة على الابتداء وصحح توصيفه بقوله لك خبره
قد جلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة
في موضع النصب لان الفعل الواقع بعد مستطع عليها تسلط الظرف
او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة فدعا واذا انصب
نصبها واذا خفضت خفضتها وذلك واضح **وقد يحذف** مميزكم استفتها
كانت او خبرية في مثل كم مالك **وكم ضربت** اي في كل مثال قامت
قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سلك عن كنية مالك او اخبر
كثرة فظاير الحال قرينة على انه سؤال عن كنية دراهمه او دنانيره او
اخبار عن كثرتها فغناه كم درهما او دينار او كم درهم او دينار مالك
فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن ضربك
بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاير ان السؤال والاخبار انما بالنسبة
الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتكم كم ضربت
او ضربت ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاير اذا كان للعدد

في المحذوف

مبحث الظروف

فالمحذوف في الظرفية اولا الزمان الدال على الالفاظ الموضوع للزمان وفي
المصدية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال
الشيء بتقدير كم رجلا او رجلا ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية **الظروف** اي الظروف المعدودة من البنيات المعبر بها
عند تعداد ما ببعض الظروف فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا **منها** اي
من تلك الظروف ما اي ظرف **قطع عن الاضافة** محذوف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسبة اعرب مع التنوين نحو رب
بعيد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف حرف
ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لغير النقصا **لقبل وبعد** وما
اشبهها من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل كيت وفوق
وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما يقعنا في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيجوز قال ضاع لي الثوب
وكنت قبلا . اكا دا غصن بالماء الغرات فلا فرق بين ما عوب من
هذه الظروف المقطوعة وبين ما بنى منها وقال بعضهم بل انما اوجب
لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما وقال الشارح
الرضي والاول هو الحق **واجري مجريها** اي مجري الظروف المقطوعة عن
الاضافة **لا غير وليس غير** في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان

اعلم انه يقال المصروف لا غير الضم الزاكن قبل وبعد
وقال الزجاج لا غير رفع الزاكن على تقدير ليس غير
وقال الكوفيون لا غير ما يقع مثل لا ريب فيه اليك

لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كذا
ولا يحدف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير جاني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد ما وكذلك جرى مجرى الظروف
حَب لشبهها بغيره كثر استعمال وعدم توقعها بالاضافة و
منها اي من الظروف البنية **حيث** للمكان وقال الاحفش قد عمل
للزمان ولا يضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية **في الاكثر**
اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالع فحيث
فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعاه وانما بنيت على الضم كالفاء لانها غالبه الاضافة الى الجملة
والمضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى جملة فاضافة اليها كلاً
فتأخره الغايات المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم مثلها ومع
الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة
والاشهر بقاءه على بناءه لشدو الاضافة الى المفرد **ومنها** اي الظروف
البنية **اذا** زمانية او مكانية وانما بنيت لما ذكرناه في **حيث** **وي**
اذا كانت زمانية **للمستقبل** اي للزمان المستقبل وان كان داخلاً
على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمة
المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت

قال سيبويه بنى على بناءه لان اضافة الى المفرد
نادرة والثابت لا يفتي حكم الاكثر قال علي بن الحسين
البحراني يصح

نحو

الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله
لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الكتاب كافي قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساء بين الصدفين وحتى اذا جعل
نارا وفيها اي في اذا معنى **الشرط** وهو ترتيب مضمون جملة على اخرى
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها **ولذلك** اي لكون معنى الشرط فيها
اختبر اي جعل مختار **بعد الفعل** المناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم اي
على الوجه الغير المختار لعدم تأصلها في الشرط مثل ان ولو **وقد يكون** اي اذا **المفاجأة**
مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاء الامر مفاجأة من قولهم فاجت فاجأة
بالضم والمدة اذا القيت وانت لا تشعر به **في المبتدأ** بعد فرقاً بين اذا
وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ عليه وتوقعه بعد تأنيدي ما سبق
من عدم وجوب الرفع بعده في باب الاخبار على شريطة التفسير نحو خرجت
فاجاز السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه المعنى المفاجأة
وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه اما
الغيا وهي التسمية فان مفاجأة السبع سببه عن الخروج قيل والادب
الى التحقيق انها للعطف بمهمة المعنى اي خرجت ففاجأت وحاصل المعنى
ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او
وقوف السبع كما ذهب اليه المبروف فانها عند مكانية وقولنا ان وقوف السبع
او مكانية مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والالم يقى لا اذا ظرفية بل بصير
اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجأت زمان وقوف السبع او مكانية

في غير هذا المعنى كالمشابهة

آياه اى السبع وقد يكون لجزء الزمان نحو آتيك اذا امر البشري وقت
 احمرار البشر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد
 اذا يقع عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اى من الظروف المبنيّة
 اذ الكائنة **للماضى** وبنائها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف
 وقد يحكى للمستقبل كقولك تصفون تعلمون اذا افلال في اعنائهم
يقع بعد الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتغالها على معنى الشرط
 المقضى اختصاصا بالفعليّة مثل كان ذلك اذ زيد قائم واد قام زيد
 وقد يحكى للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المص
 ومنها اين والى فهما **للكان** استغناء وشرطا اى حال كونها للاستغناء
 والشرط وبنائها لظنهما خوف الاستغناء وشرط كونها اين وزيد واين
 يكن كن واني زيد واني تجلس اجلس وقد جاء اتي زيد بمعنى كيف واتي
 القال بمعنى متى ومنها **للازمان** فيها اى في الاستغناء والشرط نحو متى
 القال ومتى تخرج اخرج ومنها **ايات** للزمان استغناء مثل متى نحو ايات
 يوم الدين والفرق بينهما ان ايات مختص بالامور العظام وبالمستقبل
 فلا يقال ايات يوم قيام زيد وايات قدوم الحاج بخلاف متى فانه مختص
 بهما والمشهور فتح الهمة والنون وقد جاء بكسر ما ايضا ومنها **كيف**
 للمحال استغناء اى حال شئ وصفية فالمراد بالمال صفة الشئ لا زمان
 المحال كما توهمه بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى
 الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى هو وتقول

للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيف تجلس اجلس اى على اى
 بمعنى تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس
 فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالجرية عنه فان كان بعده فعل
 مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت
 اراك او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنيّة **مذ** ومنذ بنيا لوقتها
 مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة بمعنى **اول المدة** اى اول مدة زمان الفعل
 المتقدم عليها نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم
 الجمعة **فيلها** اى يقع بعدها اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المشي
 والجمع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان
 فيها اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان فمادام لا يلاحظ هذان اليومان
 امر واحد الا يحكم عليها باولية المدة لان اول المدة انما يكون امر واحد
 لا شيئين او اشياء فالمشئى والجمع اذا وقع اول المدة يكونان في حكم
 المفرد **المعرفة** حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه
 لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا
 لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما
 زمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى **جميع المدة** اى جميع
 مدة زمان الفعل **فيلها** اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذي قصد بيا
 حال كونه ملتبسا **بالعدد** اى بعد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشك
 منه شئ نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة عدم رؤيته يومان لا زيد

زمانها بنينا كذا السبعين مثل كونها موقفا في اللفظ
 مستلزما

ولا انقص وقد يقع بعد ما المصدر نحو ما خرجت مذ ذاك **والفعل**
 نحو ما خرجت مذ ذبت **او ان** اي ما كتب على هذه الصورة متفلة
 كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لعلته **فيقتد**
 بعد ما زمان مضاف ال احد هذه الامور ليصح حمل ما بعد ما عليها فكان
 التقدير في ما خرجت مذ ذاك بك مذ زمان ذاك بك على هذا القياس فيما
 بقي **وهو** اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين **بتدء** وما موفتان لكونها في
 تأويل الاضافة لانها اما بمعنى اول المدة او جميع المدة **وخبره ما بعده** اي كل
 واحد منهما ما يقع بعده **خلافا للزجاج** فانها عنده خبر المبتداء والمبتدأ
 ما بعده ما ويرد عليه انه يلزم ان يكون البتداء في مثل قولك مذ يومان نكرة
 والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتداء او خبرا هما اسما
 صريحا لا ظرفان فلا يقع عندهما من الظروف المبنية الا ان يراى ظرفا
 كونهما من اسماء الزمان لانها يقعان ظرفا في تركيبهم **ومنها** اي في الظروف
 المبنية **لدى** بالالف المقصورة **ولدن** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام
 وسكون النون **ولدن** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولدن** بفتح اللام
 وسكون الدال **ولدن** بضم اللام وسكون الدال **ولدن** بفتح اللام وضم الدال
 لوضع بعضه وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق
 انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال
 المال لدى زيد او لدى زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يحركها على الاضافة

وتأني لان من تعلم لذي الذي وضعها وضع الحروف في كل علم
 والتفريق بين لدى وعنده او اقبل المال لدى زيد لم يصدق
 اذا كان المال حاضرا عنده او اقبل المال عنده لم يصدق
 ذلك سواء كان المال حاضرا عنده او لم يكن

خلاص

نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدان خاصة غداة
 سماعاتيها لكونها بنون التنوين في مثل ظل زينا ولذلك يحذف عنها
 ويثبت ويكون غداة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها **قط** مفتوح
 القاف ومضموم الطاء المشددة وهذه اشهر لغاتة وقد يخفف الطاء
 المضمومة وقد يضم القاف انباء بضمة الطاء المشددة او المخففة وقد
 جاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمسة لغات كلها
للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الكائن المنفي وقوع شئ
 فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الكما نحو ما رأيت قط وبناء المخففة لوضع
 وضع الحروف وبناء المشددة لمشايتها لاختها وقيل حمل على اختها
 عوض **ومنها عوض** بفتح العين وضم الصاد وقد جاء فتح الصاد وكسرها
للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي او الزمان المستقبل المنفي
 وقوع شئ فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلية نحو لا اراه عوض
 وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعراف
 مع المضاف اليه نحو عوض العايشين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
 والعائض الذي سبق على وجه التدهر **والظروف المضافة الى الجملة و**
 الى كلمة اذ المضافة الى الجملة **يجوز بناؤا** لاكتساب البناء من المضاف اليه
 ولو بواسطه **على الفتح** للمخففة نحو قوله تعالى يوم يفتح الصادقين وقوله
 ومن خوي يومئذ فيمن فراء بالفتح ولا يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة
 للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه **وكذلك** اي كالمذكور

ومن الظروف التي قد تستعمل في بناء المضاف اليها
 على تنقل النفي على ان تستعمل في بناء المضاف اليها
 المستعمل في النفي على ان تستعمل في بناء المضاف اليها
 عوضا عن النفي على ان تستعمل في بناء المضاف اليها
 بالبناء على ان تستعمل في بناء المضاف اليها
 في اذ المضافة الى المبنى

انما ذلك في كل شئ وغرض ما ان لا يكتسب البناء من المضاف اليه
 على الفتح اذا اضيف الى المصدرية نحو في شئ
 او الى ان يكون في شئ ان تقوم او الى ان يكون في شئ
 انما المقدم وكذا اعرابها لكونها اسما مستحقة
 نحو قوله تعالى ومن خوي يومئذ فيمن فراء بالفتح ولا يجوز اعرابها ايضا لكونها اسما مستحقة
 للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه

من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب **مثل** وغير مذكورين مع
وان محققة ومشددة مثل قباي مثل ما قام زيد وقباي مثل ان تقوم او
 مثل انك تقوم لمشا بهنهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذا وحيث
 وبهذه المشابهة ذكر ما في بحث الظروف في جواز اوابها لكونها اسمين
 مستحقين للاعراب **المعرفة والنكرة** اي هذا باب المعرفة والنكرة
 من اقسام الاسم **المعرفة** ما اى اسم وضع بوضع جزئي او كلي **شئ**
بينة اي بذاته المتعينة العلومة للتكلم والمخاطب المعهودة بينهما ما
 عقيداً بهذه المعلوماتية والمعهودة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له
 اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع
 شئ شامل للمعرفة والنكرة وقوله بينة يخرج به النكرة **وسى** اي المعرفة
 ستة انواع بالاستعقار وشار برتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة **فالاو**
المضمرات فانها موضوعه بازامعان معينة مشخصة باعتبار امر كلي
 فان الواضع لا يخط اولاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يجلي عن غيب
 مثلاً وجعله الله للملاحظة افراده ووضع لفظة انا بازاء كل واحد من تلك
 بخصوصية بحيث لا ينفاد ولا ينفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك
 فيعقل ذلك المشترك لانه للوضع لانه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع
 جزئي مشخص **والثاني الاعلام الشخصية** كما اذا تصور ذات زيد ووضع
 لفظ زيد بازائه من حيث معلوماتية ومعهودية او الجبسية كما اذا تصور
 الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوماتية ومعهودية

المعرفة والنكرة

نقطة

لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجبسي ومعرفة كجاء
 ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجبسي مع قطع النظر عن معلوماتية
 ومعهودية فانه بهذا الاعتبار نكرة **والثالث المبهات** يعني اسما
 الاشارة والموصولات **والثاني** سميت مبهات لان اسم الاشارة
 من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبل
 الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعه بازاء معان متعينة
 معلومة ومعهودية من حيث معلوماتية ومعهودية وضعاً عاماً كلياً فان
 الواضع اذا تعقل مثلاً معنى المشار اليه المفرد المذكور وعين لفظاً بازاء كل
 واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عاماً لان الصورة المعبر في علم
 وهو مشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصاً لان خصوصية كل
 واحد من تلك الافراد خاص للمفهوم المشترك بينهما **والرابع** **المعروف**
باللام العهدية او الجبسية او الاستوائية وانما لم يقل ما دخله
 اللام ليدخل فيه ما دخل اللام الزايد لتحسين اللفظ واليم في ليس من امير
 انصبي في امسفة بدل من اللام ولا يبعد ما دخلته سيما اخر من المعارف
او عوف **بالنداء** نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلاً الغير معين
 فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذا اصل يا رجلاً بال
 الرجل **والثاني** **المضاف الى احد** ما اى احد الامور الخمس المذكورة ولا يلزم
 صحة الاضافة الى احد ما صحته بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح
 الا بالنسبة الى الرابع الاول فان المناد لا يضاف اليه قيل كان عليه

وذكر كونها في الاصل انما زجل في الاطراف في الرضى
 وان لم يحد من التخصيص فكل من وضع المضمرات
 لان معرفة موقع كانت لخطاب عظام

ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة
ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احد ما عم من ان يكون
بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا
كان لفظا غير المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **معنى** اي
اضافة معنى يعني اضافة معنوية تقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف
واخرز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فاما لا تغيد
تويفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهات ومعنى المضاف الى
احد ما معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغنى عن التعريف خصوص العلم
بالتعريف وقال **العلم** اسما كان او لفظا او كنية لانه ان صدق
بالاب والام او الابن او البنات فهو كنية والافان قصد به مدح
او ذم فهو اللقب والافان هو الاسم **ما وضع لشيء بعينه** شخصا او
واخرز به عن المنكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لغز معين
الاستعمال فيه داخل في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين
اختص العلم الغالب لغز معين بمنزلة الوضع من وضع معين فكان
هو لاء المستعملين وضعوا له ذلك **غير متناول غيره** اي حال كون
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الاسم باستعماله
واخرز به عن المعارف كلها وقوله **بوضع واحد** اي تناولا بوضع واحد
لئلا يخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في
الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبية على ترتيب اصنافها فيما يكون

فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اي اعرف المعارف يعني اقلها لبس عند الخطاب
من حيث اصنافها **المضمر المتكلم** بعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المحكي
فانه يتطرق فيه لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انما لم يلبس
واذا قلت انت جاز ان يلبس بان حرفيتوهم ان الخطاب وليس المراد
بالاعرفية الاكون المعرفة بعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطبة اذ دون منها واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احد ما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو منهج سبويه فان فيه خلافا
كثيرا **النكرة ما وضع لشيء لا بعينه** اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة
المعمودة من حيث هو كذلك قوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة
وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة **اسماء العدد** وانما اوردنا بالذكر لان لها
احكاما خاصة ليست لغيرها وهي **ما وضع اي الفاظه وضعت لكتبة** **آحاد**
الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المحدودات
واحادها كل واحد منها وكتبة الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد وعن
اكثر من واحد من تلك المحدودات بكم والالفاظ الموضوعات باراد تلك
الكتبات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكتبة واحدة منها اسماء العدد
فالواحد موضوع لكتبة آحاد الاشياء واذا اخذت منفردة فاذا سئل عن

اعرف المعارف يعني اقلها لبس عند الخطاب
من حيث اصنافها
المضمر المتكلم بعد وقوع الالتباس فيه
ثم المضمر المحكي
فانه يتطرق فيه لا يتطرق في المتكلم الا يرى انك اذا قلت انما لم يلبس
واذا قلت انت جاز ان يلبس بان حرفيتوهم ان الخطاب وليس المراد
بالاعرفية الاكون المعرفة بعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه
علم من اعرفية المتكلم والمخاطبة اذ دون منها واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها
الا المضاف الى احد ما فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه
ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه
واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو منهج سبويه فان فيه خلافا
كثيرا

معدود منها بكم هو بحباب بالواحد والاثان موضوع لكتبتها اذا اخذت
 مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين بحباب بالاثين وكذا
 الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التفسير ان لفظ الواحد والاثين داخلان في
 هذا التعريف لانها من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عند
 بعض الحسب من العدد ولا كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس اللفظ
 في الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل
 وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنية
 فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتوقع منها بالجماع
 ثمانية اثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او ثمانية
 كاثين والقيين او بالجمع كاثات والوف وعشرين او بالتركيب اضافي
 كان كثلثاثة او امزاجيا كثلث عشر او العطف كثلث وعشرين
 اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والالف تقول في الاعداد مائة
 ومونث ومفردة ومركبة ومعلوثة واحد واثان في المفرد المذكور
 واحدة واثنتان او ثنتان في المفرد المونث وتشبهها على ما هو القياس
 تقول للمذكر ثلث الى عشرة بالياء للجماعة المذكور اعتبار التانيث للجماعة
 نحو ثلث رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها لجمع المونث في
 بين المذكر والمونث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر
 لكون المذكر سبق وتقول اذا جازت عشر احد عشر اثني عشر
 المذكور نحو احد عشر رجلا واثني عشر رجلا احد عشر اثنتا عشرة اثنتا

قول انما جئت كمنه عند الزنى في تسعة
 من العطف لانه في الاصل العطف في التثنية
 او رعاية الحال على رعاية الاصل كقول الضمير
 او تبيين كان امزاجيا
 عصام

عشرة

عشرة في المونث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل تذكير المذكر وتانيث
 المونث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتحفيف وتقول ثلث
 عشر الى تسعة في المذكر نحو ثلث عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في
 المونث نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيها بحاله قبل التركيب
 وتذكير الثاني في المذكر اعني ثلث عشر رجلا كراية اجتماع تانيثين من جنس
 واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة لان
 التانيث فيها من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثني عشر
 فمحمول على التذكير في ثلث عشرة والياء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم
 يتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث واما
 في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما ثمانية
 والياء الثاني في المونث لانه لما وجب تذكيره للمذكر كما عرفت وجب
 للمونث الانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمونث وتبهم
 تكبير التانيث عند التركيب في المونث اي من عشرة كحرز اعن توالي
 اربع فتحات مع نقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة
 او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يكتوبونها
 وفي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها
 بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون للنصب مجازا
 القول ومن ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر
 والمونث من غير فرق ومن عقود ثمانية وتقول فيما دأب على كل عقيدة

من تلك العقود الى عقد **واحد وعشرون** في المذكر **احدى وعشرون**
 في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة بهما بدون التركيب لان العطف
 والعطف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالها بالعطف على صورة
 ما تقدم بعينه فذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل
 خصها بما عداها فقال **ثم بالعطف** اي عطف تلك العقود على الزايد
 كما نأخذ ذلك الزايد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير
 فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان او اثنان وعشرون في
 المؤنث وثلاثة وعشرون في المذكر وثلاث وعشرون في المؤنث هكذا
 الى **سبعة وتسعين** بل الى **سبع وتسعين** وتقول فيما زاد على سبعة وتسعين
مائة والف في الواحد **ماتان والفان** في التثنية **فيها** اي في المذكر
 والمؤنث من غير فرق بينهما **ثم** نقول فيما زاد على مائة والف وما يتوفا
 عنها **بالعطف** اي بعطف الزايد عليها او بعطفها على الزايد حال كون
 الزايد واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبدل
 مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان او اثنان ومائة وثلاثة حال
 او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
 وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون
 واثنان وعشرون امرأة ومائة وثلاثة وعشرون رجلا او ثلث
 امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسعين امرأة وكذلك الحال
 في تثنية المائة والف وتثنية ويجوز ان يعكس العطف في الكل

منه

فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثمانية عشرة فتح اليا ولباء
 صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاء اسكانها اي اسكان
 اياها تشاقل المركب بالتركيب كما في معدي كرب **وشذ حذفها** اي
 اليا **بفتح النون** لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في فوكك في
 القاض اذا حذفت اليا الا ان الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركبا
 فردعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضوي
 ويجوز كسرها ليدل على اليا المحذوفة لكن الفتح أولى ليوافق اخواتها
 لانها مفتوحة الا وخر مركبة مع العشرة ولما فرع من بيان اسماء الاعداد
 شرع في بيان حال مميزاتها وابتداء من الثلثة لانها لا مميزة للواحد
 كما سيصح به فقال **ومميز الثلثة الى العشرة** والثلث الى العشر
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط
 اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثر وافية التمييز بالاضافة للتخفيف
 لانها تسقط التثنية واما كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد **الانتهائية**
الى تسماية استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا بآلة حيان ميزوا بها
 ثلثا واخواته **وكان قياسها** ان تجمع فيقال **بات ومئين** لان للمائة
 جمعين احدهما في صورة جمع المذكر التام وهو مئون والآخر جمع المؤنث
 التام وهو بات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكرات لم فلا يقال
 ثلثة مسلمين فلم يبق الا بات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف
 والثاء بعد ما تعود المجي بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني

تعود من اسفل
 يعني الالف والواو

عشرين الى تسعين فاقصر و اعلی المفرد مع كونه **مميزا** **احدا** **عشر** الى **تسعة** **وتسعين** بل الى تسع وتسعين **منصوب** **مفردا** اما نصبة العقود فلنغذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع ولا حد فيها اذ هي في الحقيقة نون الجمع واما فيما عدا فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشر لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يخرج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلا فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا **ومميزا** **والف** **مميز** **تثنية** **ومميز** **جمعة** اي جمع الالف واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيها لان استعمال جمع مائة مع مميز في الاعداد مرفوض لا يقال ثلثا رجل كما يقال ثلثة الالف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الف رجل **مخفوض** **مفردا** لانه لما كانت مائة والالف من اصول الاعداد كالاحاد مناسب ان يكون مميزا على طبق مميز لكنه لما كانت الاحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة لم يميز في مميز الجمع الموضوع للكثرة وفي مميز المفرد الدال على القلة رعاية للتعاقل **واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكر** كلفظ **الشخص** اذا عبرت به عن المؤنث **او بالعكس** بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظ **النفس** اذا عبرت بها عن المذكر **فوجهان** اي في العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخاص وانت تريد

النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخاص اعتبارا بالمعنى **ولا يميز واحد وواحدة والاثنان** **واثنان** **واثنان** بتميز فلا يورد الواحد مع مميزة ولا يقال احده رجل والاثنان معهما كما يقال اثنا رجلين بل يذكران ما يصلح ان يكون تميز الهماء على تقدير ذكر التميز بهما ويظهر ان الواحد والاثنين **استغناء** **بلفظ التميز** اي الصالح لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس بصيغة على الوحدة والاثنية **عنهما** اي عن الواحد اذا كان التميز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثني **مثل رجل ورجلان** فان من صيغة رجل نغم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنية فذكرهما استغناء عن المميز فان قلت منب ان مميز الواحد مفعن عنه لكتنا لانسلم ان مميز الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزة مثني يعني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد ينبغي ان يعتبر فيها لم يتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجوهره ووجه الصورة بهيئة خاصية القابلة للحقوق علامة الافراد به معنى التثوين او علامة الاثنية به معنى حرف التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختاروا الحقوق العلامة التي هي اخف على ذكرها ولا شك ان رجلا ان خفت من اثني رجل وذلك الاستغناء انما يكون

لا فائدة اي لفظة اللفظ التميز **النص المقصود** اي التخصيص على العدد
والتميز به الذي قصد ذلك التخصيص **النص** بالعدد اي بذكر اسم
فلما افاد التميز ذلك التخصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة
وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد **باعتبار نصيره**
اي بسبب اعتبار نصيره اي نصيره ذلك المفرد عدداً انقص ازيد عليه
لو **واحد** في المذكور فقولك **ثلث** مقول القول وذلك القول انما هو
نصيره الواحد اثنين بانضمام اليه فيكون معنى ثاني الواحد نصيره
بانضمام اليه اثنين وانما ابتداء من **ثلث** اذ ليس قبل الواحد عدد
حتى يكون الواحد نصيره واحداً **والثانية** في المؤنث على هذا القياس
وهكذا الى العاشرة في المذكور **والعاشرة** في المؤنث **لا غير** اي لا نقول
غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة
اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها ونقول في المفرد
باعتبار حال اي مرتبة من المتعدد من غير اعتبار معنى التفسير **الاول**
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكور **والاول والثانية**
في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التفسير وانما لم يقل الواحد ^{الواحد}
لانها لا يدلان على المرتبة فابدل منها الاول والاوّل للدلالة عليها
وهكذا الى العاشرة والعاشرة والحادي عشر في المذكور **والحادية عشر**
في المؤنث وكذلك **ثلث عشر** **والثانية عشر** الى **التاسع عشر**
وان سعة عشر واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان

بمعنى

بمعنى المصير او لاحكم اسما الفاعلين في التذكير والتانيث فتقول
في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشرة وفي المؤنث الثانية
والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب
والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المركب **تذكر**
للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكروا الاسمين لانه اسم لو اريد مذكر
فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلاً فانه للجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون **ومن ثمة**
اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار نصيره واعتبار حاله
اضافنا ما فالاختلاف اضافتهما **وقيل في الاول** اي في المفرد من المتعدد
المقول باعتبار نصيره **ثالث اثنين** بالاضافة الى الانقص بدرجة
اي مصيره اي الاثنين ثلثة من قولهم **ثلثتها** بالتخفيف اي صيرت
الاثنين ثلثة **وقيل في الثاني** اي في المفرد من المتعدد باعتبار حاله
ثالث ثلثة او اربعة او خمسة بالاضافة الى عدديها وي عدده
او يكون فوقه اي **احداً** لكن لا مطلقاً بل باعتبار وقوعه في المرتبة
الثالثة او الرابعة او الخامسة والاي لم يجز اذ ارادة الواحد الاول
من عاشر العشرة وذلك مستبعد جداً **وتقول** في اضافة ما زاد على
العشرة **حادي عشر** **احد عشر** باضافة المركب الاول الى المركب الثاني
اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناء على اعتبار **الثاني**
وهو باعتبار بيان الحال خاصة لان اعتبار الاول لا يتجاوز العشرة

كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى **حادي احد عشر**
بجذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه بذكره في المركب الثاني
وهكذا نقول الى تاسع **تسعة عشر فتوب الجزء الاول** من المركب الاول
لاستغناء التركيب الموجب للبناء وبني الجحآن الباقي لوجود
البناء فيها وهو التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب العدد
لاخراج مباحته الى ذكر التذكير والتأنيث وقدم المذكر لاصالته
توحيده لانه عددي وتعريف المؤنث وجودي **المؤنث ما فيه اسم**
كان فيه **علامة التأنيث لفظاً** اي ملفوظة كانت تلك العلامة
حقيقة كامرأة وناقية وغوفة او حكماً كعقرب اذا حرف الرابع في المؤنث
في حكمه التأنيث ولهذا لا يظهر التأنيث في تصغير الرابعي من المؤنث
السماعية او **تقدير** اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدروا يروى
وقدم وغيره من المؤنثات السماعية **والمذكر بخلافه** اي اسم
بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التأنيث اللفظية ولا تقديرية
وعلامة اي علامة التأنيث **التاء والالف** حال كونها مقصورة
تسلي وجبلي او ممدودة كحرآ وصحرآ وقد زاد بعضهم الياء في قولهم
ذي وتي وزعم انها للتأنيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون
صيغة موضوعة للمؤنث مثل بني وانب وهو اي المؤنث **حقيقي**
ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بارائه اي في مقابله ذكر من جنس الحيوان
كامرأة في مقابلة رجل وناقية في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي

سبب المذكر والمؤنث

بمخالفة

بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بارائه ذكر من الحيوان بل تأنيثه
منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظ حقيقة او تقديرية
او حكماً بلا تأنيث حقيقي في معناه **كظلمة** مثال للتأنيث اللفظي حقيقة
وعين مثال للتأنيث اللفظي تقديرية فان تأنيثه مخدرة فيها
بدليل تصغيره على عينية ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب
لقلة وقوعه **واذا اسند الفعل** بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث
مطلقاً حقيقياً ولفظياً ومظهراً ومضمراً **فبات** اي فذلك الفعل
ملتبس بالتاء وجوبا اي انما تأنيث الفاعل من اول الامر الا اذا
كان مسنداً الى ظاهر غير الحقيقي فانه في ذلك الاختيار في الحاق التاء
وتركه والى هذا اشار بقوله **وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار** فهو بمنزلة
الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس
طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون
التأنيث فيه لفظياً واستغناء عن الحاق التاء لما في لفظه من
بمخالفة مضمرة اذ ليس فيه ما يشترط تأنيثه وجعل بعض النحاة
ضمير اليه راجعاً الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقية قوله
وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة
صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل كان حسن
استغناء الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار
في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر

امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان الموت
 الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة
 فانه مع الفصل بحسب اثباتها كجاءت اليوم زيد لدفع الالباس
وحكم ظاهر الجمع لاضميره فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب
 نحو الرجال جاءت وجاءوا **غير الجمع المذكور السالم** لانه لو كان جمع
 السالم لم يحرك تانيته فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون **جاءت**
مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا كجاءت المومنات
 او مذكرا كجاءت الرجال **حكم ظاهر غير الموت الحقيقي** فانما يجاز
 ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها كجاءت الرجال
 وجاء الرجال وضمير جمع المذكور العاقلين من جموع التكسير **غير الجمع**
المذكور السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير يقال
 الزيدون جاءوا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو
 المسكن في المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتأويل الجماعة
 الرجال جاءت **وفعلوا** اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعا لهذا
 النوع من الجمع **والنساء والايام** اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه
 جمع الموت وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها
 في كونه جمع المذكور غير السالم **فعلت وفعلن** اي ضمير فعلت مقرونا
 بتاء التانيث بتأويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في جمع الموت
 فظاهر لان هذه النون موضوعه له واما في جمع المذكور الغير العاقل كالايام

فلانة لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعي حقه فاجرى مجرى الموت
 وفي الكواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعه
 لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعملها في النساء
 للحمل على جمع غير العقلاء اذ البانات لنقصان عقولهن تجرى مجرى
 غير العقلاء **المتنى بالحق آخوه** اي آخوه مفردة بتقدير المضاف او قدر
 بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لا يصدق التعريف
 الا على مثل مسلم من مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد
 لا استغنى عن هذه التكاليف **الف** حالة الرفع **اوباء مفتوح**
ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الباء حالتي النصب والجر ليمتاز
 عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة **ونون**
 عن الحركة او التثنية **مكسورة** لتلايق الفتح في صورة الرفع
 وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحين وفتحة النون **يدل** ذلك
 اللحق او اللاحق وحده او الملحق والاباس باشتماله على الحق النون
 وعدم دلالة الحقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من
 امور ثلثة على شئ صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما
 الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذين الامرين **على ان مع** اي مع
مثله في العدد يعني الواحد حال كون **الثل من جنس** اي من جنس مفرد
 باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو
 اريد بقوله مثله ما يماثل في الوحدة والجنس جميعا لا استغنى عن قوله

سبب المتنى

وقوله يدل إشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف باسم المفرد الى انه
 لا يجوز تشيئة الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد
 بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا
 لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين لابل والام والقرين للقرين
 فانه ثنى الابل باعتبار معنيين مختلفين هما الابل والام وكذلك القر
 ثنى باعتبار معنيين مختلفين هما القر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام
 مستماة باسم الابل ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يا اول الاسم بمعنى
 المسمى به ليحصل مفهوم يتناولها فتجانسان فيثني باعتبار فيكون
 معنى الابوين المسمى بالابل وكذلك الحال في الشمس بالنسبة الى
 القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرآن ايضا بلا احتياج الى
 ادعاء استنبه للطهر والحيض فانه موضوع الكل واحد منها حقيقة
 وليا اول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولها فتثني باعتبار فلتك التثنية
 في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام جواز تشيئة بمجرد اشتراك اللفظي بينهما
 هو انه اختلف فيه والمصراع غير جواز به وهذا الاعتبار صحيح تشيئة
 الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثرة
 يا اول بالمسمى بزيد ثم يثني ويجمع وكذا غير اذا صار علما ادعائيا لابي بكر
 يا اول بالمسمى بعمر ثم يثني ويجمع ورده بعضهم وقال الاول ان يقال
 الاعلام لكثرة استعمالها وكون الحقة مطلوبة فيها يكفي لتثنيها جميعها
 مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا قولنا البعثوني

دعا

ان لا يذكر في تعريف التشيئة قوله من جنس ولما كان افعال الاسم المفرد
 التي لحقة علامة التشيئة في بعض المواد مما يتطرق اليه التغير اراد المص
 ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغير لان حكم ما ورآه بعلم من تعريف
 المثنى فقال **المقصود** اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة
 لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود اولانه محبوس من الحركات
 والقصر **الجس** ان كان **الف** منقلبة عن **واو** حقيقة كقصوان او حكما
 بان كان مجهول الاصل ولم يمل كما لو ان في المسمى بالي **وهو ثلاثي**
 اي الحال ان ذلك المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصا
 من الرابعي والثلاثي المزيدي **قلبت الف واو** اعتبار الاصل حقيقة
 او حكما وحقة الثلاثي بخلاف ما فوه حيث لا يرد فيه لمكان التنقل
والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الف منقلبة عن باء كرحيا في رجا
 بان كان مجهول الاصل او عديمة وقد اميل كتيان في متى حيث جاء
 متى محالا او كان على اربعة احرف فصا عدا اصلية كانت الالف
 كالاعلى والمصطفى او زائدة كجلى **فبالياء** اي الف مقلوبة بالياء اعتبارا
 للاصل فيها اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف
 والاسم **الممدود** ان كانت سمة **اصلية** اي غير زائدة ولا منقلبة عن
 اصلية او زائدة **تنبت الهزرة** في الاشهر لاصلتها كقراء بضم القاف
 وتشديد الراء لجدة القراءة او المنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو
 على عن بعض العرب قبلها واوا نحو قرا وان **وان كانت الهزرة للثاني**

انك بالضم عادت واكسبت
 ونسكتها فتنبت المنسك في التنوين
 في قوله وان ما بال

اى منقلبة عن الف الثانية كحراء فان اصلها حراء بالعين احدى الكلمتين
 في الصورة والثانية للتأنيث فقلبت الثانية نكرة لوقوعها طرفا بعد
 الف زائدة **فقلبت واو** يقال حراء وان فان الهمزة حرف تعجيل
 من جنس الالف فينبغي ان لا يقع بين العين مع انها غير اصلية
 والواو اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لتقلها ولهذا قلبت
 قلبت الواو نكرة في مثل اقبلت واجوه وربما صحت فقل حراء ان
 وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حرايان والاعرف قلبها واو **والا**
 اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان يكون للحاق كقلب
 فان نكرة للحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء ككساء
 ورداء فان اصلها كساو ورداء **فالوجه** المذكور ان جائز ان
 ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن
 او ياء ملحقة بالاصل في الاخرى منقلبة عن واو او ياء اصلية فتا
 نكرة قرأه فتثبت في صورتين كما في قرأه وثانيها قلب الهمزة واو
 لان عين الهمزة في صورتين ليست باصلية فتأهت نكرة حراء
 فانقلبت منها واو او في الترجمة الترفيعة ان اللازم من هذه العبارة
 انه لا يجوز ان يقال في رداءه الا ردان بالهمزة او برداوان بالواو لكن
 المشهور رد ايان بالياء فكان ينبغي ان يقول المصنف والافوحيان
 بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورداها الى الاصل
 الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام وكذا قد تصفحت

في نسخة بخط ابن خلدون

سب

سب الشرف

كتب النقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا في انما حكم
 باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضوي من انه قد قلب المبدلة من اصل
 ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل او او ياء **ويحذف** نونه اى
 التثنية **للاضافة** اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام السين
 يوجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
 فيتناهي **وحذف** تاء **التأنيث** التي قياسها ان لا يحذف عن آخر
 المثني كشجرتان وثمرتان في **خصيتان** **والبيان** على خلاف القياس
 مع جواز اثباتها فيها على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيها ان كل واحد
 من **الخصيتين** والاليتين لما اشتد اتصالها بالآخرى بحيث لا يمكن الاتصاف
 بها بدونها صار بمنزلة المفردة تاء **التأنيث** لا يقع في حشوه وقيل
 خصي والى مستعلا ومالعتان في **خصية** والية وان كانت
 استعمالا منها ولما كان حذف السين قاعدة مستمرة اتي في بيانها
 بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء **التأنيث** الذي ليس
 له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصية فلما اتي في بيانها
 بالفعل **المجموع** **ما دل** اى اسم دل على جملة **احاد** مقصودة اى تتعلق
 بها القصد في ضمن ذلك الاسم **بحروف** مفردة اى بحروف هي مادة
 مفردة الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون
 تلك الحروف متباعدة بتغير ما يجب الصورة اما بزيادة او نقصان
 او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجاء في قوله بحروف

الخصية واحدة المضي وذلك لخصية بكسر الهمزة وتحت
 خصية بالفتح والواو والسين حصة بالفتح والسين حصة بالفتح
 والواو والسين حصة بالفتح والسين حصة بالفتح والسين حصة بالفتح

راجع

قبل الالف على ما كان عليه **مفتوحاً** ولم يغير ليدل الفتحه على الالف مثل
مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر فان اصلهما
 مصطفون ومصطفين قلبت الياء الفاعل تحركها وانفتح ما قبلها وحذفت
 الالف لالتقاء الساكنين **وشروط** اي شرط اسم الذي اريد جمعته جمع الصحيح
 المذكور يعني شرط صحة جمعيته ان كان ذلك الاسم اسماً اي اسماً محضاً
 من غير معنى وصفية فيه **فمذكر علم** اي فكونه مذكراً علماً **يسقط** من حيث
 شتماء لام من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجمع
 لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى للاشرف
 للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او اثنان كالمرة او واحد كواحد عوج للغير
 المذكور لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة او مقدر
 لينجرح عنه نحو طاحي فانه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان
 فانهم اجازوا اطلقون بسكون اللام وابن كيسان بغنيتها ويدخل فيه
 نحو دورقاه وسلمي سمي جلين فانها يجعلان بالواو والنون اتفاقاً لان
 علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمع بالواو والنون لان
 الممدودة تغلب واقتضى صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف
 ويبقى الفتحه قبلها وآلة عليها وشرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع
 المذكور الصحيح ان كان **صفة** من الصفات غير علم كاسم الفاعل والمفعول
فمذكر يعقل اي له شروط فالشرط الاول كونه مذكراً يعقل لما مر والشرط
 الثاني ان لا يكون ذلك الاسم صفة **افعال فعلاً** اي مذكراً غير مستوفى

اي اشارة الى ان المذكر العلم هو اللفظ
 فوصفه بالعقل وصف له كمال مدلوله
 عصام

صيغة

صيغة الصيغة الكاين ذلك الاسم اي بما مع المؤنث بل يكون المذكر على
 صيغة افعال والمؤنث على صيغة فعلاً **مثل حمراء** للفرق بينه وبين
 افعال التفضيل كما فضلون ولم يعكس لان معنى الصيغة في افعال
 التفضيل كما مل دلالة على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك
 الاسم **فعلان فعلي** اي مذكراً غير مستوفى تلك الصيغة مع المؤنث
 بل يكون المذكر على صيغة فعلاً والمؤنث على صيغة فعلي **مثل سكر**
سكري فانه لا يقال فيه سكران للفرق بينه وبين فعلاً وفعلانة
 كندمانون ولم يعكس لان فعلاً فعلانة اصل في الفرق بين المذكر
 والمؤنث لانه فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم
 المذكور مذكراً **مستوفياً** اي في هذه الصيغة بتاويل الوصف مع
المؤنث مثل حرج وصبور يقال رجل حرج وصبور وامرأة حرج وصبور
 فلا يجمع بالواو والنون ولا بالالف التاء فانه لا لم يختص بالمذكر
 والمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعاً مخصوصاً باحد مما بل المناسب
 يجمع جمعاً مستوفياً فيه مثل حرجي وصبري والشرط الخامس ان
 لا يكون الاسم المذكور متلبساً بتاء التانيث **مثل علامة** لكرامة اجتماع
 صيغة جمع المذكور وتاء التانيث ولو حذفت التاء لزم اللبس
نونه اي نون الجمع **بالإضافة** لما مر في التشبيه وقد شذخونين بكسر
 السين جمع سنة بغنيتها **وارضين** بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع
 بسكونها وانما حكم بشذوذها لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونها

ان يقال
 ان التاء في
 المؤنث هي
 التانيث
 والواو في
 المذكر هي
 التانيث
 والالف في
 المذكر هي
 التانيث
 والواو في
 المذكر هي
 التانيث

صفة او علما وقد اخرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت
قاعدة كلية اخبرتها من التثنية ومنها سنين وامثاله وابقى بعضها
على التثنية ومنها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليراجع اليه
والمؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث **المحق** اى جمع لمحق **آخذه** اى اخذ مفرد
الف و**ماء** و**شرطه** اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرد صفة
وله اى لذلك المفرد مذكرا فان يكون مذكرا اى مذكرا ذلك المفرد وجمع
بالواو والنون لئلا يلزم مرزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرد
مذكرا جمع بالواو والنون فان لا يكون اى بشرط صحته جمعته ان لا يكون
مجردا عن ماء التانيث كما يفيض لانه يقال في جمع خائضة خائضات
فلو قيل في جمع خائض ايضا خائضات لزم الالباس والاعطف على قوله
ان كانت صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا
الجمع مطلقا اى من غير اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع
طلحة وزينب في شرح الرضوي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان
المؤنث بناء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها
غير حقيقي لا يطردها فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات
والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر
العلامة جمع التفسير **بالتغير** اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفس الامر
الداخله فيه كما هو المتبادر فلا يستقص جمع السلاطة لتغير بناء واحده
الحروف الخارجة الزائدة وايضا المتبادر من تغيره يكون لحصول الجمع

فلا يتقضى ايضا بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمع
واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد ومن حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما لاها مية
المقدمة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا **كرجال وازواج**
او اعتبارا بأكفالك كما مر **وجمع القلة** وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة
وما بينهما **افعل** اي جمع يكون على وزن افعل كافلس جمع فليس **وافعال**
اي جمع يكون على وزن افعال كافراس على هذا القيس معنى البواقي **وافعله**
كأرغفة جمع أرغيف **وفعله** كغلمة جمع غلام **والجمع الصحيح** مذكرا كان
مكسرين او مؤنثا مكسلا وفي شرح الرضی ان الظاهر انها اي جمع
لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلي لهما **واما عدد ذلك**
المذكور من الاوزان والجمع **الصحيح جمع كثره** يطلق على ما فوق العشرة
الى ما لا نهاية له وقد يستعار احداهما للاخر مع وجود ذلك الآخر كقوله
ثلثة فزود مع وجود اقراء **المصدر اسم المحدث** يعني بالمحدث معنى
ثامنا بغيره سواء كان صدر عنه كالضرب والمشى او لم يصدر كالطول والقصر
الحكاية على الفعل والمراد بجزايه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل
منه تأكيد له او بيان النوع او عدده مثل جلست جلوسا وجلت جلوسا
فمثل القادريه والعالمية ومثل لياله وديكاليه تمام شيق الفعل من
لا يكون مصدرا وان كان الاخير ان مفعولا مطلقا **وهو اي المصدر من**
الثلاثي المجرد سماع اي سماعي ويرتقى عدده الى اثنين وثلثين كما بين في

12

كتب التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي المجرى يعني الثلاثي المزيد فيه والرابع المجرى
والمزيد فيه قياس اي قياسي كما تقول كل ما كان ما ضيه على افعل فصدره على
افعال وكل ما كان ما ضيه على استفعل فصدره على استفعال مثل اخرج اخرج
واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر
بالقطع عمل فعل المشتق منه حال كونه ما ضيا كخو اعجبني ضرب زيد عمر انس
وحال كونه غيره اي غير ما ضي مستقبلا كان او حالا كخو اعجبني اكرام عمر وخاله
عذا والآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلهذا
لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول **الم يكن مفعولا مطلقا** يعني
عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا فانه
اذا كان مفعولا مطلقا فسبحي حكمه **ولا يتقدم معموله** اي معمول المصدر عليه
لكونه بتقدير الفعل مع ان وشئ مما في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمر
ضرب زيد **ولا يصح** اي معموله فيه اذ يكون الظرف معمول مالم يسم فاعلا لانه
لو اضم فيه لا ضم في المشتق والجمع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيين
والجمعين نظر الى المصدر والفاعل لما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في
الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذوف
المصدر فانه في نفسه تثنية وجمعا ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم
فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار فيه
الاستتار على حدة ليخرج مثل ضرب زيد حاصل اذا كان تابيا **ولا يلزم ذكر الفاعل**
اي فاعل المصدر لا مضمرا ولا مظهرا كخو اعجبني ضرب زيد لان النسبة الى فاعل

غير مأخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافة الى الفاعل مع ان
اعماله منوئا اولى لانه اقوى مشبهة للفعل لكونه نكرة كخو قوله يعش
ولو لا دفع الله الناس قد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان
او ظرفا او مفعولا على قلة بالنسبة الى الفاعل كخو ضرب اللص الجلاذ
وضربه ضرب التاديب يوم الجمعة واعماله اي اعمال المصدر متلبسا
اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدرا بان الفعل فكما لا يدخل لام التعريف
على ان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان
على ذلك المصدر المقدرة ولكن يجوز ذلك على قلة فرقا بين شئ وبين
المقدرة قيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا في
فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كخو لا يحب الله الجهر بالسوء
فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا خرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف
مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا كخو ضربت ضربا زيدا او محذوفا
غير لازم كخو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا منه
اي من الفعل وهو ما كان حذف فعلا لازما كخو سقياله وشكراله وحمداله
فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل لاصاله وعمل المصدر للنبات
وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمل للبدلية ففي قوله وجها وجها واما فصل
بين سمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان آية الجمل المعترضة

مفعول بغير صريح

الحال اسم الفاعل

بيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر واظهر فلو
اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء **اسم الفاعل ما اشتق**
اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا لذلك الاسم لمن قام اي الفعل
به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لا قام به الفعل كان اولي لان ما حمل
امرؤ يذكر بلفظة ما ولعله قصد التغليب بمعنى **الحدوث** يعني بالحدوث والتحدث
وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة الثلاثة قال الحق في شرح قوله ما
من فعل يدخل فيه الحدود وغيرها من اسم المفعول والصفة المشبهة
ذلك قوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن
قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان
تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه
بانه ليس لمن قام به والحق ذلك لان المبادر من قوله ما اشتق لمن قام
ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
غير زيادة ونقص فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع
اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام
الفعل مع الزيادة فيقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع
لمن قام به الفعل مع الزيادة على الاصل الفعل وخالف اكثر الشارحين
المصنف واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به
لاسم التفضيل ولم ينسبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما عرفت

الشيء لا يشترط ان يقع في

ع

فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل مع الزيادة ويجوز ان صيغة
المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلزم ذلك ويدل
عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام
اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد على فاعل كضارب قائل وما شئ اكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي
لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو صفة مشبهة
او فعل التفضيل وصيغة المبالغة كحسن واحسن ومضارب وصيغة
اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل ومن غيره ثلاثيات
فيه اورباغيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بيم اي مع ييم
مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة
مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر وان لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر
في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو **مدخل** فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة **ومستغفر** فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة ولو لم
متفاعل مقام مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا
مذكورا فكما يكون لكل من تسمى الميم مثال يكون لكل من تسمى الكسر ايضا
مثال **ويعل** اي اسم الفاعل **عمل فاعل** فان كان فعلا لازما يكون هو ايضا لازما
ويعمل عمل فعلا لازما وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى مفعولين كان هو ايضا كذلك وكما
ان فعلا متعديا الى الطرفين والحال المصدر والمفعول والمفعول معه وسائر

الفضلات كذلك هو يتعدى اليها بشرط معنى الحال والاستقبال اي يعمل
 اسم الفاعل حال كونه ملتبساً بشرط اي بشئ بشرط عمله به من معنى هو زمان
 الحال والاستقبال فلاضافاً بياناً وانما بشرط احد عمالان عمله يشبه
 المضارع فيلزم ان لا يخالف في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمر الآن او
 والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقاً او حكاية كقولنا
 وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضياً كقولنا
 المراد حكاية الحال ومعناه ان يفقد المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي
 كانه موجود في ذلك الزمان او يفقد ذلك الزمان كانه موجود الآن بشرط
 الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصرف به وهو مبتدأ
 او الموصول او الموصوف او ذو الحال لتقوى فيه جهة الفعل من كونه
 الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
 ابوه وجاء زيد ركباً فرسه او اعتماداً على الهمزة الاستفهامية ونحو ما
 من الفاظ الاستفهام او ما ان فيه ونحو ما من حروف النفي كذا وان
 لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فاذا دبرها شبره للفعل نحو اقام
 زيد واقام الزيدان وما قام زيد وما قام الزيدان فان كان اسم الفاعل
 المتعدي للماضي اي للزمان كما بالاستقبال وفي ضمن الاستمرار وازيد
 مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي
 معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو اس
 خلافاً للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده سواء

انما يتعدى الى صاحبه بشرط

كان بمعنى الماضي او الحال والاستقبال فيجوز ان يكون منصوباً على
 وعلى تقدير اضافة لم يست اضافة معنوية لانهما عنده من قبيل اضافة
 الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه
 بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر
 غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل متعدي اي فان اضافة بفعل متعدي
 الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما ليس فدرهما منصوباً على المتعدي
 فانه لما قيل معطي عمرو وقيل ما اعطاه ففعل درهما اي اعطاه درهما فان
 اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع لازمة تقول مررت
 بالضارب ابوه زيد امس كل تقول مررت بالضارب ابوه زيد الآن او
 لانه فعل بالحقيقة ج عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكرانهم اذ
 اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغير صيغته الى صيغة اخرى
 بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضرب
 وضروب ومضارب بمعنى كثير الضرب وعلم بمعنى كثير العلم وخذير بمعنى كثير
 الحذر مثل اي مثل اسم الفاعل في العمل واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير
 ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل اما اذا كانت داخله
 فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل
 اسم الفاعل اذ لم يكن للمبالغة نحو زيد ضارب ابوه عمر الآن او غدا او مررت
 بزيد الضارب عمر الآن او غدا او امس وفيه من معنى المبالغة ثابته
 ما فات من المشابهة اللفظية والمشتق من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة

يقوم اذ كان كسرهما متجاهاً

تدبر ان معنى المبالغة كازادة التفضيل كقولنا
 ضرباً عن شدة الفعل فكيف يكون جائزاً
 لفظاً والمشتبه اللفظية
 عماد

مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة المفعول
 ايضا لزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشتركة به وكون عملها
 لها بها اياه فيما ذكر **كس** وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا
 اي من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت فلما معنى لا اشتراط فيها واما
 اشتراط الاعمال فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يأتي فيها لان
 اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اي جعلها
 قسما قسما دينا حكم كل قسم ويستعمل كل قسم مسألة لانه يسأل عن
 حكمه ويبحث عنه ان يكون **الصفة** ملتبسة باللام او مجردة عنها وعلى
 كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او مجردة عنها اي
 اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة
 والمعمول اي معمول الصفة المشتركة في كل واحد من هذه الاقسام
 مرفوع مارة ومنصوب مارة ومجرور اجزى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها
 ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلاثة التي للمعمول حيث
 الاعراب في الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع في المعمول على **الفاعلية** اي
 على فاعلية للصفة المشتركة والنصب على التشبيه اي تشبيه معمول
المفعول في المعمول المرفوعة وعلى التمييز اي جعل معمول الصفة تمييزا في المعمول
 النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون
 تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشافعي
 الرضى والاولى التفصيل **والجرح** في المعمول على **الاضافة** اي اضافة الصفة

وهو التقسيم على التشبيه بالمفعول
 في المعرفة وعلى التمييز في النكرة

اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة جزئية قولنا **حسن**
وجه يتوون الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول
 التنوين وجوهه بالاضافة فهذا التركيب **ثلاثة** اي ثلاثة امثلة من الامثلة
 المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً
 ونصباً وجراً **وكذلك** اي مثل هذا التركيب كونه امثلة **ثلاثة** **حسن الوجه**
 بالوجه المذكورة **وحسن وجه** عطف على حسن الوجه اي هو ايضا بالوجه
 المذكورة امثلة **ثلاثة** **الحسن وجه** باذخال اللام على الصفة ورفع وجهه
 بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وجرة بالاضافة وانما غير الاسماء
 بترك العاطف اشارة الى انه شرع في قسم آخر من الصفة المشتركة
 لان الامثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات
 اللام **الحسن الوجه** بالوجه **الثلاثة** **الحسن وجه** ايضا بهذه الوجوه وانما قدم
 الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم المسائل على الصفة المجردة لان
 مفهوم الاول وجودي والثاني عددي وعكس الترتيب في تفصيلها لان
 اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فيه وسائر
 الاقسام صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسما منها ممتنع كما
 قال **اثان** منها اي من تلك الاقسام **ممتنع** احدهما ان يكون الصفة
 باللام مضافة الى معمولها المضى الى ضمير الموصوف بواسطة او غير
 مثل **الحسن وجه** **الحسن وجه** فعلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة
 لان الخفة في الصفة المشتركة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجه

بالإضافة أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة أو بما أضيف إليه
 الفاعل واستناره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام وكذا
 معاً ولا خفة فيه بواحد منها وثانيهما أن يكون الصفة باللام مضافة إلى مفعولها
 المجردة عن اللام مثل **الحسن وجه** ووجه غلام لأن إضافة الحسن وجه
 وأن افادة التخفيف بحذف الضمير واستناره في الصفة كقولهم لم
 لأن إضافة المعرفة إلى النكرة وأن كانت لفظة مفيدة للتخفيف لكنها
 في الصورة تشبه عكس المعهود من الإضافة **واختلف** في صورة كانت
 الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة إلى مفعولها المضاف إلى ضمير الموصوف مثل
حسن وجهه فيبويه وجميع البصريين يجوزونها على تبحر في صورة تشبه
 الكوفيين يجوزونها بلا تبحر في السعة وجه الاستقباح أنهم إنما ارتكبوها ^{مضافة}
 لقصد التخفيف فيقتضي الحال أن يبلغ أقصى أمكن منه ويقع أن يقتصر
 على أن يكون التخفيفين أعني حذف التنوين ولا ينقض لا عظمها مع أمكانه
 حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي أجازها بلا تبحر
 النظر إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين **والبواقي**
 من الأقسام الثمانية عشر خرجت من الأقسام الثلاثة المذكورة وهي ^{عشرة}
 قسمًا **ما كان فيه ضمير واحد** منها أي من تلك البواقي أما في الصفة وهي
 أقسام **الحسن الوجه** بنصب المفعول **الحسن الوجه** بحركة وجه حسن الوجه
 وجه حسن الوجه بحركة الحسن وجه حسن وجه حسن وجه بحركة وجه حسن
 المفعول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيها ومما قسمها والمجموع تسعة

حسن

أحسن لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان **وما كان فيه**
ضمير **ان** أحدهما في الصفة والآخر في المفعول مثل حسن وجهه وحسن وجهه
 بنصبه فيها وهو **حسنا** لا شتماله على الضمير المحتاج إليه غير **أحسن**
 لا شتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة **والا ضمير فيه** منها وهو أربعة أقسام
 الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيها **فبحر** لعدم
 الرابطة بالموصوف لفظاً ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهور
 في المفعول احتج إلى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال **ومتى رفعت** مفعول الصفة
 بها فلا ضمير فيها أي في الصفة لأن معمولها ج فاعلها فلو كان فيها ضمير لم يزم تعدد
 فهي أي تلك الصفة **كالفعل** فكما أن الفعل لاثنين ولا يجمع بتشبيه فاعله الظن
 وجمعه كذلك تلك الصفة لاثنين ولا يجمع بتشبيه معمولها وجمعه **والا** أي أن لم
 معمول الصفة بها بل تنصب وتجرف فيها **ضمير الموصوف** ليكون فاعلاً فتثبتت انت
الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجهه أو حسنة وجهها **وتثنى**
 أي تلك الصفة إذا كان الموصوف تثنى مثل الزيدان حسنا وجهه وحسنا
 وجهها وتجمع أيضاً الصفة إذا كان الموصوف جمعاً الزيدون حسوا وجهه وحسونا
 وجهها **واسم الفاعل والمفعول غير المتعديين** أي اسم الفاعل الغير المتعدي إلى
 مفعول واسم المفعول الغير المتعدي أيضاً إلى مفعول اشتقاقه من الفعل المتعدي
 إلى مفعول واحد فإذا بنى اسم المفعول منه أقيم المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعدي
 إلى مفعول مثل **الصفة المشبهة** في ذلك أي فيما ذكر من الأقسام الثمانية عشر
 فيرفعان الفاعل والمفعول لم يستم فاعله وينصبانها ويضافا إليها تقول
 قائم الابل ومضروب الابل برفع الابل نصبه وجره وإذا كانا متعديين

لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا قلنا مثلاً زيد
ضارباً بابه وزيد معطى اياه لم يعلم ان اياه في المثال الاول مفعول الضارب
فاعل نصب تشبيهاً بالمفعول في المثال الثاني انه مفعول ثانٍ لمعطى او مفعول
اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيهاً بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثال
الصفة المشبهة المنسوبة تقول تقول زيد يمتلي الاب مرفوعاً منصوباً ومجوزاً
اسم التفضيل مشتق اي اسم اشتق من فعل اي حديث **لموصوف** قام به
الفعل او وقع عليه والتعظيم لقصد شمول تسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفعل
ما جاء للمفعول **زيادة على غيره** في اصل ذلك الفعل والباء في قوله زيادة اما
لغير الموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف
متلبس بتلك الزيادة فقولنا ما اشتق من فعل شمل جميع المشتقات وقوله
لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات
برهنة ولا ابراهيم في تلك الاسماء وقوله زيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة **وهو** اي اسم التفضيل من حيث صيغة **افعل** المذكور
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خبر وشتر لكونهما في الاصل اخيراً
واشتر تحففتا بالمحذوف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل **شرطه ان**
ينبغي اي اسم التفضيل من حيث ثلاثي لا رباعي مجزئ ولا مزيد فيه **ليمكن البناء**
اي بناء الفعل وفعل منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد مع المحافظة
على تمام حروفه متغذراً لان هذه الصيغة لاتسع الزيادة على ثلثة احرف ومع
بعض يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجزئ او

بحث اسم التفضيل

فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجزئ او بعض حروف
رباعي مجزئ كلها اصول او تكون من حروف المزيدية اما من اصول او من زائده
او متمزجا منها فلا يبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى **ليس بلون** اي من
ثلاثي مجزئ ليس بلون **ولا عيب** ظاهر اي **لان** منها اشتق **افعل** غيره
اي لغير اسم التفضيل كاحمر واور فلواشتق اسم التفضيل ايضاً منها لا التباس
المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان
الصفة مقدم بناءً على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما لا يدل على بروت
مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة والاول
موافقة الوضع الطبع **مثل زيد افضل الناس** فان افضل اشتق من ثلاثي مجزئ
ليس بلون ولا عيب وهو الفضل **فان قصد غيره** اي غير الثلاثي المجزئ بان
ان يدل على ان لا احد زيادة فيه على غيره **توصل اليه** اي الى غير الثلاثي المجزئ
باشد وكخوه مثل اشد منه استخراجا مثال للثلاثي المزيدية واكثر باضاً
مثال للون **وعلى** مثال للعب حيث قيدنا العيب بالظاهر لا يرد كخوه
وابله ولكن يرد عليه انه صحيح على هذا التقدير اشتقاق الحق على معنى التفضيل
فانه لا فرق بين الجهل والبلاهة والحق ولكنهم حكموا بشد وذه في كوا الحق
من ابن هبقة والجواب بان المراد بالحق ما يبدو من اثر البلاهة في الظاهر
كما حكى عن ابن هبقة من تعليق خرافات وعظام وضيوط على عنقه
وهو ذو لحيته طويلة فسئل عن ذلك فقال لا عرف بحافني الاصل وتقلد
ذات ليلية اخوه بقلاده فلم ياصبح قال يا اخي انت انتا فمن انا فقيشاً بنية

من حق ابن بنته فانه يقتضي جواز اشتقاق الحق من حق لا يكون بهذا
النظر موقفاً وان يكون اشتقاق اهل و ابله من يكون انا رجله و بلايته
ظاهرة على السبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل ولا مجنون والشارح الرضى
عنه الحق من قيل ابله حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان العيوب الظاهرة
فان الباطنة بيني منها افعال التفضيل نحو فلان ابله من فلان وحق وقيل
اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل اي للمفعول فانه لو اشتق
لكل منها قياساً مطرداً لكثرة الالتباس فاقصر واعلى الاشرف قد جاء للمفعول
على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورة والنوم
لمن هو اشد ملوثة وعلى هذا قياس اشغل واشهر واعرف يستعمل اي كم
التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او بمن او اللام على
سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وصفه لتفضيل شئ على
غيره فلا بد فيه من ذكر غير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهراً
وامام اللام فهو في حكم المذكور ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعين المفضل
مذكور قبل لفظاً او حكماً كما اذا اطلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الا
اي الشخص الذي قلت انه افضل من زيد وعمرو فعلى هذا لا يكون اللام في افعال
التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافاً نحو زيد افضل ان اس اوس
نحو زيد افضل من عمرو او مفعلاً باللام نحو زيد افضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين
منها نحو زيد افضل من عمرو والا يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله
بالاكثر منهم حصي واما الغرة لكثرة ثقل من فيه ليست تفضيل بل للثقل

باعتبار زيادة

اي است من بينهم بالاكثر حصي ولا يجوز خلوة عن الكل اي لغوات النوض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثل ان
هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شئ
فاذا اضيف اي اسم التفضيل فله معنيان احدهما هو الاكثر ان يقصد به
الزيادة اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة به على من اضيف اليه اي على ما
اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققة في ضمن بعضهم والا يلزم تفضيل
الشئ على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعال تفضيل
الشئ على غيره فالاولى ذكر المفضل في شرط في استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضاً منهم واخلافهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجاً
عنهم بحسب الازادة لان المقصود من استعماله هذا تفضيل موصوفه على
في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من شاركه في هذا
النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوة لزوجهم اي اخوة
الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي تاني معيية
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاد اليه وحده يعني
اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه
كما يضاهي الصنف نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا
كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم
كقولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش
وان تضيفه الى جماعة من حيث ليس داخل فيهم كقولك يوسف احسن اخوة

بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لا الخطاطر شبهتها عن رتبة
 اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل
 زيد ضارب عمرا واما اشتراط ان يكون ذلك المستب مشتملا كالمفضل من وجه
 مفضلا عليه من وجه بعد اتحادها بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رأيت رجلا
 احسن كل عين من كل عين زيد فانها مختلفان بالذات بخلاف الكل
 الملموظ مطلقا المقيد بآلة هذا وبارة بذلك فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار
 ولما بقي على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل
 عليه ليس هو اخر اوجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيوضح فائدة واما
 اشتراط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل
 ويعمل عمله واما قلنا انه عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل لانه اي احسن
 في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل فعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه
 العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن
 لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة
 فيفيد انه ليس حسن كل عين رجل ايداع كل عين زيد فيبقى اصل
 كل عين رجل مقيما الى زيد اما بان ساويه او بان يكون دونه والساوية
 باباء مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل واحد الكل دون
 في عين زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وانما هما ان يجعل احسن
 قبل تليط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلزم المدح
 نفي اصل احسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيما الى حسن زيد ايتا

بساوية

بالمساواة او كونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى
 الى ما رأيت رجلا احسن في عينه الكل حسن في عين زيد فاستغنى المساواة
 والزيادة بالطريق الاول لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد نفي المساواة
 نفي الزيادة ايضا لان في الزيادة على شئ ما يساويه مع زيادة فيصيح ان يقصد
 به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزيادة فاستغنى الزيادة ايضا فتحصل
 من جميع ذلك ان حسن كل عين رجل دون حسن كل عين زيد ذلك
 كمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضيه
 جواز اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رأيت رجلا افضل
 ابوه من زيد جازا كما جاز في المثال المذكور قلت فرق بين المثالين
 فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل
 في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي
 صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال الكمية ولم
 له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأيت رجلا افضل ابوه من زيد
 فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيل
 فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز علمه في المظهر مع انهم لو
 رفعوا احسن بالخبرية والكل بالابدية فاصلا بين احسن ومعمولا اي
 عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول
 قوله منه في عين زيد باجتنبي وهو الكل اذ كل ليس معمولا من هذه الهيئة
 لا يجوز تحلله بينه وبين معمولا من هذه الهيئة ولا يخرج من الاجنبية

ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر العامل بالحقيقة ^{الابتداء} مع
 لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبين اجنبيا فانه
 من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم وله منه في عين زيد على الكحل لم
 يلزم الفصل بين احسن ومعمول من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه
 تعقيد ركبت كذا الوصل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل في
 هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركازة وتعقيد يوضع انما اليك من قبل
 العبارة المشهورة الواردة في ادب مثل هذا المقصود والكلام فيها ولما قرر مسئلة
 الكحل بين شرائطها وما عثر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان
 اراد ان ينبه على ان التبعينها غير مخصص فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
 اخضر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا الترتيب الى ما انشده
 سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة وتطبيق بعض هذه القواعد
 عليه فقال **ولكن ان تقول ما رايت رجلا احسن في عين الكحل من عين زيد**
 باقائه من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخضر منه بمقدار ضمير منه
 وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين والكتفي بمن زيد كان اخضر مع
 ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان
 اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون
 من قبل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعد الكحل **فان قدمت على اسم التفضيل**
ذكر العين التي كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن
فيها الكحل كان اصلا ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في عين زيد فلما

انقرب عبارة عن معنى الكلام على وجه
 يستلزم المطلوب

ذكر

ذكر عين زيد مقدا عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتعديره ما رايت عينا مماثلة
 لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد ونقول معناه ما رايت
 عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيره ما يلزم من هذا على البلغ
 وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليست في عين غيره وانما جازت هذه القصة
 وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت الفعل بالابتداء لانها فرع الاول ولا
 من التفضيلية مع مجرور بمقدرة فيها ايضا كما ذكرنا **مثلا ولا اري منصوب**
 على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد نحو قولنا يا فلان قول
 الشاع وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك
 موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو من
 مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه مقام بيان الاختصار في المذكور اول الكلام
 البيت مع ما يليه مرت على وادي السباع ولا اري **كوادي السباع عين**
بظلم وادياه اقل به ركب اقوة ثمانية واخوف الاما في اندسارها
 كما اصل لا اري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع فقدم وادي السباع
 واستغنى عن ذكره ثانيا اركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص بالركبي
 الا بول الثانية من اي اواني كالنجية من حيي او حي وهو المكث و
 الثاني وساريا من السري وهو السير في الليل فقوله اري اما من روية
 البصر او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعول له وكوادي السباع
 حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول وكوادي السباع مفعول
 الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف

ما حمل معنى السباع في قوله وادياه اقل به ركب
 من قوله وادياه اقل به ركب منهم في وادي السباع
 من كل واديات وقاية السباع

والواو في ولا اري اما اعتراضية او حالية واقل صفة واذا جار في به
متعلق باقل والمجرور عايد الى واذا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له
وتائية تميز عن نسبة اقل الى ركب منصوب على المصدرية اي اتيان
تائية واخوف عطف على اقل وهو معنى المفعول السند الى ضمير واذا والمعنى
واذا اقل به ركب منهم بوادي السباع واخوف منه وما في ما وفي مصدرية
وساير اي ركبا سايرا مفعول في المستثنى مفعول اي واذا اقل واخوف
في كل وقت الا وقت وقاية الله سايرا تقول مررت على واد منسوب
الى السباع لكثرة فيها والحال اني لا اري مثل وادي السباع حين احاط
بالظلام واذا يكون توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع
ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع في كل وقت الا وقت
وقاية الله تعالى سبحانه ركبا سايرا سايرا بالليل في عين الاوقات المخافت
ولو عبرت بالعبارة الاولى لقلت ولا اري واذا اقل به ركب اتوه مينة
بوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت ولا اري واذا اقل
به ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المص الكلمة الى اقسامها
الثلاثة على وجه علم من دليل الاختصاص قد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت التوبة الى مباحث الفعل
لكم الطريقة وصدر بتعريفه فقال **الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى**
كائن في نفسه اي في نفس ما دل على الكلمة والمراد يكون المعنى في
الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلالها بالمفهومية

سبب الفعل

ويمكن ارجاع ضمير في نفسه الى المعنى وحيث يكون المراد يكون المعنى في نفسه
استقلالها بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى
امر واحد هو استقلالها بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه المحصر ارجاع الضمير
الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث
الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ولا شك ان
النسبة الى فاعل ما معنى حرفي هوالة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية
فالمفرد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالافتقار
بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل
اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن النضمي فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا
بالمفهومية **مقرن** وضعنا **باجد الازمنة الثلاثة** في الفهم عن لفظ الدال على
فهو صفة بعد صفة للمعنى يخرج به الاسم عن حد الفعل ويقول وضعنا **باجد**
الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غير كما سبق ودخل فيه الافعال
المستلحة عن الزمان نحو عسى وكا ولا اقران معناه ما به بحسب الوضع ويصدق
على المضارع انه اقرب باجد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقرن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشراك من تعدد الوضع **ومن خواصه**
اي خواص الفعل **دخول** لانها انما يستعمل لتعريب الماضي الى الحال او **دخول**
الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لا يتحقق الا في الفعل **دخول السنين** **سوف**
لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوانم
لانها وضعت اما لنفي الفعل كلف ولما او لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلف

او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا
 في الفعل **الموقوت** **تاء التانيث** عطف على دخول قد وانما خضع لموقوت ^{التانيث} تاء
 لانها بدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بما له فاعل الصفا استغنت
 بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم
 اختص بالفعل **كانه** حال عن تاء التانيث احرار عن المتحركة لاختصاصها
 بالاسم **لموقوت** **فعلت** اراد بموقوتها فعلت الضمائر المتصلة البارزة
 المتحركة المرفوعة فيدخل فيها تاء فعلت ايضا وذلك لان ضمير الفاعل لا يلحق
 الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروجه وخطه وروعه بمنع
 احد نوعي الضمير تحزرا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وحقن البارز
 بالمنع لان المستكن اخف واخضر فهو بالتعميم اليق واجد **الماضي** ما
 دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل**
زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية واثنية تكون بين اجزاء الزمان فان
 تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان
 فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقول ما دل على زمان شامل لجميع الافعال
 وقوله قبل ما نكسج ما عداه والمراد بالوصول الفعل فلا ينتقض منع الحد
 بمثل اسر بالذلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منه بل يضرب وجموعه
 بان ضربت ضربت **مبنى على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي
 مبنى على الفتح لفظا نحو ضربا وتعدرا نحو رمي اما الباء على الحركة
 دون السكون الذي هو الاصل في المبني فلما بهت المضارع في وقوعه

مبنى الماضي

مفع

موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب شرطا وجزا نقول ان ضربي
 ضربك في موضع ان نظري اضربك تاء الفتح فلكونه اخف الحركات
 مع غير الضمير المرفوع **المنحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا
 كراهية اجتماع اربع حركات فيما هو كالجملة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
 بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمنحرك احرار عن مثل ضربا فانه ايضا مبنى
 الفتح ومع غير الواو فانه يضم معها لجانستها لفظا كضربوا وتعدروا
المضارع ما شبه اي فعل شبه الاسم **باجد حروف تانيث** اي حال كونه
 متلبا باحد حروف تانيث في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة تانيث
 وهذه المشابهة انما يكون **لوقوعه** اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين زمان في الحال
 والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين الكما المتعددة **وتخصيصه**
 بالجر عطف على وقوعه اي وقوع تلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل **مشتركا**
 ولتخصيصه بواحد من زمان في الحال والاستقبال يعني الاستقبال **بالتين** فانه
 للاستقبال القريب **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يخص
 باحدى معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم
 مضارعا الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كما
 كالا شبيه بين ارتضعا من ضرع واحد فها اخوان رضاعا فالهجرة من تلك الحروف
 الاربعة **للتكلم** مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اضرب **والنون** له اي للتكلم المفرد
 ان كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نظرت كأنها ما خوذ ان
 من انما ونحن **والتاء للمخاطبة** واحدا كان او مؤنثا او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا

مطلب المضارع
 انظر في اوله

٤

والمؤنث الواحدة والمؤنثان غيبة أي حال كون المؤنث غائبات أدنى
 والياء للغائب غيرهما أي غير القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث و
 مقوله غيرهما أي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لانه
 وأن لم يصير بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن التكملة البقرة فهو
 قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال هو الأولي لموافقة السابق **وحد**
المضارع مضمومة في الرابع أي فيما كان ماضية على أربعة أحرف أصلية
 كيد خرج أو لا يخرج ومفتوحة فيما سواه أي فيما سوى ماضية على أربعة أحرف
 مثل تخرج وبسخر وكوما ولا يعرب من الفعل غيره أي غير المضارع
 لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وإنما يعرب المضارع
 صح أن يتعلق به قوله **إذا لم يتصل به نون توكيد ثقيلة كانت وخفيفة**
ولان نون جمع مؤنث لانه إذا اتصل به أحدهما يكون مبنيا لان نون ^{التاكيد}
 لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في
 وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة ولان نون جمع
 المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها ساكنًا لما يشابهتها نون
 جمع المؤنث في الساكن فلا يقبل الاعراب **واعا به رفع ونصب يشارك**
 الاسم فيها **وجزم مختص** به كالجزم بالاسم فالصحيح وهو عند النحاة ما لم يكن
 حرف الأخير حرف علة **الجر** وعن ضمير بارز مرفوع متصل **للتثنية** مذكرا
 كان وموثنا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكور مثل يضربون وتضربون
والمؤنث مثل يضرب وتضرب والمخاطب **المؤنث** مثل تضربين فخذ اربع

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد
 وآله الطيبين الطاهرين
 أجمعين

صبيغ يضرب في الواحد الغائب المذكور وتضرب في الموصفين في الواحد المخاطب
 المذكور وفي الواحد الغائب المؤنث وأضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم
 مع الغير **بالضمة** حال الرفع **والفتحة** حال النصب **لفظا** أي حال كون الضمة
 والفتحة لفظيتين **والسكون** في حال الجزم **مثل يضرب** لن يضرب لم
 والمضارع **المتصل به ذلك** أي الضمير البارز المرفوع وذلك في ضمة
 مواضع **بالتون** حالة الرفع **وظفها** أي بحذف التون حالتي الجزم والنصب
 فإن النصب فيه تابع للجزم كما أنه في الاسماء تابع للجر **مثل يضربان** و
 تضربان **ويضربون** وتضربون **وتضربين** ولم يضربا ولم يضربا إلى آخره
 المضارع **المقل الآخر بالواو والياء** بالضمة **تقدير** أي حال الرفع لان الضمة
 على الواو والياء ثقيلة تقول يدعوه ويرمى **والفتحة** لفظا في حال النصب **لخفة**
 الفتحة تقول يدعوه ولن يرمى **والحذف** أي بحذف الواو والياء في حال الجزم
 لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يرم ولم يرم
المقل الآخر بالالف بالضمة والفتحة **تقدير** لان الالف لا تقبل الحركة تقول
 يرضى ولن يرضى **والحذف** أي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ولم يرض
 المضارع **أو التجرد عن الفاصلة الجازم** مثل يقوم زيد سواء كان العامل فيه
 التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل
 فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب أي ضارب أو حررت برجل يضرب
 أو رأيت رجلا يضرب إنما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه إذن يكون
 كالاسم فأعطى اسبق أو بالاسم وهو الرفع وذلك مذهب البصريين

واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو ان
يضرب في نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم
الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه
لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا
قائمان الزيدان ويكفيها وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين
واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاجزاء الكلمة وسوف حكم
السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل في الاسم وانما عدل عن الاصل
بحي في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينصب المضارع **بأن**
ولن قال الفراء اصل لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصل لا ان نقصر كائش
في اتي شئ وقال سيبويه انه حرف برأس **واذن** قبل اصل اذن ان خفف
وقبل اصل اذن الظرفية فتون عوضا عن المضاف اليه **وكي** **وبان** مقدرة
بعد حتى نحو سرت حتى او خلتها **وبعد لام** كي نحو سرت لا خلتها **وبعد لام**
الحجود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان انه بعد تام
لان هذه الثلاثة جوار فيمنع دخولها على الفعل الا يجعل مصدرا تقدير
ان المصدرية **وبعد الفاء** نحو زني فاكرك **وبعد الواو** نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن **وبعد واو** لا الزنك او تعطيني حتى فان الواو والفاء
عاطفتان واقعا بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل
مفردا ليكون من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون

المعنى

المعنى في زمني فاكركمك ليكن زيارة منك فاكركم مني اياك وفي لا تأكل
السمك وتشرب اللبن لا يمكن منك اكل السمك وشرب اللبن مع **فان**
التي ينصب به المضارع **مثل اريد ان تحسن** الى مثال النصب بالفتحة
ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم
اذ لم يكن بمعنى الظن **هي ان المخففة من ان المتعقلة** لان المخففة للتحقيق
فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب **ليست**
اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم
وان التي تقع بعد الظن **فيها الوجهان** لان الظن باعتبار دلالة على الوقوع
يلزم ان المخففة الدالة على التحقيق باعتبار عدم اليقين يلزم ان المصدرية
فيصح وقوع كليهما فيجوز في ان التي بعده الوجهان **ولن** **مثل لن ابرح** ومعناه
اي معنى لن **نفي المستقبل** نفيًا مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم يكون في قولها
فلن ابرح الا رض حتى ياذن لي ابي تاتى لان لن يقتضي التأييد وحتى
الاستثناء **واذن** التي ينصب به المضارع اذ لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها
اي لم يكن ما بعدها معمو لا ما قبلها لانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل في ما اعتمد على ما قبلها فصار كأنه سبقها
حكما **وكان** عطف على لم يعتمد اي ينصب به المضارع اذ لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور بعد **مستقبلا** لكونها جواربا وخوارجا
لا يمكن ان لا في الاستقبال فان فقد احد شرطين نحو انا اذن احسن اليك
وكقولك لن تحببك اذن اظنك كاذبا او كلاما كقولك لن تحببك انا

اذن الملك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال سلمت اذن تدخل
 الجنة مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال لقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد
 ظرف الانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله اذن يدخل الجنة خبر
 المبتداء فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما
 كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشارة اليها فيما بين المبتدأ
 والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجه جازان النصب
 بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار
 الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينصب بها المضارع مثل سلمت
 كي اذن الجنة ومعناه السببية اي سببية ما قبلها لما بعد ما كسبية السلام
 لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينصب المضارع بعد ما بتقدير ان اذا
 كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان
 التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي السببية
 اولانها والغاية مثل سلمت حتى اذن الجنة مثال حتى بمعنى كي ولا استقبال
 المضارع بالنظر الى ما قبله بالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى
 اذن البلد مثال حتى بمعنى كي او الى ولا استقبال المضارع بالنظر الى قبله
 بالنظر الى زمان التكلم فيجتمعا ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير
 حتى تغرب الشمس مثال حتى بمعنى كي ولا استقبال ما بعد ما تحقيقا فان
 بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق
 بان يكون هي زمان التكلم بعينه وسبجي مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية

كما تقول كنت سرت اسن حتى اذن البلد فادخل في هذا الموضع حكاية الحال
 الماضية كانت كنت في زمان الدخول ميشت هذه العبارة وحكاية في زمان
 التكلم على كانت ميشت وكما ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا فابقيته على
 ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذا لا يمكن في تقدير ان
 لانها علم الاستقبال كانت اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة
 ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستأنف لان بعد
 بعد ما مبتدأ يكون الفعل بعده خبره ليكون حتى داخله على اسم كما توضع بعضهم
 فيرفع اي بعد حتى لعدم التناصب الجازم وجوب السببية اي كون ما قبلها سببا
 لما بعد ما يحصل الاتصال المعنوي وان فاء الاتصال اللقطة مثل مرض فلان
 حتى لا يرجو ان الان مثال لما اريد الحال تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم
 ومن ثمة اي ومن اجل هذا ينز الامرين اي كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء
 وجوب السببية ما قبلها لما بعد ما امتنع نظر الى الامر الاول الرفع اي رفع ما بعد
 حتى في قولك كان سري حتى اذنها في وقت حصول كان الناقصة في
 هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لاتامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع
 ما بعد ما عما قبلها فبقي الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظر الى الامر
 الثاني انبرت حتى تدخلها لانه لا يكون ما بعد ما خبرا مستأنفا مقطوعا بوقوعه
 وما قبلها سبب لما بعد ما هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
 بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب هو محال وجاز في وقت حصول
 كان التامة كان سري حتى اذنها فان معناه ثبت سري فانا اذنا

ولا فساد فيه وجاز آيتهم **سأرى** حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق
والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب فيتحقق الحصول
فقوله آيتهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سري حتى
لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ
بكذا وجاز في كان سري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا الترتيب
في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله آيتهم سأرى عطف على كان سري
ولا فساد فيه **ولام** كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل **سأرى**
لا دخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة **ولام** المحجود التي ينتصب المضارع
من **لام** تأكيد للتفي بعد التفي لكان لفظا مثل **وما كان الله ليعذبهم** او معنى
كولم يكن ليفعل وهي بضم جارة ولا هذا يقدر ان بعدها فان قيل اذ صار الفعل
بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قبل على حذف المضاف من الاسم اي
ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان ذات تعذيبهم او على تأويل المصدر
باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم **والفاء** التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
تقدير ان بعدها لانها انتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية
ما قبلها لا بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتخصيص على السببية حيث
يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها
وان ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليعقد بتقدم
او ما في معناها من التفي المستدعي جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
على الجملة السابقة امر نحو زني فاكركم اي ليكن منك زيادة فاكركم **مبنى**

نحو لا تشعني فاكركم اي لا يكن منك شتم فاضرب مبنى ويخرج فيه الدجاء نحو
التصميم اعفوني فافوز ولا تؤاخذني فاهلك **واستفهام** نحو هل عندكم ما
اي هل يكون منكم ما فاشرب مبنى **او نفى** نحو ما تاتينا ففتح ثنا اي ليس منك
فتح يث ثنا ويخرج فيه التخصيص نحو لا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا
لا استدراكه نفى فعل فندرج في النفي **او نفى** نحو ليت لي مالا فانفقته اي ليت لي
ثبوت ما لا نفاق مبنى ويدخل فيه ما وقع على صيغة التثنية نحو لعلني ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع بالنصب على فراءة حفص **او غرض** نحو لا تنزل فتصيب
خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مبنى ففي جملة هذه المواضع معنى السببية
مقصودة والفاء تدل عليها وما بعد الفاء في تأويل المصدر المعطوف على مصدر آخر
مفهوم مما قبل الفاء او اما نحو سارك منزلي لبني تميم والحق بالجواز فاسترجع
بدون تقدم احد الاشياء الستة فيجوز على ضرورة **الشعر** **والواو** التي ينتصب
بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما **الجمعية** اي مصاحبة
ما قبلها بما بعدها والافالواو للجمع دائما **وثانيها** ان يكون قبلها اي قبل الواو
ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة واثباتها
امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زني واكرمك اي ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن اي لا يجتمع منك اكل السمك
مع شرب اللبن وعلى هذا القياس **او** التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان
معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا الداخلتين على
المقدرة بعدها لان ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها

مبتدأ حرف العاطفة

تكرار نحو لا الزمك او تعطيني حتى اي الى ان تعطيني حتى او الا ان تعطيني
حتى فسيبويه يقدر بما لا يتقدر مضاف اي لا الزمك الا وقت ان تعطيني
حتى وغيره يقدر بما بالي بتأويل مصدر مجرور بما والتى بمعنى الى اي لا الزمك
الى اعطائك حتى **والعاطفة** اي الحروف العاطفة مطلقا سواء كانت
من الحروف العاطفة المذكورة او لا كنتم واذا كانت منها فمن غير شرط
ما ذكر من الشروط تقديرا ان بعد ما ينصب المضارع بعد ما يتقدير ان
اذا كان المعطوف عليه **سما صير** نحو اعجبني ضربك زيدا وتشم او تشتم
ادتم تشتم فتم ليست من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء
ليس شرط ما بشرط المذكورة فيها فقول والعاطفة اذا كان مرغوبا فهو
معطوف على اول المعداد الشا صبة بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا
او على آخره وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف على حتى في
قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه
اقترب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما
ذكرنا يلزم ان يذكر في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خفت به يلزم
الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق جريانه في ثم ايضا ويرد عليه
انه كان المناسب ذكر ما مرين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما مر
ما ذكرنا ويجوز اظهار ان **مع لام** كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما لم يجز
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم مع الحروف **العاطفة** نحو اعجبني
قبلك ان تذهب لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك لا اكرام

واعجبني

واعجبني ضرب زيد وغضبه و اردت لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقرب
الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية وآما لام نحو دخلت لم يدخل على الاسم
لم يظهر بعد ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وفي هذا
المعنى لا تدخل على صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان معنى الاول اغلب التي
يليه المضارع وآما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعد ما
للتخصيص على معنى السببية والجمعية والانهما صارت كعوامل النصب فلما ظهر
التا صب بعد ما **ويجب** اي اظهار ان **مع لا** الداخلة على المضارع المنصوب
بها في صورة دخول **اللام** بمعنى كي عليها اي على ان لا استكراه اللامين المتواليين
لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لتلا يعلم واعلم ان ان التا صبة تضمن في غير
المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
او مع عمل مع الشدة وكقوله لا اله الا الله لا اله الا الله في رواية النصب
ولكن ليس بقياس كل في تلك المواضع ولذلك لم يذكر ما **ويجزم** اي المضارع
بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في معنى **النها** حراز عما استعمل في معنى
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا **وكلم المجازات** اي ويجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا
اختار لفظ الكلم والمجزم بها فعلا **وسى** اي كلم المجازات **ان ومهما وصيما**
واذا ما فاذا حيث يجزمان الفعل المضارع مع ما داما بدو وخافلا ومتى وحين
وسما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما او لا **ومن واني واني وانا**
انجزام المضارع مع **كيفها واذا فت** ولم يجز في كلامهم على وجه الاطراد اما مع

كيفما تلاقى معناه عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقراء اذ كان معناه على اى
 حال وكيفية تقراء انت انا اقرأ ايضا عليها ومن المنعذرات استواء قراءة
 فارين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا اطلاق لكلمات الشرط انا نجزم
 معنى ان اتى في موضوعه لا بهام واذا موضوعه للامر المقطوع به **وبان مقدرة**
 عطف على قوله لم اى ويجزم المضارع بان مقدرة ويجزى بيانه ان شاء الله تعالى
فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه اى نفي المضارع ولا يبعد لوجعل الضمير عايدا
الى ما هو اقرب اعني ماضيا ولما مثلها اى مثل لم في هذا القلب والنفي يختص اى
لما بالاستغراق اى استغراق الزمنة الماضية من وقت الانتفاء والوقت
الكلم لما تقول ندم فلان ولم ينفذ الندم اى عقيب ندمه ولا يلزم استمرار
انتفاء الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم فلان ولما ينفذ الندم
اذا استمر اذ ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اى ويختص
لما بجواز حذف الفعل النفي بان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى
ولما دخلها ويختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليه فلا تقول ان لما
يضرب من لما يضرب كما تقول ان لم يضرب من لم يضرب وكان ذلك
لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في
المتوقع اى نفي بها فعل متوقع مرفق بقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب
وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا كقوله ندم ولم ينفذ الندم ولما الامر على اللام
المطلوب بها الفعل ويدخل في اللام الدعاء نحو ليغفر لنا الله ونسئله
وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتات طائفة آخر

لم يصبوا

لم يصبوا فليصلوا ثم ليقتضوا **ولا انتهى** سى **لا المطلوب بها الترك اى**
ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا انتهى ضد ما اى لا انتهى سى ضد لام الامر
وسى التى يطلب بها ترك الفعل وسى يدخل على جميع انواع المضارع المبني
للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكور من قبل
على الفعلين سببية الفعل الاول وسببية الفعل الثاني لجعل الفعل الاول
سببا والثاني مسببا وفي شرح المصرد وكلم المجازات ما دخل على شيئين لجعل
الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازات لا تجعل الشئ سببا للشئ الا بال
يجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشيء بل ملزومية شئ لشيء
وجعل كلم المجازات دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للكل لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة بفتح بها ان
يورد هما في صورة السبب المسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان شئني
اكرمك فاشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا له لا
ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما اظهرا للمكارم الاخلاق
يعنى انه منها بكان يصير شتم الذي هو سبب الا انه عند ان سبب الاكرام
عنده ويسميان اى هذان الفعلان اولهما شرطا لانه شرط لتحقيق الشئ
وثانيهما جزاء من حيث انه يثبت على الاول ثناء الجزاء على الفعل فان كانا
اى الشرط والجزاء مضارعين نحو ان ترزني ازرك **والاول فقط مضارعا**
نحو ان ترزني فقد رزك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان
او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان **الثاني مضارعا فالوجه ان**
كان الفعل الاول

كلم المجازات ههنا

كلمات الشرط والجزاء ههنا

والثاني ماضيا ههنا

كان الفعل الاول

الوجوهان الجزم تعلقه بالجازم وهو ادوات الشرط والرفع لضعف التعلق
 لحيولة اللفظ والفعل غير المعمول نحو ان ثانياً زيد آت او آتية **واذا كان**
الجزء ماضياً بغير قد لفظاً تفصيل للماضى نحو ان خرجت خرجت
 او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً للقداى لم
 بقدر سوا كان قد مفعولاً كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ لك
 قبل او معنوياً مقدراً كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
 اي فقد صدقت **لم يحجز الفاء في الجزاء** لتحقيق تأثير حرف الشرط فيه
 لقلب معناه الى الاستقبال فاستغوا فيه عن الرابطة كقولك ان
 اكرمتنى اكرمتك ان اكرمتنى لم اكرمتك وإنما قال بغير قد ليجز عنه الماضى
 المحقق الذى لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتنى
 اليوم فقد اكرمتك انفس لوجوب دخول الفاء فيه **وان كان** اي الجزاء
مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا احراز عما اذا كان منفيًا بلم فانه مندرج
 فيما سبق لكونه ماضياً معنى او بلم حيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير
 ادوات الشرط فيه معنى **فالوجهان** الايتان بالفاء وتركها لان ادوات الشرط
 لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضى بالفاء واثر في تغيير
 المعنى حيث خلصت لعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التأثير
 وجه وان لم يكن قوياً نحو قوله تعالى ان يكن منكم الف فيغلبوا الفين
 ومن عاد فينتقم الله منه **والا** اي وان لم يكن الجزاء الماضى او المضارع
 المذكورين **فالفاء** لازمة فيه لان الجزاء اما ماضى بقدر لفظاً كما تقول

ان كرمته

ان كرمته اليوم فقد اكرمتك امس وتقدير كما تقول ان اكرمتنى اليوم
 فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضى
 فاحاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهى او دعاء او استفهام
 او مضارع منفى بما اولم او لن الى غير ذلك كالتنفي والعرض وفي جميع هذه
 لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحاج الى الفاء **وبكى** اذا اتى للمفاجأة
مع الجملة الاسمية التى وقعت جواً **موضع الفاء** لان معناه قريب من
 معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر بعد امر فغيرها معنى معنى الفاء التعقيبية
 ولكن الفاء اكثر دأماً لشرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها لان
 اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فربما يقال كقول
 تعالى وان نصبهم سينة بما قدمت ايديهم اذ انهم يقنطون اي فهم يقنطون
وان التى يخرجهم بها المضارع حال كونهما مقدرة انما كانت مقدرة **بعد الامر**
 نحو زنى اكرمتك اي ان تزنى اكرمتك **والنهي** نحو لا تفعل الشر بكن خيراً
 اي ان لم تفعل بكن خيراً **والاستفهام** نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى
 ان يكن عندكم ماء اشربه **والتمني** نحو ليت لي مال انفقته لان المعنى ان يكن
 لي مال انفقته **والعرض** نحو الا تنزل نصب خيراً اي ان تنزل نصب خيراً
 اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحاً لان يكون سبباً
 لما تقدم **فقط السببية** اي سببية ما تقدم له في تقديره ان مع مضارع
 يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء مجزوماً به وانما
 اخص تقديره ان بما بعد هذه الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالباً

يتعلق بمطلوب يرتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها وسبباً
 فإذا كان المضارع الواقع بعد تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب
 تلك الأشياء لها قدران مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعد جراً
 فيخرج بها نحو **اسلم تدخل الجنة** فإن المطلوب اسلم هو الاسلام وهو مطلوب
 فائدة دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدران مع
 الفعل لما هو من اسلم وجعل تدخل الجنة جراً له ف قيل ان تسلم تدخل الجنة
وتكفر لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان التامى قريبة الفعل
 المنفى لا المبتدأ ولهذا **المنع لا تكفر تدخل النار** عند الجمهور **خلافاً للكسائي**
 فانه لا يمنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان **التقدير على ما عرفت ان**
لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد وآما عدم امتناعه عند الكسائي فلا يقول
 معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قريبة الشرط
 المبتدأ والعرف قريبة قوته هذا اذا قصدت السببية وآما اذا لم يقصد
 يخرج الجرم قطعاً بل يجب ان يرفع آما بالصفة ان كان صالحاً للوصفية
 كقوله تعالى **ذهب لي من لذك** ولما يرثي فبين قراء مرثياً أي ولما وارثاً
 أو بالمال كذلك كقوله تعالى **قد رسم في طغيانهم يعمهون** أي يملأهم أو بالآلة
 كقول الشاعر وقال **ابدم ارسوا زاولها** فكل حرف امرني يجري بمقدار
الامر يكذا في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر
 فانهم يطلقون امثلة المماثلة المضارع ويريدون صيغة ما وفي بعض
 النسخ انما قال مثال الامر لان الامر كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر

في المعنى

في المعنى المصدرى ايضاً فاراد النقص على المقصود وهو في اصطلاح النحويين
 والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في شرح صيغة **يطلب**
بها الفعل شامل لكل امر غائب كان أو مخاطباً أو متكلماً أو معلوماً أو مجهولاً
من الفاعل احراز عن المجهول مطلقاً فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا
 عن الفاعل **المخاطب** احراز عن الغائب المتكلم **حذف حرف المضارعة**
 احراز عن مثل قوله تعالى **فذلك** فلتفردوا فيمن قراء على صيغة الخطاب
 وعن مثل **وهو** ورويد **وحكم آخوه** اي آخر الامر في الحقيقة عند البصريين
 والبناء على السكون لا تنافي ما يقتضي اعابيه وهو حرف المضارعة لان
 الاسم التقضية للاعاب انما هي بسببه وفي الصورة **حكم المجزوم** اي مثل
 حكم المضارع المجزوم في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعاب حرف العلة
 لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه نقول **اضرب اضرباً** ضربوا
 واحشوا واغزو ارم كما نقول لم يضرب لم يضرباً لم يضربوا ولم يحشوا ولم يغزوا
 يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة **فان كان بعده**
 اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخوه وجعل ما بقي امراً
 في بعد عنه وفي تضارب ضارب لم يذكر المصنف القسم لظهوره وان كان
 بعد حرف ساكن **وليس المضارع برباعي** والمراد بالرباعي هنا ما يكون
 على أربعة احرف من المزيدية وانما هو باب الفاعل لا غير **زوت نمرة وصل**
 على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن جاك كون
 الهزرة **مضمومة ان كان بعده** اي بعد الساكن **نمته** ونمته لا لبس بالمضارع

على تقدير الفتح فانه اذا قيل في **أَقْل** **أَقْل** بفتح الاء والتسبيل الواحد المتكلم المجهول
 وبذلك المجهول من الرباعي اذا قيل في **أَقْل** **أَقْل** بفتح الاء والتسبيل **مكسورة** فيما سواه
 اي سوى ساكن بعده فتمه سواء كانت بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في
 مثل **أَضْب** **التسبيل** المجهول من الاضرب لو فتح لا التسبيل بالامر منه
 ولو ضم في **أَعْل** **التسبيل** المضارع المجهول لو فتح لا التسبيل بالرباعي نحو
أَقْل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة فتمه **أَضْب** مثال لما يكون بعد حرف
 المضارعة كسرة **وَأَعْل** مثال لما يكون بعد حرف المضارعة فتحة **وَأَنْ** **كَارِغِيَا**
مفتوحة اي الهزرة مفتوحة لانها حمزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها
 وهو اجتماع مترين في المتكلم الواحد لا حمزة وصل **مقطوعة** لذلك بعينه فعل
لَمْ **يَسْتَم** **فَاعِلُهُ** اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله واصله الفاعل اليه لادني
 ملائمة او حذف المضاف اي فاعل فعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراود
 الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بانية **هو** **ما حذف فاعله** و
 اقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا الكفاء بذكره فيما سبق **فَانْ** **كَأَي**
 الفعل الذي اراد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه **ما ضيا** غيرت صيغة
 دفعا للتباس بان **ضَمَّ** **أَوَّلَهُ** **وَكَسَرَهُ** **قَبْلَ آخِرِهِ** مثل ضرب في دخرج واعلم
 واختبره في النوع من التغيير لان معناه غريب فاختبره وزن غريب لم
 في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة ووزن فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة
 وأن كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة الى الضمة
 أثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بالاختف منه **ويضم الثاني**

اعلم ان حمزة وصل اربعة عشر تشته
 في الابداء وتسقط في الوصل مثل
 حمزة ابن وابنه وابنة وامرئ
 وامرأة واشنين واشنين سلم
 واشيت وايمين وحمزة حافس
 غير افعال وحمزة مصدر
 غير افعال وحمزة اخبر
 غير افعال حمزة كم تعريف
 نحو الغلام وحمزة قطع
 ثمانية لا تسقط اصلا
 مثل حمزة يفسر المتكلم
 وحمزة افعال
 باب الالف
 وحمزة ماض
 اخذ وحمزة
 الاستفهام
 وحمزة الجمع نحو
 امالي وحمزة
 افعال التفضيل
 وحمزة الجلال
 اذا كان يناد
 نحو يا الله
 وحمزة
 صيغة
 ستد شريف

مع حمزة الوصل نحو انطلق واقدر واستخرج للما يلتبس في الدخيل
 من ذلك الباب يضم **الثاني** مع **الثاني** في مثل تعلم ونحو هل وتخرج للما
 يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهدت ودخرت **خوف التلبس**
 هذا علم لقوله ويضم الثالث والثاني **ومقل العين** اي يكون عينه فقط
 للما يرد عليه مثل طوى وروى من اللغيف فانه لا يعمل عينه للما يقضي الى
 اجتماع اعلايين في يروي ويطوى قبل الصواب ان يقال مقل العين المنقلة
 عينه الفاعل لا يرد عليه مثل غور وضيد وانما خص مقل العين بالذكر لزيادة
 غموض اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعته ذكر مقل العين في
 المبني للمفعول وان لم يكن فيه ما ذكرنا **الانفع** فيه **قيل** **وبيع** اصلها قول
 وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركة نصاريغ قول
 فابدل واؤقول يا لسكونها وانكسار ما قبلها نصاريغ **قيل** **وجاء الكسر** **الشام**
 وهو نضيح في نحو قيل وبيع وفي شخ الرضى حقيقة هذا الاشمام ان نحو كسرة
 فاء الفعل نحو الضمة فتبيل الباء الساكنة بعد ما نحو الواو قليلا اذ تاتي بـ
 لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء في الاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم
 الاشمام بهنكا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر
 الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفریقين وقال بعضهم هو ان ياتي
 بضمة خالصة بعد ما ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والوض من
 من الاشمام الايدان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف **وجاء الواو**
ايضا على ضعف قيل قول ويوع بالاسكان بلا نقل وجعل الباء او الساكنة

وانضام ما قبلها **ومثل** اي مثل باب الكا المجهول من معقل العين من الثلاث
المجوز باب الكا المجهول من الفعل العين من باب الا فتعال والافتعال **نحو** **اختير**
وانقيد في مجي اللغات الثلاث فيه اذا اختير وانقيد فيها مثل بيع وقيل بلانفا
ودون استخبر واقيم اذ ليس لذلك مثل قبل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة
فيها في الاصل اذ اصلها استخبر واقوم بالياء والواو والمكسورين والقار
فيها اذا سكن ما قبلها ان ينقل حركتها ويقلب العين ياء اذا كانت واوا
فيقال استخبر واقيم لغة واحدة **وان** **كان** اي الفعل الذي اريد حذف فاعله
واقامة المفعول مقامه مضارع **عاضم** اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكسر
ويستخرج ويتخرج **وفتح** ما قبل **آخوه** لحقة الفتحة ونقل المضارع بالزيادة
ومقل العين المبني للمفعول **تقلب** العين فيه **الفاء** ياء كانت واوا **نحو** يقال
وباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح
ما قبلها **المتعدى** **وغير المتعدى** **فالمتعدى** ما يتوقف فهمه على متعلق اي مر
غير الفاعل تعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل
وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور القيام
والاستناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح
انه متعلق به فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل
ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو **المتعدى كضرب** فان فهمه موقوف
على تعلق المضروب لا يمكن تعقله الا بعد تعقل بخلاف الزما والمكان والغاية
وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن

مطلوب
المتعدى

وغير المتعدى بخلافه اي بخلاف المتعدى يعني لا يتوقف فهمه على فهم امر غير
كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزما والمكان والغاية وهيئة الفاعل
لكن فهمه مع العقلة عن هذه المتعلقات جائز **وغير المتعدى** يصير متعديا **اما**
نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين **نحو** فرحت زيدا او بالف المفاعلة
نحو ما شئت اوسين الاستقبال **نحو** استخرجته او بحرف الجر **نحو** ذهبت زيدا
والمتعدى يكون متعديا الى مفعول **واحد كضرب** وهذا في الكلام كثر **والى اثنين**
ثانيتها **غير الاول** **كاعطى** **والى اثنين** ثانيتها عين الاول فيما صدق فاعله **نحو** علم
الى مفاعيل **ثلاثة كاعلم** **وارى** بمعنى اعلم واما اطلاق في هذا القسم فانها
كانت قبل ادخال الهزرة متعديتين الى مفعولين فلما ادخلت الهزرة عليها زاد
مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر **وهو ابناء دونها وخبر**
وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة بل تعديتها اليها انما بسبب
اشتغالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل **مفعولها**
الاول كالمفعول باب اعطيت جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا **والا**
عنه كقولك اعلمت عمر منطلقا **والثاني والثالث** من مفعولها **كالمفعول**
اعلمت في وجوب كراحد مما عند ذكر الآخر وجواز تركها معا **افعال القلوب**
ويسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والالا
فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقضي تساوي الطرفين **وهي ظننت**
وحسبت **دخلت** وهذه الثلاثة للظن **ورعت** وهي تكون تارة للظن
للعلم **وعلمت** **ورأيت** **ووجدت** وهذه الثلاثة للعلم **تدخل** اي هذه الافعال

مبني افعال القلوب

على الجملة **الاسمية** لبيان ما هي اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها
عنه من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قايما فقولك علمت لبيان
ما انتشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد
انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قايما فقولك ظننت لبيان ان
الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك يوافق الافعال **فتنصب** اى هذه
الافعال **المجزئين** اى جزئى الاسمية السند والسند اليه على انها مفعول
لها ومن **خصايصها** ان جميع خصيصة وهي ان يختص بالشئ ولا يوجد في غيره
اى من خصايص افعال القلوب انه اذا ذكر احد ما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد
مفعوليهما وسبب ذلك مع كونهما في الاصل متداوخرين وحذف المتداوخر
او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونها معا
هو المفعول في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلته اما حذف المفعول الاول فكما في قوله
لست ولا تحسبن الذين ينجلون بما آتاهم الله من فضله هو خير اليهم على قراءة ولا تحسبن
باب المنقوطة من تحت نقطتين اى لا تحسبن هؤلاء بخلافهم هو خير اليهم فحذف
بخلافهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلفنا
على عزائمك انما ظالمنا قدوشى بنا الاعداء اى لا تخلفنا حارين فحذف جارحين
الذي هو المفعول الثاني بخلاف **باب عطيت** فانه يجوز فيه الاقتصار على احد
مطلقا يقال فلان يعطى الذي انما من غير ذكر المعطى له ويعطى الفقير من غير ذكر
المعطى وقد يجذفان معا كقولك فلان يعطى ويكسو ويتفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولى باب علمت فانك لا تحذفها شيئا نسبيا
فلا يقال علمت وظننت لعدم الفائدة او من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم
ولا ظن واما مع قيام القرينة فلا بأس بحذفها نحو من يسمع يخل اى يخل سمعه
صادقا ومنها اى من خصائص افعال القلوب **جواز الالغاء** اى ابطال عملها
اذا توسطت بين مفعوليهما نحو زيد ظننت قائما او تأخرت عنها نحو زيد
قائم ظننت واما يجوز الالغاء على التقديرين **لاستقلال الجزئين** الصائين
لان يكونا مبتدأ وخبر او مفعولين لهما **كلاما تاما** على تقدير الالغاء وجعلهما
مبتدأ وخبر مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر وقد نقل الالغاء عند التقديم
ايضا نحو ظننت زيدا قائما لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه الافعال على تقدير الغائها
في معنى الظرف فعنى زيد قائم ظننت زيدا قائما في ظني وفي قوله جواز الالغاء
اشارة على جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتأخر وفي بعض الشروح ان
الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انها متساوية والالغاء اولى على
تقدير التأخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومفعوله نحو ضرب
اصب زيدا وبين اسم الفاعل ومفعوله نحو لست بكريم اصب زيدا وبين مفعولي
ان نحو ان زيدا اصب قائما وبين سوف مدحولها نحو سوف اصب يقوم
وبين المعطوف عليه والمعطوف نحو جاءني زيد واصب عمرو ولا شك ان
الغائها في هذه الصور واجب فلها قيد جواز المشي عن جواز الاعمال ايضا
بقوله اذا توسطت يعنى بين مفعوليهما او تأخرت يعنى عنها واما خصها
بالالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقة ايضا من خصايصها شيعة كثيرة وتو

ومنها اي من خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال
عملها لفظا دون معنى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة
كما يجي مثال او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف الي ما فيه معنى الاستفهام نحو
علمت غلام من انت **وقبل النفي** الداخل على معمولها **وقبل اللام** اي لام
الداخل على معمولها **مثل علمت زيدا عندك ام** ومثال للتعليل استفهام
وترك مثال اخوية بالمقايضة فمثال النفي علمت زيدا في الدار ومثال اللام
علمت زيدا منطلقا اما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع
في صدر الجملة ومنعها فاقصت بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغير ما ينصب جزئها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والآخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي واللام الابداء ومن حيث المعنى
روعت هذه الافعال والتعليل مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اي معلقة
الزوج يكون كاشي المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا يلزم زوج ليجوز اوجوه
فلا تقدر على الزوج فالفعل المعلق ممنوع عن العمل لفظا عامل معنى وتقدير
لان معنى علمت زيدا قائم علمت قيام زيدا كما كان كذلك عند انحصار الخبرين
ومن ثم جاز عطف جملة المنصوبة جزاء اما على الجملة التعليلية نحو علمت
زيدا قائم وبكر افعاء الفرق بين الالغاء والتعليل من وجوب احدهما ان
الالغاء جاز لا واجب والتعليل واجب وان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليل ابطال العمل في اللفظ لاني المعنى ومنها اي من خصائص
افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها

ضمير متصلين لشي واحد واما قلت متصلين لانه اذا كان احدهما
منفصلا لم يختص جواز اجتماعها بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت **مثل علمتني**
وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال
ضربت نفسي وشتمت نفسي ذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا او مفعولا
مثارا واصل المؤثر ان يغير المثار فان اتحد معنى كونه اتفقا لفظا
مع اتحادهما معنى تغيرهما لفظا بعد الامكان فمن ثمة قال ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بتعديين بقدر الامكان لا تغيرهما
من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس
باضافتهما الى ضمير التكلم صار كأنها غير لغبة مغيرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغيرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان
المفعول فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة في تضاعفها
لفظا لانها ليس في الحقيقة فاعلا ومفعولا به واما اجري مجرى افعال القلوب
فقد تبي وعرفتني لانها تقبض وجدتي فجملا عليه حمل التقبض على التقبض
وكذلك اجري رأني البصرية والخلمية على رأى القلبية فجوز فيها ما جوز فيه
من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشي واحد كقول الشاعر ولقد اراني
دريته من عن يميني تارة واما مي وكقوله تعالى انا اراي اعصر خمر **وبعضها**
اي وبعض افعال القلوب عدا حسبت وخطت وعرفت **معنى اخر** زيب
معاني الاول اي اما العلم او النظر بحيث انه يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا
متعد الى مفعولين واما بقية ذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص ببعض لان لكل واحد

منها معنى اخر فان قلت جاء بمعنى صرت ذا خال وصبت بمعنى صرت ذا
 وزعت بمعنى كلفت **يقدر** به اى بذلك المعنى الآخر ال مفعول واحد لا اثنين
فطننت بمعنى **انهمت** من الظنة بمعنى التهمة فطننت زيدا بمعنى اتهمته اى
 اخذته مكانا لوسمى والوسم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الخبيث
 اى بشتمهم و**علمت** بمعنى **عرفت** تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم
 بنفس شئ من غير حكم عليه و**رايت** بمعنى **ابصرت** ومعنى ابصرت زيدا
 معنى علمت بالجملة ومنه قوله تعالى فانظروا ماذا ترى ووجدت بمعنى اصبت
 تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسته ولما كان مراده ان
 معان اخر قريب من معنى العلم والظن لم يتوصل لعلم بمعنى صار شقوق
 العليا ولو وجدت جده ووجدت مؤجدة ووجدت وجدانا اى
 وغضبت وخفت لانها ليس بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة**
 انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمر فو محضا كافعال غير الناقصة **ما وضع** اى
 افعال وضعت **لتقرير الفاعل على صفة** اى العدة فيما وضعت له هذه الافعال
 هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك
 الذى هو العدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة
 فكل من طرفها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعه
 لصفة وتقرير الفاعل فكل من الصفة والتقرير عده فيما وضعت له لا
 التقرير وحده وانما جعلت التقرير المذكور عده للموضوع له فى الافعال
 لانها لا تشملها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والآن

مبحث الافعال الناقصة

والدوام

والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير
 فيقال صار مثالا لموضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الاستقلال الى الزمان
 الماضى وكذا كل فعل منها ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى
 ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان
 يجعل الالام فى قوله لتقرير الفاعل للغرض لاصلة الوضع ولا شك ان الغرض
 من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصنف بخلاف الافعال
 التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت
 من حد ما فظهر بما ذكرنا ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال
 التامة اصلا **وسى** اى الافعال الناقصة **كان وصار واصبح وامسى**
وظل وبات واخض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما تى بالهجرة
 وقيل بالياء **وبابرح وما دام وليس** لم يذكر كسبويه منها سوى كان وصار
 وما دام وليس ثم قال وما كان كونه من الفعل فما لا يستغنى عن الخبر
 والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة
 كما تقول يتم التسعة بهذا عشرة اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
 اى صار زيد عالما كاملا **وقد جاء** جاء فى قولهم **ما جئت حاجتك** ناقصة
 ضمير اسمها وحاجتك خبر اما ان يكون مانا فيه وجاءت بمعنى كانت فيها
 ضمير لما تقدم من الغارة وكونها اى لم يكن هذه على قدر ما يحتاج اليه واستغناء
 والضمير فى جاءت يعود اليها وانما انت باعتبار خبرها كما فى من كانت
 ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا **فقد** ناقصة فى قولهم

شقة قدت اي صارت الشقة كأنها حبة اي رجع قصير قال الاندلسي
لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي استعملها العرب خلافا للفرأ **تدخل** هذه الال
وما كان نحو **هين على الجملة** الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر **لا يعطى** والخبر اي
لاجل اعطائها الخبر حكم معناه اي معنى هذه الافعال بمعنى اثره المترتب عليه مثل
صار زيد غنياً بمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منقولاً اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غنياً وافاد معناه الذي هو
اعطى الخبر هو غني اثر ذلك الانتقال هو كون الغني منتقلاً اليه **فترفع** هذه الافعال
الاولى لكونه فاعلاً **وتنصب** **الشيء** شبهة المفعول في توقف الفعل عليه **مثل كان**
قائماً **فكان** يكون ناقصة كانه لثبوت خبرها لاسمها ثبوتاً ماضياً اي كان في
الزمان الماضي **وانما** من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد
او منقطعاً نحو كان زيد غنياً فافتقر **وبمعنى صار** عطفت على قوله لثبوت خبرها
اي كما يكون ناقصة كانه بمعنى صار فهو من قبل عطفت احد القسمين على الآخر
لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر **بينها قفر والمطى** كأنها قطا الخزن قد كانت
فراخاً يوضرها اي صارت فراخاً يوضرها فان يوضرها لم تكن فراخاً بل صارت
ويكون فيها ضمير **الان** هذا ايضاً عطفت على قوله لثبوت اي كما يكون ناقصة
يكون فيها ضمير **الان** اسمها والجملة الواقعة بعدها خبراً مفسراً للضمير كقوله اذا
ميت كان الناس صنفاً شامتاً وآخر مثين بالذي كنت اصنع **وتكون** **تامة**
عطفت على قوله تكون ناقصة اي كما يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
النصب **بمعنى ثبت** ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائناً وكقوله تعالى

سنبكون

كن فيكون وتكون **زائدة** وهي التي وجودها وعددها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى
كيف تكلم من كان المهدي صبياً اي كيف تكلم من هو في المهدي حال كونه صبياً **فكان**
زائدة لتحسين اللفظ او ليس المعنى على المضي وانما ذكر هذين القسمين مع
غيرها قصة استيفاء جميع استعمالاتها **وصار** **لانتقال** اما من صفة الى صفة
نحو صار زيد عالم وانما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خوفاً وتكون تامة
بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالي نحو
صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل ال ورجع واستحال
وتحول وارتد قال الله تعالى **فارتد بصيراً** وقال الشاعر ان العداوة تستحيل
وقال فيا لك من نعمي تحولن ابوتاً واصبح وامسني اضحى لا قران مضمون
الجملة **ما وقاها** المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائماً وامس
زيد سراً وادامني زيد حزيناً فالمثال الاول يدل على قران مضمون الجملة وهو
قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسني وادامني زيد غنياً اي صار وليس المراد انه صار في
الصباح او المساء والاضحى على هذه الصفة **وتكون تامة** بمعنى الدخول في هذه
الاقاات تقول اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لا قران مضمون
بوقتها فاذا قلت ظل زيد سائراً فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا
قلت بات زيد سائراً فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله **وبمعنى صار** **ظل**
زيد غنياً وبات عمرو فقيراً اي صار وقيد بحى هذا ان الفعلين تامين ايضاً
نحو ظلمت بمكان كذا وبات مبيتاً طيباً لكن لما كان مجيئها تامين

في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكر ما تامين وفصلها عن
الافعال الثلاثة السابقة واضر عاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة
ناقصة اذا كانت بمعنى صار وامة في مثل فوكك اضر عاد زيد من
سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في
وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصوذكر هذه الافعال
الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه
في ذلك انها من المحقق ولذا لم يذكر صاحب المفصل وقال صاحب اللباب
والحق بها اضر عاد وراح وغدا فاسقطها عن البين اشارة الى عدم
الاعتداد بها لانها من المحقق **وما زال** من زال لا من زال بزوال فانه
تامة **وما برح** بمعنى من برح اي زال ومنه البارية الليلة الماضية **وما تى**
ايضا بمعنى **وما انفك** اي ما انفصل **لا ستم** اي خبر تلك الافعال
لفاعلها قيل سمي اسمها فاعلا تبينها على ان اسمها ليس بقسم على حدة
من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات **مذ قبل** اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبل عادة بمعنى ما زال زيد اميرا
استمر امارته من زمان قايسته وصلاحيته للامارة اما دالها الاستمرار
فلان النفي ما هو في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها
كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا **ولزمها** اي هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها
استمرار الثبوت **النفي** بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقدير

كقوله تعالى ما تدفقوا نذكر يوسف اي لا تغتوا فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها
لم يلزم نفي النفي المستلزم لاستمرار المقصود منها **واما لتوقيت امر** اي تقييده
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرفا لان له وذلك لان
لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعد ما في ما قبل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادرة
واذا قدر الزمان قبل فلا هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله
ومن اي ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها **احضاج** الى وجود
كلام مستقل بالافادة **لان** مع اسمه وخبره **ظرف** **الظرف** فضله **مستقل**
بالافادة مثل اجلس وام زيد جالسا اي اجلس مدة دوام جلوس زيد فوام لم
يشفع ما دام باجلوس لم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال
المصدرية بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة
الى وجود كلام وراها **وليس** لنفي مضمون **الجملة** **حالا** اي في زمان الحال مثل ليس
قائما اي الان وهذا هو مذهب الجمهور **وقبل** من نفي مضمون **الجملة** **مطلقا** وذلك
بقية تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قايما الان وتارة بزمان الماضي نحو ليس
خلق الله تعالى مثل تارة بزمان المستقبل كقوله تعالى الا يوم ياتيهم مصروفا
عنهم وهذا هو مذهب سيبويه **ويجوز تقديم اخبارها** اي اخبار الافعال ان قصته
كلها على اسمها اذ ليس فيها التقديم المنسوب على المرفوع فيما عامله فعل فان
يجوز التقديم نفي الضرورة عن جاني وجوده وعدمه فينبغي ان يفيد بمثل قول
الم لم يرض ما يقتضي تقديمها عليها نحوكم كان ملك او ما خيرا عنها نحو صاري
صديق وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يفيد بمثل

تكون اذا لم يمنع مانع من التقديم وجب ان يكون واجبا كالمثال المذكور
 وسي اي لافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارنا عليه اي على تلك الافعال
 واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارنا عليه وهو من كان الى راح
 وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا دجوا من تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال
 لقوتها **قسم** لا يجوز تقديم اخبارنا على سائر ما هو اي هذا القسم
 في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلا تمنع
 تقديم ما في خبر النفي لانه يقتضي التصدير اما اذا كانت مصدرية فلا تمنع
 تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثانيا **لابن**
كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا من جانب لا من جانب الجمهور
 كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكان لا مخالفة منهم وذلك الخلاف
 في غير ما دام لان ادات النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افا
 الشبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في خبر النفي بحسب المعنى **قسم**
مختلف فيه ظهر الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الافعال
 ههنا بمعنى التفاعل المتقضي لمشاركة الامر من في اصل الفعل صرحا **وهو**
 الى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرور والكوفون وابن السراج والجرجاني
 انه لا يجوز مراعاة النفي او يمنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه
 والسيدي والفارسي على انه لا يجوز بناء على انه فعل وجوز تقديم معمول
 الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة ويحذف
 اندفع ما قيل كان من الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من

المختلف

المختلف فيه لوقوع الخلاف فيه من ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي
 فعل وضع **لدنو الخبر** اي للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على
 المصدر بتقديم مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب المتكلم
 وطمع حصول الخبر له لا بخبره به فغسي في قولك عسي زيد ان يخرج يدل على
 قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك وتطمع لانك حازم لا وضع
 لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل **حصولا** اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم
 بذلك الدنو لا شراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
 يدل على قرب حصول الخروج لزيد بخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
 حصوله للفاعل **اخذافيه** اي دنو اخذو شروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو
 بسبب جزم المتكلم شروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفيض اليه فطفق في
 قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم
 شروع فيما يفيض اليه **فالاو** اي ما وضع لدنو الخبر رجاء **عسي** قال سيبويه
 عسي طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت
 ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف **وهو غير متصرف** حيث لا يجي منه
 مضارع ومجهول امر ونهي الى غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسي
 لقسمته انشاء الطمع والرجاء كالفعل والانشاء آت في الاغلب من معاني
 الحروف والحروف لا يتصرف فيها **نقول** في احد استعماله **عسي** زيد ان يخرج
 وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية
 لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسي ان يخرج

اشارة الى ان التوحيف لفعل المقاربة او التوحيف
 للمصدر دون الافعال وقول افعال المقاربة بغير
 في باب افعال المقاربة وما وضع خبر العايد اليه
 المقاربة اي ما وضع

اشارة الى ان افعال المقاربة لا تكون
 مع نفيها مفعولة للحروف الا انشاءية

في محل النصب الجزئية أي عسي زيد الخروج بتقدير مضاف أما في جانب الاسم
عسي حال زيد الخروج أي في جانب الجزئية عسي زيد الخروج لوجوب صدق
الجزء على الاسم وعلى هذا عسي ناقصة وقيل المضارع مع أن مشبه بالفعل
ليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لأن المعنى
الاصلي قارب زيد ان يخرج أي الخروج ثم نقل إلى انشأ الطبع فالمضارع مع
وأن لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في
صورة الخبر فانصب لشبهة المفعول عسي على هذا تامة وقال الكوفيون
ان يفعل في محل الرفع بدل التامة قبله بدل الاشتغال لأن فيه إجمالا ثم تقييدا
إيهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس وقال الشيخ الرضوي
وأنه من رأى أن هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الآخر **عسي ان يخرج**
بأن يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الأول فاستغنى عن
الخبر لاشتغال الاسم على المنسوب المنسوب إليه كما استغنى في علمت أن
زيد قائم عن المفعول الآخر فاقم مقامها في هذا الاستعمال ناقصة وان قصر
على المرفوع من غير قصد أقامة مقام المرفوع والمنسوب بمعنى قرب خروج زيد
فهي تامة وهما احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم في يخرج
ضمير يعود إلى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر عسي آخر وهو ان يجعل
ذلك من باب التنازع بين عسي ويخرج في فان عمل الأول كان زيدا اسم
عسي ان يخرج خبرا له مقدما عليه ان عمل الثاني كان اسم عسي مستكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة البتة

وقيل

وقيل حذف ان عن الفعل المضارع في الاستعمال الأول تشبيها لها بكاد فكما
ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك عسي زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسي
الهم الذي مسيت فيه يكون ورآه فخرج قريب كان الاصل ان يكون ورآه
فحذف أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهة قولك عسي ان يخرج زيد
بقولك كاد زيد يخرج **والثاني** أي ما وضع لدنو الخبر ونحو حصول **كاد تقول كاد**
زيد يخرج فتجبر عن دنو الخبر لعلك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال فاعلم
محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار واحد معينية من غير ان دلالة على الاستقبال المنافي للحال **وقيل دخل**
ان على خبر كاد تشبيها له بعسي كما أنه يحذف ان عن خبر عسي تشبيها له
بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمضيا فلما كان كل واحد منهما متبعا
لآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه **واذا دخل النفي على كاد** فهو أي
كلا فعال أي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفى مضمونها على القول
الاصح ما ضيا كما او مستقبلا **وقيل نفيه** أي نفى كاد يكون **لا ثباتا مطلقا**
ما ضيا كان او مستقبلا أما في الثاني فكقوله تع وما كادوا يفعلون فان المراد
اثبات الفعل للنفيه بدليل فذبحوا وأما في المضارع فلتخطئة الشعر قول ذي
الرزمة لم يكدر رئيس الهوى من حب مية يبرح بانه بدل على زوال
الهوى ولتسلمة تخطئتهم وتغيره قوله لم يكيد بقوله لم اجد فلو كان نفى
كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيرت تخطئتهم وأجيب عن الأول بان قول يعنى
وما كادوا يفعلون يدل على استغناء الذبح واستغناء القرب منه في وقت ما قوله

تغيره التفسير طولا فانما يخرج
منه انما ان الطويل
منه

عقبت على ذلك الظاهر الاسماء العرفية
وفي كذا من النسخ غير زيادة
القول بعد القول في كذا
من النسخ العرفية
تصان

فدجوا قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولأن قضا
بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر وعن الشيخ فالتحطية بعض
الفصحاء فخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسمية تحطية روى عن عتبة أنه قال
قدم ذوالرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال عتبة حدثتني بذلك
فقال خطأ ابن شبرمة في كذا عليه وأخطأ ذوالرمة حين غيره إنما هو
كقوله تعالى لم يكذبوا وإنما هو لم يربوا وقيل يكون أي النفي الداخل على كادوما
منه في **المتن** لا يثبت وفي **المتن** كالأفعال أي كسائر الأفعال في إعادة النفي
تمسكا في الدعوى الأول بقوله تعالى وما كانوا يفعلون وقد عرفت و**تمسك**
والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة إذا غير **الهمج المجيب** لم يكذب
رئيس الهوى من حب ميتة يربح حين اراد بالنفي الداخل على كاد انتفاء
قرب سبس الهوى عن البراج أي الزوال فالنفي الداخل على كاد والنفي الداخل على
سائر الأفعال وهذا سلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك فالتحطية دعواه اولاد
وقد عرفت وجه القدر فيه وفي تمسكه عليه **والثالث** وهو ما وضع له نو الخبز
ثبوت لفاعل دنوا اخذ وشرع في الخبز **طفق** بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق
يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جا طفق يطفق كضرب يضرب **كرب**
بفتح الراء بمعنى قريب يقال كرب الشمس اذا دنت للغروب **وجعل** بمعنى طفق
واخذ بمعنى شرع وسي أي هذه الأفعال الاربعة في الاستعمال **مثل** كاد وفي كون خبر
المضارع بغير ان تقول طفق زيدا واخذا او كرب يعقل وجعل يقول يقول تعالى
وطفقا يحصفا **واوشك** بمعنى أسرع عطف على طفق وسي أي او شك **مثل**

وكاد في الاستعمال فارة تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو او شك زيدا ان يخرج
واوشك ان يخرج زيد فارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو او شك يركب
فعلا التعجب **ما وضع لانتا التعجب** وفي بعض النسخ افعال التعجب في اكثر
النسخ فعلا التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التثنية
وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنية بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير التثنية
للمجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام
في قسم افعال فلا ينتقض الحد بمثل مدوره وذا المالة لكن ينتقض نحو قاله الله
من شاء ولا شئ عشرة فانه فعل وضع لانتا التعجب وليس بمحض الدعاء الا ان
هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
ما وضع لانتا التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد التقض
فكثيرا ما يستعمل في الدعاء **ولا** اي لفعل التعجب ولما وضع لانتا التعجب
صيغة اي صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل** واخرها صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب **افعل** بشرط ان يكون في هذين التركيبين **وسما**
اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وان يثبت وفي
بعض النسخ وسي اي افعال التعجب **غير متصرف** مثل ما احسن زيدا واحسن
بريد ولا يبينان اي فعلا التعجب **الا** **يبي** **يبي** **منه** **افعل** **التفضيل** لمشايرهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتأكيد وكذا لا يبينان الا للفاعل كالفعل
التفضيل وقد شذ ما اشبه الطعام وما امت الكذب **وبنوص** في الفعل
المتنع بنا صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيدية او ثلاثي مجردة

يجب فعلا التعجب

لون او عيب بمنزل ما شدة استخراجا واشدة باستخراجا اي يتوصل بنا واما
فعل لا يتبع بنا واما منه وجعل المتع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيها
اي في صيغة التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغة التعجب كقديم
المفعول او الجار والمجرور على الفعل **ولا تأخير** اي تأخير جائز فيما عدا ما كانا خيرا
منها واما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا يكون عدم التصرف فيهما من خواص
صيغة التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيد
ولا يزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كما
لا يغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير **بالعكس**
لان تقديم الشئ يستلزم تأخير غيره وكذا تأخير يستلزم تقديم غيره فلو
اكتفى باحد سالكين واجيب بان ذكر التأخير انما هو للتأكيد لا للتأسيس على
ان كل واحد منهما وان لم يفصل عن الآخر بالوجود لكنه يفصل عنه بالقصد
فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيها بايقاع **فصل** بين العامل والمفعول نحو
ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم يزيد لاخر انما مجرى الامثال كما سبق
واجاز الماز في الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن
بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان مثل ما كان
زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دائما قبله واما **ما ابتداء** على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول
او ذوا ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداءية ومعناه ظ
نكرة بمعنى شئ لان النكرة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه **عند**

سبويه وما بعد ما اخبر من باب شراهم وانا ب موصولة اي ما موصولة **عند**
الاخفش والخبر مخذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شئ عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعد ما خبر ما قال الشارح الرضى وهو قوى من
المعنى لانه كان مجهول سبب حسنه فاستفهم عنه وقد استفاد من الاستفهام
معنى التعجب نحو وما ادر يك ما يوم الدين واما احسن زيد فافعل صورة
ومعناه الما من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم **وبه** اي مجروره
فاعل لهذا الفعل **عند سبويه** والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه
ان مع صلته نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس **فلا ضمير** عند
سبويه في افعل لان الفاعل واحد ليس **الا** **وبه** اي مجروره **مفعول** عند
عند الاخفش لا احسن بمعنى صار ذا حسن على ان يكون منزهة افعل للصبر
والباء للتقديمية اي لجعل اللازم متقدما للمعنى صيره ذا حسن والباء زائدة
على ان يكون احسن متقدما بنفسه ويكون منزهة احسن للتقديمية كاخروج **ففيه**
اي في الفعل **ضمير** هو فاعله اي احسن انت زيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى
صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا
حسنا واما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفة بالحسن كيف
ثبتت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص **افعال المدح**
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب **وضع** اي فعل وضع
لانت مدح او ذم فلم يكن مدحه وذمته منها لانه لم يوضع لانتا **فمنها**
نعم وبسر وما الاصل فعلان على وزن فعل بكسر العين قد اطر في لغة تميم

في فعل اذا كان فاعله مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فاعل مفتوح الفاء
 وكسر العين وهي الاصل والثانية فاعل ما كان العين مع فتح الفاء والثالثة
 اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاکثر في هذين
 الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال
 سيبويه وكان عامة العرب تفقوا على لغة بني تميم **وشرطها** اي شرط نعم
 وبئس ان يكون **الفاعل مفعولا باللام** للمهد الذمى وهي لواحد غير معين ابتداء
 ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام تفصيل بعد الاجمال ليكون
 في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون **مضافا الى الموصوف بها** اي باللام تابعية
 واسمية نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم
 فرس غلام الرجل بتم جرا او يكون **مضمر اميزا بنكرة منصوبة** مفردة او مضافة
 الى نكرة او موصوفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيدا وحسن
 الوجه انت او ميمزا بما بمعنى شئ منصوب المحل على التمييز مثل فتعاسى اي نعم
 شيئا وقال الفراء وابو علي في موصولة بمعنى الذي فاعل نعم ويكون الصلة
 باجمعها في فتعاسى محذوفة لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعلت اي التصديقا
 وقال سيبويه والكسائي ما تعرفه تامة بمعنى الشئ فتعاسى نعم الشئ
 هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة **وبعد ذلك** الفاعل **المختص**
 بالمدح او الذم وبعديته انما هي بحسب الغالب لانه قد تقدم المخصوص فقال
 زيد نعم الرجل صرح به في الفتح **وهو** اي المخصوص **مبتدأ** ما قبله اي الجملة
 الواقعة غالب خبره ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام

لام تعريف العهد مقامه **او خبر مبتدأ محذوف** مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا
 اما مبتدأ ونعم الرجل مقدا عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال
 سائل فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى الوجه الاول
 نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان **وشرط** اي شرط المخصوص
 يعني شرط صحة وقوعه مخصوصا **مطابقة الفاعل** اي مطابقة الفاعل
 او مطابقة الفاعل آية في الجنس حقيقة او تأويلا وفي الافراد والتشبيه والجمع
 والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم
 الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئس المرأة هند وبئس المرأة
 الهندان وبئس النساء الهندات ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس
 هند لانها لما كانا غير متصرفيتين اشبهما الحرف فلم يحسب الحاق العلامة بهما
 وقوله **بئس مثل القوم الذين كذبوا** اجواب سؤال حيث وقع المخصوص في
 الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل هو مثل القوم **وشبهه** مما لا يطابق الفاعل
 المخصوص **متأول** بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف
 المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم **وقد حذف المخصوص** اذا علم
 بالقرينة مثل قوله نعم العبد اي ايوب بقرينة ان ذلك في قصته و
 قوله نعم الما يدون اي نحن وساء مثل منس في افادة الذم والشراب
 والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب في جذا وهو اي جذا مرت
 من حب الشئ او حب اذا صار محبوبا ومن ذا **او فاعله** اي فاعل هذا الفعل ذا
ولا يغير اي جذا او فاعله اذا ما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كانا

المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجرها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال هذا
 الزيدان وهذا الزيدون وهذا هند وبعده اي بعد هذا المخصوص
 اعرابه اي مخصوص هذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين
 يجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص هذا او بعده اي بعد مخصوصه تميزا
 وحال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
 نحو هذا رجلا زيدا وهذا زيدا رجلا وهذا اربابا زيدا وهذا اربابا زيدا
 رجلين او اربابين الزيدان وهذا الزيدان رجلين او اربابين وهذا امرأ
 هند وهذا هند امرأة والعامل في التمييز او الحال ما في هذا من الفعلية و
 ذو الحال هو ذا الزيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يحى الا بعد تمام المذبح
 والركوب من تمامه فاراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص الحرف دل
 على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره متعقلا بالنسبة
 اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به
 بل لا بد له في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثمه اي لاجل انه يدل على
 في غيره احتياج في جريته للكلام ركن كان او غيره الى اسم يتعقل معناه
 بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجرام
 وضع لافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما
 عدي بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء
 استنبط منه معنى كاسم الفاعل والمفعول الصفات المشبهة والمصدر
 والنظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان اسما موحدا مثل

مبحث الحرف

مررت بزيدا وانا ما ز بزياد وكان في تاويل الاسم كقولهم وضائق عليهم
 الارض مما رجبت اي برجبتها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
 ايضا لانها تصنف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني
 الافعال الى ما يليه ولان اثرها فيما يليه بجره اي حروف الجر من والي و
 وفي ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة بغير
 بعضها **والباء** واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والنون
 والكاف باسميهما حيث وجدت بخلاف ما بقي منها **ورب** و **واو** و **اي**
 الواو التي تقدر بعد رب وفي عدتها من حروف الجر تسامح و **والقسم**
باؤه و **ناؤه** و **عن** و **على** و **الكاف** و **من** و **منذ** و **خلا** و **عدا** و **حاشا**
 فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي يليها تكون حروفا واسما
 والثلاثة الباقية تكون حروفا وفلا **من** **لا** **ابتداء** اي لا ابتداء الغاية
 والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لا اسم الجرح على الكل اذ لا معنى لا ابتداء
 وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد
 بها الفعل لانه عوض الفاعل ومقصودة وهذا الابتداء اما من المكانيات
 من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتداء
 صحة ايراد الي او ما يفيد فائدة في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة
 ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه **والتيين**
 بالجر عطفا على الابتداء اي ويحي من للتيين ايضا لظاهر المقصود
 من امر مبهم وعلامة صحة وضع الموصول في موضع مثل فاجتنبوا الرضين

فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن استقام المعنى ^{والتعويض}
اي وفيك من التبعض وعلامته وضع بعض مكانه مثل اخذت من
المال اي بعض المال **وزائدة** عطف على قوله لا ابتداء فانه مرفوع ^{بالجزمية}
وزيادتها لا يكون الا في غير الكلام **الموجب** نحو ما جاءني من احد وهل
جاك من احد **خلافا للكوفيين** **والا خفش** فانهم يجوزون زيادتها
في **الموجب** ايضا مستبدلين بقولهم قد كان من مطير فاجاب عن ^{استدلالهم}
بقوله **وقد كان من مطير** **وشبهه** مما يتوهم منه زيادة من في الكلام
الموجب **مناوول** بكونها للتبعض والتبيين اي قد كان بعض مطير
او شئ من مطير او هو وارد على الحكاية كانت قالما قال هل كان من مطير
فاجاب بانه قد كان من مطير **والا لانتها** اي لانها الغاية فهي بهذا
المعنى مقابلة لمن سواها كان في المكان نحو خرجت الى السوق او
الزمان نحو اتوا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي الك فان قلت ^{المطرب}
منته الى باعتبار الشوق والميل **وبمعنى** **قليل** كقوله تعالى ولا تكلوا
اموالكم الى اموالكم اي مع اموالكم **وحتى كذلك** اي مثل في كونه لا ^{استلزام}
الغاية **وبمعنى** **كثير** او لم يكف في كونها بمعنى مع تشبيها بالي كما اني
في كونها لانها الغاية لتفاوت الواقع بينهما بالقله والكثرة ^{بمقتضى}
حتى **بالظاهر** اي بالاسم الظاهر فلا يقال حناه كما يقال اليه لانها لو دلت
على المضمرة لا التبس الضمير المحرور بالنصب لجواز وقوعه بعد **خلافا**
للجزم فانه جوز دخوله على المضمرة مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب

على سبيل النذرة والمجهور يكون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا ^{في النظرية}
اي لظرفية مدخوله شئ حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالحياة
في الصدق **وبمعنى** **على قليل** كقوله تعالى ولا تصيبكم في جذوع النخل اي على
جذوع النخل **والبا** **للاصاق** اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه
كما ترى في مررت بريد فان الباء فيه تفيد لصوق مردك بريد اي ^{المكان}
يقرب منه **والاستعانة** اي استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه
بمحوره نحو كتبت بالقلم **والمصاحبة** نحو اشتريت الفرس سرجه اي
مع سرجه فغناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ^{ولم}
ان يكون السرج حال شراء الفرس ملصقا به فالاصاق يستند المصاحبة
من غير عكس **والمقابلة** اي لافادة وقوع مجروره في مقابلة شئ آخر نحو
بعثت هذا بهذا **والتعدي** اي جعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى التعدي
ادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذباب عنه ومعنى
ذهب زيد صيرته ذابها **والتعدي** بهذا المعنى مختصة بالباء ^{والتعدي}
بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها
فيها سواء لا اختصاص لها بحرف دون حرف **والظرفية** نحو جلست
بالمسجد اي في المسجد **وزائدة في الخبر** في الاستفهام بحال مطلقا نحو هل
زيد بقايم فلا يقال زيد بقايم **والنفي** بليس نحو ليس زيد براكب وبما
نحو ما زيد براكب فهي زائدة في الخبر في هذه الصورة قياسا ^{في غير} اي غير
الخبر الواقع في الاستفهام **والنفي** **سما** سواء لم يكن خبرا نحو **بكبك** زيد

وكفى بالله شهيدا **والتي بيده** اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا **والتي بيده**
او كان خبرا ولكن لافي الاستفهام والتعني نحو حسبك بزيد **واللام** **الخاصة**
بملكيتة نحو المال لزيد وبها ملكيتة نحو الجمل للفرس **والتعليل** اي لبيان علته
فهنا نحو ضربت للتأديب وخارجا نحو خرجت لمخافتك **وبمعنى عن**
مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشئ اي قلت عنه **وزائدة** نحو
ردف لكم اي ردفكم **وبمعنى الواو في القسم** **للتعجب** نحو بئس لا يوفق
الاجل وانما تستعمل في الامور العظام فلا يقال بئس لقد طارت الذبابة
ورب للتقليل اي لانشاء التقليل ولهذا وجب لها **صدر الكلام**
كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكميل **مختصة**
بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة **موصوفة** ليتم تحقيق التقليل **الذي**
هو مدلول رب لانه اذا وُصف الشئ صار اخفض واقل مما لم يوصف
واشترط كونها موصوفة انما هو **على المذهب الاصح** وهذا عند
ابو علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك المختار عند المعاصرين
وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكميل كما في
وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى الفريضة **وفعلها** اي فعل رب يعنى
الذي تعلق به رب فعل **ماض** لانها للتقليل المحقق ولا يتصور
ذلك الا في الماضي نحو رب رجل كريم لغيت اوردت رجل كريم
لم افارقة **محدوف** اي ذلك الفعل الماضي **غالبا** اي في غالب
الاستعمال لوجود الغائبين نحو رب رجل كريم اي لغيت **وقد دخل**

اي رب **على مضمر** بهم لامرجع له **متميزة بنكرة منصوبة** على التمييز والضمير
مفرد وان كان المميز مشنئ او مجموعا **مذكرا** وان كان المميز مؤنثا نحو
ربه رجلا او رجلين او رجلا او امرأة او امرأتين او نساء **خلاف**
للكوفيتين في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتأنيث فانهم يقولون ربها رجلين وربهم رجلا وربها امرأة
وربها امرأتين وربهن نساء **ولمحقها** اي رب **الكاف** **المانعة**
عن العمل **فدخل** بعد الحق **على الجمل** نحو ربها يود الذين كفروا وقد يكون
ما زائدة فدخل الاسم ونحو ربها ضرية بسيف صيقيل **وداوى**
داوى رب في حكمها **فدخل على نكرة موصوفة** مثل وبلدة ليس لها
انيس الا اليعاقبة والا العيس **وهذه الواو للعطف عند**
ولست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهر ان
كانت في اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف
عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها
بمعنى رب فلا يقدر ان له معطوف عليه لان ذلك يقتضي **داوى**
القسم انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال
وانه وذلك لكثرة استعمالها في القسم وهي اكثر استعمالا من
اصلها اعني الباء **غير السؤال** يعني لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
وانه اخبرني كما يقال بالله اخبرني خطا للواو عن درجة الباء
مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا فعلن مثلاً بل يقال والله
او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحظ رتبة عن رتبة
الاصل وهو اليا، بتخصيصه بجد القسمين وخص الظاهر لاصالة
والثاني، مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال
مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة خطأ لمرتبها عن مرتبة
اصلها الذي هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وهو منه ما هو
في باب القسم وهو اسم الله واليا، اعلم منها اي من الواو والثاني
في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال
على المظهر مطلقا وعلى اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون
للسؤال ايضا نحو بالله لا فعلن وبالله اجلس كما تدخل على المظهر
تدخل على المضمر نحو بالله لا فعلن وبك لا فعلن وفي الدخول على المظهر
لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لا فعلن بخلافها فانها مختصة
ببعض هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة
لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصلح ان يقال اليا، يوجد مع الاختصاص
وبدونه لكان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي لغير السؤال
باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله
لزيد قائم او فعلية نحو والله لا فعلن كذا وان فيها اي في الاسمية
نحو والله ان زيدا قائم وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية

نحو والله ما زيدا قائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى الله تفوتوا ذكر يوسف اي لا تفوتوا واما قسم السؤال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد
ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا عترض اي توسط القسم بين اجزا
الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمه اي القسم ما يدل عليه اي
على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لا استغناء عن الجواب في
هاتين الصورتين لوجود ما يدل عليه الجملة المذكورة وان كانت جوابا
للقسم المعنى لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على الجواب
لا الجواب ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن المجاوزة اي
المجاورة شئ وتقدمة عن شئ آخر وذلك اما برؤا عن شئ في صيغة
ال الثالث نحو ميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده
نحو اخذت عن العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين ^{لاستعلاء}
اي استعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكون اي
عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليها نحو من عن يميني اي من
يمين ومن عليه اي من فوفه والكاف للتشبيه نحو زيد كالا سندانة
نحو ليس كمثل شئ او التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون
اي الكاف ساء بمعنى المثل نحو يضحك عن كالبه والمنهم اي من ساء
مثل البرذال لثايب للطافية ويختص اي الكاف بالظاير اي بالاسم الظاهر عند
الجمهور فلا يقال كذا استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع

نحو انا كانت خلافا لليمر وفانية اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في
 بعض اشعارهم **مذو منذ للزمان** الماضي او الحاضر فيهما **لا ابتداء في الزمان**
التي يعني اذا اريد بها الزمان **التي** فالمراد ان مبداء زمان الفعل مثبت
 او المنفي هو ذلك الزمان **التي** الذي اريد بها لاجمعية كما اذا قلت سائر
 من البلد منذ سنة كذا او ما رايت فلانا منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه
 السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه ان مبداء مسافرتي او عدم
 رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن **والظرفية** عطف على الابتداء
 اي وما للظرفية المختصة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان **الحاضر**
 اي الذي اعتبرته حاضرا وان معنى بعضه يعني اذا اريد بها الزمان الذي
 اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان **الحاضر نحو ما**
رايت منذ شهرنا و منذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا
 الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانها لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل
 الى ما وراء فكيف يصح اعتبار مبداء زمان الفعل فاما المذكور
 كلاما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر
 لكن بتقدير مضاف اي ما رايت منذ دخول شهرنا **وحاشا وعدا خلا لا**
 اي لا شئنا ما بعد ما قبلها فاذا جرت بها ما بعد ما تكون حروفا
 جارة وبهذا الاعتبار ذكرت هنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا
 زيد و خلا زيد واذا نصبت تكون افعالا **الحروف المشبهة بالفعل**
 ووجه شبهها به اما لفظا فلانها نقسمها كالفعل الى الثلاثي والرابعي والخمسي

بحث الحروف المشبهة

وبنها

وبنها على الفتح مثله واما معنى فلان معاينها معاني الافعال مثل الكدت
 وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر
 عنها بالحروف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا
 عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا
 تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغة جمع القلة والكثرة
 في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فردتها الحاصلة بتخفيف نواتها
 ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي **ان وان وكان ولكن وليت**
ولعل اخرها لكونها لانشاء بخلاف الاربع السابقة لها اي الحروف
صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامراته اي قسم من اقسام الكلام اذ كل
 منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكدة والمشتمل على التشبيه والاستدراك
 والتمني والترجي **سوى ان** المفتوحة فهي **بعكسها** اي بعكس ما قبلها على
 المضاف بان يقتضي عدم الصدرة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المنفرد
 فلا بد لها من التعلق بشئ آخر حتى يتم كلاما واجه لودقت في الصدرة
 بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء عدم
 الصدرة لا على عدم اقتضاء الصدرة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك
وتحققها اي هذه الحروف الكافة **تلقح** اي تغزل هذه الحروف عن الفعل
 بكان الكافة **على الافصح** اي على افصح اللغات مثل انما زيد قام وقد
 على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم **وتدخل** هذه الحروف اي حين اذا
 تحققت **على الافعال** لان الكافة اخرتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولا

صالحا للعل فان المكسورة لا بغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت
 ان زيدا قائم اذنت ما اذنت بقولك زيدا قائم مع زيادة التاكيد وان الفتحة
 مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سميها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها
 في حكم المفرد ومن ثمة اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
 اي في موضع يقتضي الجمل وجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي
 المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا
 قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشق منه لان مقول القول لا يكون جملة
 نحو قال زيدا ان عمر قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول
 لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال كونها مع جملتها
 فاعلة نحو بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها
 مفعولة نحو كرميت ان زيدا شاع لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها
 مبتدأة نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها
 مضافا اليها نحو اعجبني اشهر انك عالم لوجوب المضاف اليه مفردا وقالوا لولا
 انك بفتح الهزة بعد لولا الامتناعية لانه اي بعد لولا الامتناعية مبتدأ
 وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت وكذلك بعد
 لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعد في معمول للفعل الواجب دخول لولا
 التحضيضية عليه نحو لولا اني معاذك زعمت اي لولا زعمت اني معاذك
 ولولا انك ضربي صدر منك وكذلك قالوا لولا انك بفتح الهزة لانه
 اي ما بعد لولا فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لولا انك

قائم اي لو وقع قيامك فان جاز في موضع التقدير ان تقدير المفرد تقدير
 الجملة جاز الامر ان الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها
 وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل من بكر مني فاني اكرمه
 مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من بكر مني فانا اكرمه وجب الكسر
 لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من بكر مني فخر اوده اتي اكرمه
 او اكرمني ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ
 او خبر مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا الله عبد القفا والله يازم مما وقعت بعد
 اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا
 لمفاجاة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبودية للقفا
 والله يازم ثابتة وتام البيت وكنت اري زيدا كما قيل سيده اذا الله عبد
 القفا والله يازم وقول اري على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعولة
 الشئ وسيده مفعولة الثالث وكما قيل معرضة ومعنى كونه عبد القفا والله يازم
 انه لسيم يحكم قفاه ولها زمة اي ممة ان ياكل لعظم قفاه ولها زمة والله يازم
 عظم ان ثابتان في التخييل تحت الاذنين جمعها بارادة ما فوق الواحد
 او بارادتها مع حوالها تغليبا وشبهه بالخبر عطف على اذا الله عبد القفا
 اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة
 قولهم اذنا قول اني احمد الله فاجعلت ما موصولة او موصوفة كان
 محل المعنى اول مفعول في تعين الكسر لان اول المفعولات اني احمد الله لا المعنى
 المصدرني فان المعنى المصدرني اعني الحمد قول خاض وليس من جنس المفعولات

قول الشاعر

وان جعلت ما مصدرية كان حاصل المعنى اول اقوال تعين الفتح لان اول
الاقوال هو المعنى المصدرية الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
المقول **لذلك** اي لاجل ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كما اسم المنصو
في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط **جاز العطف على اسم**
ان المكسورة من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا
او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم
ان زيدا قائم وعمر وعلمت ان زيدا قائم وعمر فان ان في هذا المثال ان
مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما حيث تكون مع ما علمت فيه في تأويل الجملة
فتصح ان يرفع المعطوف على اسم جملة على محل **دون ان المفتوحة** فانه لم يجر
العطف على محل اسم بالرفع فانهما لا يغيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدهما
ويشترط في العطف على ان المكسورة بالرفع **مضى الخبر** اي ذكر خبر ما قبل
المعطوف **لفظا** مثل ان زيدا قائم وعمر **او تقدير** مثل ان زيدا وعمر
قائم اي ان زيدا قائم وعمر قائم لانه لو لم يميز قبل اللفظ ولا تقدير الزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمر وذاهبان فانه
لا شك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث
انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن حيث انه خبر المعطوف
على اسم يكون العامل في رفعه الابداء فليزم اجتماع عاملين اعني ان
والا بقاء على رفعه وهو باطل **خلافا للكويتين** فانهم لا يشترطون في صحة
هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم والخبر من نوع

كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد **ولا اثر**
لكونه اي لكون اسم ان **مبين** في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى
الخبر عند الجهور فلا يجوز عندهم انك و زيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيد
او عمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما **خلافا للمبرور والكافي**
فانهما يجوزان **في مثل انك و زيد ذاهبان** العطف على محل اسم ان بلا
الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة بناءه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم
المحذور المذكور **ولكن** في جواز العطف على محل اسم **لذلك** اي مثل ان
لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان مغاها الاستدراك
وهو لا ينافي في المعنى الاصلية كما انه لا ينافي التاكيد فيجوز اعتبار محل اسم
وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا
خارجا وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل
اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلية فيها فلا يغير محل اسمها وايضا **لذلك** اي لاجل
ان ان المكسورة لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره **دخلت اللام** التي
هي لتاكيد معنى الجملة **مع المكسورة** التي هي ايضا لتاكيد معنى الجملة
دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة **على**
متعلق بدخول اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبر الخوان
زيد القائم او دخلت **على اسم** اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم
بينها اي بين ان الخوان في الدار زيدا او دخلت **على** ما وقع بينهما اي بين اسمها
وخبر الخوان زيد الطعماك اكل وانما خض دخول اللام بهذه الصور لان

في الاسم

النون نحو علم ان سيكون منكم مرضى **اوسوف** كقول الشاعر واعلم فاعلم المرأ
 ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدره **او قد** نحو ليعلم ان قد بلغوا سالارهم
 ولزوم هذه الامور الثلاثة للفروق بين ابن المخففة وبين ابن المصدرية المناسبة
 وليكون كالعوض من النون المحذوفة **او حرف النفي** نحو او لا يرون ان لا يرجع
 اليهم وليس لزوم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فانه
 لا يحصل مجزؤه الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجمع مع كل منهما فالنفي
 بينهما اما من حيث المعنى لانه ان غني به الاستقبال فهي المخففة والا فمضى
 المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية
 والا فهي المخففة **وكان التشبيه** اي لانه في حرف راى على الصحيح
 جملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب مذهب التلخيص انما مركبة من الكاف
 وان المكسورة واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالا سد قدمت الكاف ليعلم
 انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة
 وان خرجت عن حكم الجارة والجاراة انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة فتحو
 الهمزة وان كان المعنى على الكسر **ومخفف** اي كان **فتلغى** عن العمل على الاستعمال
الافصح لخروجها من المشابهة لغوات فتحة الافر كقول الشاعر ونجر مشرق
 النون كان ثدياه حقان وان اعلمتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال
 الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعلمها لفظا فغيرها ضمير ثان مقدرا عندهم
 كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدرا بعد الضمير لعدم الداعي اليه كما كان
 في ان المخففة **ولكن** وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من

لاوان المكسورة المصدرية بالكاف الزائدة واصلها لان فنقلت كسرة
 الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة فكلما لا تعيد ان ما بعد ما ليس كما قبلها
 بل هو مخالف له نفيًا واثباتًا وكلمة ان تحقق مضمون ما بعد **الاستدراك**
 ومعنى الاستدراك فتح توهم تولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد
 فكانت توهم ان عمر ايضا جاءك لما بينهما من الالف فزفت ذلك التوهم
 بقولك لكن عمر لم ياتي **توسط** اي لكن **بين كلامين متغايرين** نفيًا
 واثباتًا **معنى** اي تغاير مضمونا والضرورة هي المعنوية ولهذا اقتصر عليه واللفظ
 قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمر لم ياتي وقد لا يكون نحو زيد حاضر لكن عمر
 غائب **ومخفف** اي لكن **فتلغى** عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت
 العاطفة لفظًا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المحققين فانه
 ليس لهما ما اجريت عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكأنه اشار الى ما
 جاء عن يونس الاحفش انه يجوز اعمالها قياسا على اخواتها المخففة
 قال الشارح الرضوي لا يعرف له شاهد **ويجوز معها** مشددة ومخففة **الواو**
 وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضوي الاخر
 اظهر **وليت للتمني** اي لانه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم على
 المستحيل نحو ليت الشاب يعود **واجاز الفراء** **ليت** زيدا قائما بنصب المفعولين
 بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمني زيدا قائما اي اتمناه كانه على
 القيام فالجواز ان منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي
 نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومنسكها قول الشاعر يا ليت ايام الصبي

هو من قوله
 من كلام سابق

رواجها فالقراء يقول معناه اتمنى ايام الصبي رواجها والكسائي اي لبيت
 ايام الصبي كانت رواجها والمحققون على ان رواجها منصوب على
 حال من الضمير المستكن في خبر المحذوف اي لبيت ايام الصبي لنا كائنة
 حال كونها راجعة **ولعل للتبرجي** اي لانشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توضع
 امر رجوا او مخوف كقوله تعالى لعلمكم تعلمون ولعل الساعة قريب الغالب
 هو الاول **وشذ الخبر بها** اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية وانتدبر في
 في ذلك وداع دعايا من يجيب الى الندى فلم يستجب الي ذلك مجيب
 فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل اي المغوار منك قريب
 واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المعاني شرحه يعني
 انه وقع مجرور في موضع آخر فالتاء عكاه على ما كان عليه وكان اشهر ذلك
 الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان ينحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد
 المقصود ما ذكر من التأويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة
 الشاذة والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم بوجود الخبرها وحكم بشذوذ
الحروف العاطفة العطف في اللغة الالة ولما كانت هذه الحروف
 تميز المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي **واو** و**الفاء** و**ثم** و**حتى**
واو و**ايا** بكسر الهمزة و**ام** و**لا** و**بل** و**لكن** وعد البعض اي المغيرة منها وعند
 الاكثرين ان ما بعد ما عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان
 بل التي بعد ما مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو وليست منها
 لان ما بعد ما بدل غلط مما قبلها وبديل الغلط بدونها غير فصيح وانما معناه

الحروف العاطفة

سطر في كلامهم لانها موضوعة لتذكر مثل هذا الغلط **فالاربعة الاول** للجمع
 اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد النجاة بالجمع ههنا ان لا يكون
 لاحد الشيين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف
 والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد او عمرو او عمرو
 او ثم عمرو او حتى عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من أحدهما دون الآخر **والاخر**
 للجمع مطلقا **لا ترتيب فيها** فقول لا ترتيب فيها بيان لا إطلاقها اي لا ترتيب
 فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدا
والفاء والترتيب اي للجمع مع الترتيب بلا مهلة **وتم مثلها** اي مثل الفاء
 في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة **وحتى مثلها** اي مثل ثم في الترتيب بمهلة
 فيران المهلة في حتى اقل ههنا في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها
 وبين ثم المفيدة للمهلة **ومعطوفها** اي المعطوف بحيث بحيث ما اقتضا
 وضعها **جزء** قوتى او ضعيف من حيث انه قوتى او ضعيف **من متبوع**
 اي متبوع معطوفها **بغير** اي العطف بها **قوة** في المعطوف **او ضعفا** فيه
 اي ليدل عليها حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصارت كانه غير
 فصلح لان يجعل غاية وانتهى للفعل المتعلق بالكل ودل انتهاء الفعل اليه
 على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج
 حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من
 وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف حتى جزء من متبوعه ولا يشترط
 ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني

زيدتم عمرو وفي حتى بحسب الذين فان المناسب بحسب الذين ان
الموت اولاً بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اشارة ان سائر الناس في
الذين تقدم قدوم ركبان الحاج على رجايلهم وان كان في بعض الاوقات
على عكس ذلك مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة وآلم ان
بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذا لا يتأخر
بالملأ في البحر الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه
يفيد شمول النوم بجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة في المعنيين
جميعاً الا انه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان يكون
جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة عند سم على الجارة واذا كان
محمولة عليها لم يستعملوا في معنيها جميعاً لبقى للاصل على الفرع مرة وانما
في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزءاً منها لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم
اعرف في العقل والشر في الوجود من اتحاد التجاورين هكذا في بعض الشروح
ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه وعدم الحجة
الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكماً ليشمل المجاور ايضا كما
وقع في بعض المواضع **واو** واما **وام** كل من هذه الحروف الثلاثة **لاحد الامر**
اي للدلالة على احد الامر من الامور حال كون ذلك **لاحد** **بها** اي غير معين
عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع منهم انما او كقوله الكل من الامر
لانها مستعملة لاحد الامر من على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع

الاحد المتوهم في سياق النفي لاسيما كلمة او واما **المتصلة** لازمة **لهمة الاستفهام**
اي غير مستعملة بدونها **ليها** اي يذكر بعدها بلا فاصلة **احد المستويين** والمستوي
الاخر **لي** **الهمزة** اي همزة الاستفهام **بعد ثبوت احدهما** اي احد المستويين عند
المتكلم **لطلب الثمين** من المخاطب **ومن ثمة** اي اجل ان ام المتصلة **ليها**
احد المستويين **والاخر** **الهمزة** بعد ثبوت احدهما **لطلب الثمين** لم يحجز تركيب
ارأيت زيدا **ام** **عمر** فان المستويين فيه زيد وعمرو واحد **ما** **دان** **كان** **ولي**
ام **لكن** **الاخر** لم يلى **الهمزة** هذا ما اختاره المتصنف والنقول عن سيبويه ان هذا جائز
حسن فصيح وازيد **ارأيت** **ام** **عمر** **احسن** **وافصح** **وح** **يكون** **تركيب** **ارأيت**
زيد **ام** **عمر** **احسن** **فصيحا** **وان** **لم يكن** **احسن** **وافصح** **وفي الترجمة** **الشيء** **يفيد**
انه **وجنى** **بعض** **نسخ** **الكافية** **المفروقة** **على** **المبصر** **وعليه** **خطبه** **بكذا** **ليها** **احد** **المستويين**
والاخر **الهمزة** **على** **الافصح** **ومن ثمة** **ضعف** **ارأيت** **زيد** **ام** **عمر** **ولا يخفى** **ان** **الحكم**
بضعفه **لشدة** **عن** **مرتبة** **الافصح** **الى** **الفصح** **غير** **مناسب** **لان** **ما كان** **جسدا**
فصيحا **لا يبعد** **ضعيفا** **وبالجمله** **فكلام** **المقهور** **هنا** **لا يخلو** **عن** **اضطراب** **والحق** **ما نقل**
عن **سبويه** **وايضاً** **من ثمة** **اي** **من** **اجل** **ما ذكر** **بعينه** **كان** **جوابها** **اي** **جواب** **المتصلة**
بالثمين **اي** **بمعين** **احد** **الامر** **لان** **السؤال** **عنه** **دون** **نعم** **اولا** **لانها** **لا يفيد**
التيين **بخلاف** **او** **اما** **مع** **الهمزة** **كما** **اذا قلت** **اجاك** **زيد** **او** **عمرو** **او** **اجاك** **اما**
زيد **او** **اما** **عمرو** **فانه** **يصح** **جوابها** **بلا** **دون** **لان** **المقصود** **بالسؤال** **ان** **احدهما** **لا على**
التيين **جاك** **لا** **وقد** **يجاب** **بني** **كلهما** **لا** **احتمال** **الخطا** **في** **اعتقاد** **المتكلم** **بوجود**
احدهما **فالمشار** **اليه** **ثمة** **في** **المومنين** **امر** **واحد** **لكنه** **لما كان** **مشتغلا** **على** **شرطين** **لصحة**

وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منها حكما آخر وجعلها اشارة في كل
 موضع الى شرط آخر لا يخفى عن سماعه ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام
 وعطيف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق
 اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى واما **المنقطعة** كبل في الاضراب عن
 الاول ومثل **الهزة** للشك في الشئ والواقع قبلها اما خبر مثل قوله **انها لا بل ام**
شاة اي ان القطيعة التي اراها لا بل وسى جملة خبرية فلما علمت انها ليست
 بل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او شئ آخر فاستغمت
 عنها بقولك ام شاة اي بل ام شاة واما استغما كما تقول ازيد عندك ام عمرو
 اي بل ام عمرو حين تقصد الاضراب عن الاستغما الاول بالاستغما الثاني واما
قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها بمعنى اذا عطف شئ
 على آخر باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو
 جاءني اما زيد واما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على **الشك جازة مع او**
 بمعنى اذا عطف شئ على آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما
 زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب بعض النحاة الى ان اما
 ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها
 الواو والعاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفتين معا ويكونان
 لغوا والجواب عن الاول ان اما التابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل
 للتبعية على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على الثاني
 لعطفها على اما الاول واما الثانية لعطفها بعد على ما بعد اما الاول فكل منهما

فائدة اخرى فلا لغوا ولا دبل ولكن هذه الحروف الثلاثة **لا احد ما مفعول** اي النسبة
 الحكم الى احد من الامر من المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلما لا تنفي الحكم
 الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو
 جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم
 عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون
 المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكأنه لم يحكم
 عليه بشئ لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد
 لهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو جاءني زيد بل عمرو فغاية خلاف
 فذهب بعضهم الى ان كلمة بل صرف الحكم المنفي من المعطوف عليه الى المعطوف الى
 بل جاءني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها تثبت
 الحكم المنفي عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه
 او الحكم منفي عنه بمعنى ما جاءني زيد بل عمرو واما في حكم المسكوت
 او المجيء منفي عنه **ولكن لازمة للنفي** اي غير مستعملة بدونها فان كانت لعطف
 المفرد على المفرد فهي تقيضة لا فيكون لا يجاب استغنى عن الاول فتكون لازمة
 لنفي الحكم عن الاول نحو جاءني زيد لكن عمرو وان كانت لعطف الجملة على جملة
 فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فتبعد النفي لاثبات ما بعدا وبعد
 الاثبات لنفي ما بعدا نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء واما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء
 فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي **حروف التثنية** الا واما واما يصدر
 الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شئ مما يلحق المتكلم اليه ولهذا سميت

نحو ما جاءني زيد بل عمرو

حروف التثنية

التنبيه نحو الازيد قيم واما زيد قائم وما زيد قائم وتدخل باضافة من المفرد
على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين معانيها
الا بها نحو هذا وما هذا واما هذا واما هذا وهؤلاء **حروف النداء** يا ايها **حروف النداء**
لانها تستعمل لنداء القريب البعيد واما وهما للبعيد واما بفتح الهمزة
وسكون اليا والياء والهمزة للقريب وكانت اراد بالقرى بعد البعيد فدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصِف باصل القرب
غير زيادة وله كلمة اى والى اقرب متصِف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف
البعيد فانه لم يذكر له مرتبة ان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط
بين كمال البعد وكمال القرب **حروف الايجاب** نعم وبلى واني بكسر الهمزة
وسكون اليا واهل وجبروان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن ي
مع تلك الحروف يبين وجه تسميتها بحروف الايجاب **فنعلم مفرقة لما**
سبقها اى محققة لمضمونها استفهاما كان او خبرا انتهى في جواب قائم به
بمعنى قائم زيد وفي جواب الم بغير زيد بمعنى لم بغير زيد وبلى في جواب الم بغير زيد
بمعنى قائم زيد بمعنى بلى في جواب الست بركم انت ربنا وقيل في موضع
بلى ههنا نعم لكان كقرا فان معناه لست ربنا وقيل يجوز استعمال نعم
ههنا يجعلها تصديقا لاثبات استفاد من انكار النفي وقد اشتهر هذا
في العرف فلو قال احد يا زيد اليس عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون
اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي **وبلى مختصة بالاجاب النفي**
بمعنى تنقضي النفي المتقدم ويجعل الجابا سوا ذلك النفي مجردا عن

حروف النداء

حروف الايجاب

استفهام

الاستفهام نحو بلى في جواب من قال يا قائم زيد اى قد قام او مفرونا به ففى
اذن تنقضي النفي الذي بعده ذلك استفهام كقوله تعالى الست بركم قالوا
بلى اى بلى انت ربنا وقد جاء على سبيل التثنية والتأكيد لاجاب كما نقول
في جواب قائم زيد بلى قائم زيد واما اثبات **بعد الاستفهام** لاشك في
غلبة استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذكر بعضهم انها تنحى لتصديق الخبر
ايضا وذكر ابن مالك ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المصنف **بلزمت**
اى لا تستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال قسمت اى
وربى ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري نقول اى والله وربى
واى لعمري واهل وجبر بالكسر والفتح وان تصديق للمخبر وفى بعض النسخ تصديق
للمخبر كقولك اهل اوجير اوان للمخبر قد اناك زيد اولى بياك اى قد اتى اولم
بأت وقد جاء ان تصديق الدعاء ايضا كقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة
حملتى اليك ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام
ايضا فى قول الشاعر لبيت شعري هل للحمب شفاء من جوى جهنم ان اللقا
اى نعم اللقا شفاء للحمب فنجسها في هذين الموصفين خلاف ما ذكره المصنف
كونها تصديقا للمخبر **حروف الزيادة** وانما سميت هذه الحروف زوايد
لانها قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومع كونها زائدة ان اصل المعنى
بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب المعنوية
واما اللفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كافي من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس
الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه زائدا انها انصح او كون الكلمة او الكلام

فانما يكون بلى بغير زيد
ونحوه الدعاء وانما تصديق
للمخبر كقولك اهل اوجير
وانما تصديق للمخبر
حروف الزيادة
بوصف ذلك بان يكون كلام
الزيادة من حروف الزيادة
مقصودا

بسببها موصية لا استقامة وزن الشعر أو حسن السجع أو غير ذلك ولا يجوز
خلوها من الفائدتين معاً والالعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحى
ولا سيما في كلام الباري سبحانه إن وأن مخففتين ما ولا والباء واللام
فإن بكسر الهمزة وسكون النون تراد مع ما لن فيه كثيراً لكيد النفي نحو ما
رأيت زيداً أي ما رأيت زيدا وقلت أي زيادة إن مع المصدرية نحو
انتظرتني ما إن جلس القضا أي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضاً مع ما أي نحو
لما إن قام زيد فمات وأن بفتح الهمزة وسكون النون تراد مع ما كثير نحو فلما
أن جاء البشير وتراد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله إن لوقام زيد
فمات وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان طبيباً تعطوا لي ناضر السلم
تقدير رواية طبية بالبحر وما تراد مع إذا نحو إذا ما تخرج اخرج بمعنى إذا تخرج
ومع مضي نحو بما تذهب ذهب مع أي نحو أيا ما تدعو الله الاسماء الحسنى
ومع أين نحو أين ما تجلس اجلس مع أن نحو أيا ما تزين من البشر احداً
حال كون تلك المذكورات مع ما شرط أي أدوات شرط ومع بعض حرف
البحر نحو فها رحمة من الله أنت لهم ومما خطبتهم اغفوا دعوا قليل زيد
صديق كما أن عمرواخي وقلت زيادة مع المضاف نحو غضبت من غير
جرم وأيا الرجلين قضيت وقيل ما فيها كلاً نكرة والمجرور بعد ما بدل منها
ولا أي كلمة لا تراد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظاً نحو ما جاءني زيد ولا
أو معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتراد بعد أن المصدرية نحو
قوله تعالى ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك أي أن تسجد وقلت زيادة لأجل

اقسم نحو لا أقسم بيوم القيمة ولا أقسم بهذا البلد والستر في زيادتها التبيين
جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فيبرز في صورة نفي القسم **وشدت**
زيادتها مع المضاف كقوله في سير لا حور سري وما شعره أي في سير حور و
الكور الهلكنة جمع حائر أي ملك من حار أي ملك ومن والباء واللام تقدم
ذكر ما شتم على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة إلى تكرار **حرفا التفسير أي**
فهي تفسر لكل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد أي أبو عبد الله والجملة كما تقول
قطع رزقه أي مات **وأن وي أي أن** مختصة بما في معنى القول أي بفعل
مقرر في معنى القول تقرر المظروف في الطرف غير منك عن فلا يقع بعيد
القول ولا بعد اليس في معنى القول فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولاً مقدراً
لفظ غير صريح القول مؤد معناه كقوله تعالى وما ديناها يا إبراهيم قوله
أن يا إبراهيم تفسر للمفعول ما ديناها المقدرة أي ما ديناها بلفظ هو قول
يا إبراهيم وكذلك قولك كتبت إليه أن أنت أي كتبت إليه شيئاً هو
فإن حرف دال على أن أنت تفسر للمفعول المقدرة لكتبت وقوله تعالى
ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله فقولوا اعبدوا الله تفسر للصبر
به وفي أمرت معنى القول وليس تفسر لما في قوله ما أمرتني لأنه مفعول صريح
القول وقد يفسر بها المفعول الظاهر كقوله تعالى وأوحينا إلى أمك ما يوحى
أن أوحى فيه فقله أن أوحى فيه تفسر لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا وحينا
حرف المصدر ما وأن المفتوحة المخففة **وأن** المفتوحة المشددة **فالأول**
أي ما وأن المفتوحة المخففة **للفعلية** أي للجملة الفعلية أي تدخلان على الجملة

حرفا التفسير

حرف المصدر

اي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانها في تاويل المصدر كقولك وضابت
 عليهم الارض بما رجبت اي برجلها بضم الراء وهو السعة وكقولك اعجبني ان
 اي خردجك واختصاص المصدرية بالفعلية انما هو عند سبويه وجوز غير
 الاسمية قال الشارح الرضق وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة
 بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة **لا سمية** اي للجملة الاسمية
 خاصة اذا كُتبت بما يجوز بعدها الاسمية والفعلية ومع كونها للاسمية انما
 تعمل في جزئها وتعملها في تاويل المفرد الذي هو مصدر ضرب كقولك اعجبني انك
 قائم اي قيامك او ما في معناه كقولك اعجبني ان زيدا انك اي اخوة زيد فان
 قدرت الكون كقولك اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا **حروف التخصيص** **هـ**
والا مشددين ولولا ولولا لها مصدر **الكلام** لعلها على احد انواع الكلام
 لتدل على اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها **الفعل** وفي بعض
 النسخ ولزم **الفعل لفظا** كقولك ضربت زيدا وهما تضرب زيدا **او** **تضرب**
 كقولك تضرب زيدا وهما تضرب زيدا تضربه معناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ
 واللوم على ترك الفعل ومعناه في المضارع خفض على الفعل والطلب له في
 في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التخصيص في الكا الذي قد فات آلا انها تستعمل
 كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي يمكن تداركه في المستقبل
 تستعمل من حيث المعنى للتخصيص على فعل مثل فانت **حرف التوقع** **و**
 قد سمي بحال مجيئها لها فان هذا الحرف اذا دخلت على الكا او المضارع
 فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الكا

حرف التخصيص

قال الرضي اذا وقع الظرف بعد ما هو منصوب
 بفعل بعد الفعل قد لا يفسد في الظرف
 فتعد ما هو منصوب بجزء من جملة
 منصوب بجزء من

حرف التوقع

تقريب

التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدرا متوقفا للمخاطب واقعا عن
 قريب كما نقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب
 تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة فقفها اذن ثلث معان مجتمعة
 التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع
 كما نقول ركب زيد لمن يتوقع ركوبه **وهي في المضارع** المجزوء من ناصب جازم
 وحرف تنفيس **للتعجيل** اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التعجيل نحو
 ان الكذب قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجزوءا عن معنى التعجيل نحو
 قد زى ثقل وجهك ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد والله
 احسنت وقد لغزيت سائرا **حرف الاستفهام** **هـ** الهمزة وهل هما
الكلام لا يتقدما في حيزهما لانهما على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على
 الاسمية والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد** قايم وفي الفعلية **اقام** زيد
وكذلك هل نقول فيها هل زيد قايم وهل قام زيد آلا ان الهمزة تدخل على
 كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل اسمية
 خبرا فعل نحو هل زيد قام الآعلى شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى
 قد كما جاءت على الاصل في قوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فلما كان
 قد وهي من لوازم الافعال فان رايت فعلا في حيزها تذكرت عهدا بالجمي
 وحشت الى الالف المألوف وما نقية وان لم تره في حيزها نسيت عنه
 ذامته **والهمزة اعم** تصرفا اي التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع
 استعمالها اكثر من التصرف في هل نقول زيد اضربت باذخال الهمزة

حرف الاستفهام

١٧٢

الاسم مع وجود الفعل بخلاف بل زيد ضربت لما عرفت وتقول **تضرب يا**
وهو انوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانحار دون
 بل تضرب زيد لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان
 اصل ارضي بضربك يدا وهو غير مستحسن منك بل ضعيف في الاستفهام
 فلا يحذف فعلا بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول **زيد عندك ام عمرو** يجعل
 الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين تعذر
 المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في باب الاستفهام والافوى
 انصب واليق ويقع بل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام
 المنقطعة لم يتعد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيفان سوال
 آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك بل زيد عندك ام عمرو في تقدير
 بل عندك عمرو وتقول **ثم اذا ما وقع وا فمن كان وا ومن كان** بادخال
 الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة **دون بل اي بخلاف**
 بل لكونها فرع الهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرح** ان ولو واما
 لها صدر الكلام **لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو**
 يعني لو للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال
 ولو للمضى ومعناه ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
 نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فعني المثال الثاني بعينه معني
 المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك
 فيه وكذلك لو للمضى على ايها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب

حروف الشرح

بمعنى

بمعنى واحد آي لو وقع منك ضربتي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد
 تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولانه مؤمنة خير من مشركه ولو
 اعجبكم واعلم ان المشهور ان لولا انتفاء الشيء لا انتفاء الاول وهذا لازم
 فانها موصوفة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر متعدي فيه وبما
 حصوله مقدرا في الماضي كان منفي فيه قطعاً فيلزم لاجل انتفاء انتفاء ما
 به ايضا فاذا قلت مثلاً لوجبتني لاکرم منك فقد علققت حصول الاكرام
 في الماضي بحصول محي مقدرة فيه فيلزم انتفاءها معا وكون انتفاء الاكرام
 مسبباً لانتفاء المحي وفي زعم المتكلم واستعمال لوبهذا المعنى هو الكثير المتعارف
 وقد تستعمل على قصد لزوم الشيء للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على
 انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لوبهذا
 تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة وعلى ان الفساد منسب فيعلم من
 ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المبصر ان لولا انتفاء الاول
 لانتفاء الشيء وخطا عكس المشهور ولم يدبر ان ما ذكره معنى يقصد اليه
 مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى
 المشهور بان سببية احد انتفايين معلومين لآخر بحسب الواقع فلا
 هناك استدلال فانك اذا قلت لوجبتني لاکرم منك لم تقصد ان تعلم
 المحاط بانتفاء المحي من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفايين معلوم
 بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المحي ولما
 استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء

قد وضع المصنف بسبب خطتهم فقال الشرح في
 من انتفاء السبب فيكون اعم من انتفاء
 الذي على ذلك السبب انتفاءه ووافقه الرضي في
 السبب واستدل على دعواه بان الشرح لا يخص
 والجواب لازم واللازم قد يكون اعم من انتفاء
 الشرح انتفاءه

بأبعد التقيضين عنه كقولك لو أنما نبي لا كرمته لبيان استمرار وجود الأكرام
 فإنه إذا استلزم الأمانة الأكرام فكيف لا يستلزم الأكرام **الأكرام وتلزمان**
 أي أن ولو الفعل لفظاً كما قر من الأمثلة **أو تقدير** نحو قوله تعالى وإن أحد
 من المشركين استجاركم لؤ أنتم تملكون أي وإن استجاركم ولو تملكون ثم
 فاحد وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفترهما الظاهر
 أحد فظ وأما أنتم فلأنه كان ضميراً متصلاً مستتراً فلما حذف الفعل صار
 منفصلاً بارزاً وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لأن حذف الفعل و
 الفاعل بعد من حذف الفعل وحده **ومن ثم** أي من لزوم الفعل بعد ما قيل بعد
 لو المحذوف فعلها **أنك البفتح** لا بالكسر لأنه أي أن مع معمولية فاعل للفعل المقدر
 بعد لو والضامح للفاعلية هو أن المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت
 بالفعل أي بصيغة الفعل موضع منطلق أي في موضع يليق أن يقع فيه
 منطلق لأن الأصل في خبر أن هو الأفراد **ليكون** الفعل المذكور موضع الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو أنك انطلقت ولا يقال لو أنك منطلق
 وإنما قال كالعوض لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر وإن لكونها دالة على
 التحقيق والنبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث
 المعنى والفعل الواقع خبر عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما معوض
 حقيقياً عن الفعل المقدر بل كان كالعوض وهذا إذا كان الخبر مشتقاً يمكن
 اشتقاق الفعل من مصدره **وإن كان جامداً** لا يمكن اشتقاق الفعل
 جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر **التعذر** أي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر

كقوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام فإن الأقلام ليس مشتقاً من
 فعله في موضعه وإذا تقدم **القسم** **أول الكلام** أي في أول زمان التكلم بالكلام
 فيصح تركه لكونه ظرف زمان واحترابه عن توسط القسم بتقديم غير شرط
على الشرط متعلق بتقدم **لزمه** **الضم** أي لزم القسم أن يكون الشرط الواقع
 بعده ماضياً لفظاً ومعنى ليكون على وجه لا يعمل فيه أدوات الشرط فيطابق
 الشرط الجواب حيث يبطل عمل أدوات الشرط فيه أي في الجواب **وكان الجواب**
للقسم فقط لفظاً لا للقسم والشرط جميعاً لأنه يلزم أن يكون مجزواً وغير
 مجزوم وهو محال وأما معنى فهو جواب للقسم لكونه يمين عليه وللشرط أنه
 لكونه شرطاً بالشرط مثل **وأنه** **انتهى** مثال لما مضى لفظاً وإن لم يمت
 مثال لما مضى **لا كرمته** وإن توسط أي القسم بين أجزاء الكلام بتقديم
 الشرط عليه أو غيره أي تقديم غير الشرط **جاء** **أن** **يعتبر** القسم ويلغى الشرط
وأن يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل أن يكون المعنى جاز أن يعتبر الشرط
 ويلغى القسم وإن يلغى الشرط ويعتبر القسم **كقولك أنا والله أن**
أنت فعل المعنى الأول في المثال بتقديم غير الشرط وجواز إلغاء القسم فيكون
 باعتبار التقديم والجواز كليهما بشرط على غير ترتيب اللفظ وعلى المعنى أيضاً
 هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون الشرط باعتبار
 التقديم على غير ترتيب اللفظ باعتبار الشرط على ترتيب **وإن انتهى**
لا تنتك وإنما أورد في هذا المثال الشرط بصيغة **الضم** على خلاف المثال الأول
 إشارة إلى أن الشرط المضى في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسط

كاشطة على تقدير التقديم فعلى المعنى الاول **بما** مثال التقديم الشرط وجواز اعتبار
 القسم فهو باعتبار جميعا نشر على ترتيب اللف على المعنى الثاني مثال
 التقديم الشرط وجواز الفاء فالتشرع باعتبار الاول على ترتيب اللف باعتبار
 الثاني على غير ترتيب ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين
 اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اول وعلى تقدير الحمل الحمل عليه وان
 كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف تقتضى تقديم المثال الثاني على الاول لكنه
 اراد اتصال المثال بالمثل له بقدر الامكان على تقدير تقدم اللغتين على نشرها
 من حيث مثالهما **وتقدير القسم كاللفظ** اي كالتلفظ به او مقدرة كلفظ
 في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضى وكان الجواب للقسم **مخوف**
تتبع لن اخرجوا الا يخرجون اي والله لن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون
 جوا القسم فانه لو كان جوا الشرط لكان الجزم بحذف النون اول به اي
 لا يخرجون وكذا قوله **تتبع وان اطعموم انكم لمشركون** اي والله ان اطعموم
 انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جوا القسم فانه لو كان جوا
 الشرط بلزم الا تيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جوا يجب فيها
 الفاء **واما التفصيل** اي لتفصيل اجمل المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني
 اخوك ان زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته واما بشر فاعضت عنه او اجل في
 الذين ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القارئ وقد جاءت الاستيناف
 من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة في ادائل الكتب متى كانت لتفصيل
 الجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير

دلالة احد الضدين على الآخر كقوله **تتبع** فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون
 ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكورة لكنه مقدر يعني واما الذين
 ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم
 بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء جوابها وسببية الاول للثاني **والترم حذف**
فعلها الذي هو الشرط **وعوض بينها** اي بين اما وبين فاءها الواقعة في جوابها
جوا مما في جزئها اي جزئ فاءها او جزئ اما لان جزئ الفاء ايضا جزئ سواها
 كان ذلك الجزء مبتدئا نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما وقع بعد الفاء نحو اما
 يوم الجمعة فزيد منطلق **مطلقا** اي نحو ايضا مطلقا غير متعبد بحال نحو زيد تقديم
 ذلك الجزء على الفاء وعدم تجوزيه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية
 جواز التقديم لما يتبع تقدمه مطلقا **وقيل** الفاعل المبرد هو اي ما وقع فيها
 وبين فاءها معمول الشرط **المحذوف** عملا **مطلقا** اي معمولية مطلقة غير
 متعبد بحال نحو زيد التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقدير
 على المذهب الاول هما يكن من شئ فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل
 الشرط الذي هو يكن من شئ واقيم اما مقامه ووسط يوم الجمعة بين اما
 وفاءها لتلا بزم نوالى حرفي الشرط والجزء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق
 كما زى واما على المذهب الثاني فتقديره هما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد
 منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
 فزيد منطلق وهذا الفاعل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا **وقيل** الفاعل
 المازني ان كان ما توسط بين اما وفاءها **جواز التقديم** على الفاعل مع قطع النظر

عن الفاء كالتال المذكور من قبل القسم **الاول** وهو ان يكون المتوسط جزء الجاء
وقدم على الفاء **والا** اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع آخر مثل ان يكون المجموع فان زيدا منطلق فان في خبره ان لا يعمل فيها
قبلها من قبل القسم **الثاني** وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف
وهذا العاقل مبرز بين ان لا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فاعل
قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان مابعد
منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول
هما يمكن من زيد فزيد منطلق اقيم اما مقامهما وحذف فعل الشرط ودوسط
زيد بين اما وفائها لما ذكر نصارا اما زيد فمنطلق فارتفع زيد بالابتداء كما كان
اولا وعلى المذهب الثاني هما يمكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق اقيم اما مقام
هما وحذف فعل الشرط نصارا اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما
تقديره على تقدير الرفع بهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول
على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب
تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا
بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوم جواز اما زيد فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب جواز اما يوم الجمعة فزيد
منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما
بلا خلاف واما مثل المتع بما يكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور
امثلة كونها مرفوعة لكثرة **حرف الرفع** كالا ردة هو الزجر والمنع تقول لشخص

فلان يفضلك فيقول كذا رد عليك اي ليس الامر كما تقول وقد يجي بطلب
لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كذا اي لا تجاوب ذلك
وقد جاء اي كذا بمعنى **حقا** والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقولك كذا
ان الثاني ليطغى واذ كان بمعنى **حقا** جاز ان يقال انه اسم بني لكون
كلفظ كذا الذي هو حرف ولنا سبب معناه لعنايه لانك تردع المخاطب عما
يقوله تحقيقا لصدقه لكن النجاة حكما بحرفيته اذا كان بمعنى **حقا** ايضا لما
فهو امن ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرج ذلك
عن الحرفية **ثانيا** **الثاني** **الثانية** لا المتحركة لانها مختصة بالاسم لمحق الفعل
الماضي لتكون من اول الامر علامة **لثاني** **المسند اليه** فاعلا كان مفعول
ما لم يسم فاعله واما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فثبت من اول الامر يسكون هذه التاء
على بناء ما لحقت به بحركة تلك على اعراب ما وليت لانها كاللحوق الاخير مما
نلتحق به **فان كان** اي المسند اليه **شما ظاهرا** غير مؤنث **حقيقي** فخير اي
مخيرة بين الحاق تاء الثانية وبين عدمه او هو اي الحاق تاء الثانية
مخيرة بين الحذف والابصال وهذه المسئلة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما
تقدم من حيث انها من احكام المؤنث ومنها من حيث انها من احكام
تاء الثانية **والحاق** علامة **التثنية** **والجمع** اي جمع المذكور والمؤنث في
مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون ومن التاء **ضعيف** لعدم احتياجها
الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة الثانية لان تانيته

كسرة تحقيق

ثاني الثانية

قد يكون مضموناً أو سماعياً وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غايبة الظهور
 وإذا لحقت على ضعفها فليست بضماً بل بالهمزة الموحدة قبل الذكر من غير
 بل هي حروف تأتي بها لئلا من أول الأمر على أحوال الفاعل كفاء التانيث في
 شرح الرضى هذا ما قاله النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمّاً وابدالاً
 منها والفائدة في مثل هذا البديل أن في بدل الكل من الكل أو تكون الجملة خبر
 المؤخر والعرض كون الخبر هما **التنوين** في الأصل مصدر نوتت أي أدخلت
 نوناً فسمي بانه ينون الشيء أي التون تنوينا إشعاراً بالجدوة وهو
 لما في المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمي بيه المصدر حدثاً وهي في الاصطلاح
نون ساكنة أي بذاتها فلا تنظر في الحركة العارضة مثل عاد الأولى وهي
 شاملة نون من ولدن ولم يكن واما ما فيها فافترجها بقوله **تتبع حركة الآخر**
 أي آخر الكلمة فان هذه أو آخر تلك الكلمات لا تواقع حركات أو آخرها
 قال تتبع حركة الآخر لأن النونات المنباعدة من متابعها الآخر لوقوعها
 من غير تخلل شيء وهنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت
 فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة إلى ذكر الحركة قلت المنباعدة من الآخر الحرف الآخر
 ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين التزم في الفعل **لأنه** **الفعل** فخرج نون
 التأكيد الخفيفة ولا ينقص التثنية بالنون في يارجل انطلق فان المراد
 بتثنيها حركة الآخر تطفئها لها في الوجود وتطفئ العارض للمعروض وليس
 انطلق تابعا للحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو أي التنوين **للممكن** وهو ما يدل
 على إمكانية الكلمة أي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعبرين في منع

التنوين
 وهو ما يضاف إلى الاسم
 من غير أن يغيره
 وهو ما يضاف إلى الاسم
 من غير أن يغيره
 وهو ما يضاف إلى الاسم
 من غير أن يغيره

رصف

الحرف وح لا يتصور معناه في غير المنصرف **والنكير** وهو الفارق بين الموصولة
 والنكرة فهو الدال على أن مدخوله غير معين خصوصية أي أسكت سكوتاً تاماً في وقت
 وأما صيغة التنوين فمعناه أسكت التكويت الآن وأما التنوين في الجهد والبرام
 فليس للنكير بل للممكن قال الشارح الرضى وأما لا أرى منعاً من أن يكون تنوين
 واحد للممكن والتكبير معاً فقول التنوين في رجل يفيد التكبير أيضاً فإذا جعلته علماً
 مختصاً للممكن **والعوض** وهو ما يحق الاسم عوضاً عن المضاف إليه لتعاقبها على
 الكلمة كيو من أي يوم إذا كان كذا فاليوم مضاف إلى إذا وإذا كانت مضافة
 إلى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفنا الجملة للتحقيق الحق بها التنوين عوضاً عن
 الجملة لئلا يبقى الكلمة مافضة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلناهم
 فوق بعض أي فوق بعضهم ومرت بكل قائماً أي بكل واحد واما ذلك
والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكور التام كملات فان الالف
 فيه علامة الجمع كما أن الواو علامته في الجمع المذكور التام ولم يوجد فيها ما يقابل
 التنوين في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقلبه وتوهم بعضهم أنه للممكن وهو
 خطأ لأنه إذا سميت بمسماً مثلاً امرأة ثبت فيها التنوين ولو كان للممكن
 لزال للعلتين العلمية والتأنيث وظاهره أنه ليس تنوين التكبير لوجود
 فيما كان علماً كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى ولا تنوين التزم
 لوجوده في غير آخر الأبيات والمصارع فتعين أن يكون للمقابلة لأنها معني
 مناسب محل التنوين عليه **والترغم** وهو ما يحق آخر الأبيات والمصارع لتحسين
 لأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الجشوم وذلك الترديد من سبب

شخص

الغناء، وإنما اعتبروا ما لم يكن أو آخر الأبيات والمصايح وأن كان للحروف والكلمات
 الواقعة في أشانها جازا بل واقعا كما نشأ من أصحاب الغناء، لأن محل التقفية
 إنما هو الآخر لئلا يتخلل تلك النظم تتخلله بين كلمات الأبيات والمصايح
 لا يتخلل لفهم المعنى وهو أن يلحق القافية المطلقة وتسمى ما كان رويها منحر كما مستبعا
 بأشباع حركته واحد من الألف والواو والياء، وسميت هذه الحروف حروف
 الاطلاق لا طلاق الصوت بامتداد ما دلحون النون بهذه القافية إنما يكون
 ببدل حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلن اليوم عادل والغابن وقول
 ان اصببت لقد اصاب من فردى هذا البيت الباء وحصل بأشباع فتحها الألف
 وعوض من الألف عند التقفى نون الترميم وإما يلحق القافية المقيدة وتسمى ما كان
 رويها حرفا ساكنا صحيحا كان أو غير صحيح سميته مقيدة لتقييد الصوت بها
 وامتناع امتداده لأنه ليس هناك حركته يحصل من أشباعها حرف الاطلاق
 ليعتبر امتداد الصوت كقول الشاعر وقائم الأعمى خاوي المحترق
 مشبهة الأعلام لماع الحفصن فان روى القافية في هذا البيت القاف
 الساكنة ولا يمكن من الصوت بها فحركات عند التقفى بالفتح أو الكسرة
 بها النون ففيل المحترق والحفصن ويسمى هذا القسم من التنوين العالي
 لأن الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحون هذا التنوين عن
 الوزن ولهذا بسط عند التقطيع وليس للقسم الأول اسم يختص به وأسم
 ان تنوين الترميم هو موضوعا بآراء معنى من المعاني هو موضوع لغرض الترميم لأن
 معناه الترميم كما ان حروف الترميم موضوع لغرض التركيب لا بآراء معنى من

المعاني فلي عند تنوين الترميم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعبر
 فيها الوضع تساهل وتسامح وآما التنوينات الآخر في اعتبار الوضع في بعضها
 ايضا تامل ويجذف أي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بآراء معنى من
 الابن مضافا الى علم آخر كخوجا، في زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن علقمة
 احد ما موصوف والآخر مضاف اليه لطلب التحفيف لفظا بجذف التنوين
 من موصوفه وخطا بجذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لأنه
 كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم
 كخوجا، في رجل ابن عمرو وزيد ابن عالم لم يجذف التنوين من اللفظ والف ابن
 من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يجذف اذا لم يكن
 الابن صفة كوزيد ابن عمرو وعلى ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة
 حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف مخرتها فانها لا تحذف حينما كانت لئلا
 يلبس بنت في مثل هذه بنتا بنت عاصم **نون التاكيد** **نون الخفيفة**
ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون **ومشدة مفتوحة** لثقلها
 وخفة الفتحة **مع غير الألف** أي غير الف التثنية كخاضبان والف الجمع
 غير الف الجمع الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة كخاضربان
 فانها تكسر معها لشبهها بنون التثنية **يختص** أي نون التاكيد **الفعل**
 الكاين في ضمن الامر كخاضرب بالتخفيف وخاضرب بالتشديد **والنهي** كخولا تضر
والاستفهام كخول تضر **والتمني** كخوليك تضر **والعرض** كخولا تضر
 بنا فصب خيرا **والقسم** كخولا تضر **والفعل** بالتخفيف والتشديد في جميع هذه

نون

قد تم الخفيفة وان كانت فزع الخففتها
 هذه

الامثلة وانما اخضع هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
 والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوباً **وقلت** اي نون التأكيد في **الشيء** فلا يقال
 زيد ما يقوم من الاقليل لخطوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلاً تشبيهاً بالهني
ولزمت اي نون التأكيد في **مشتب** القسم اي في جوابه المتيقن لان القسم
 محل التأكيد فلو ان يؤكد والفعل بمنفصل عنه وهو القسم من غير
 ان يؤكد به ما ينصل به وهو النون بعد صلاحته له وفي قوله لزمت اشارة
 الى ان زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز **وكثر**
 اي نون التأكيد في **مثل ما تفعل** اي الشرط المؤكد حرفه بما فاته لما أكد حرف
 قصدوا تأكيد الفعل ايضاً لئلا ينقص المقصود من غيره **وما قبلها** اي ما قبل
 نون التأكيد خفيفة كانت او ثقيلة **مع ضمير المذكورين** وهو الواو **مضموم** ليدل
 اي انضم على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط في التقاء الساكنين
 على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى
 او تنقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
 ما ذكر **ومع ضمير المخاطبة** وهو اليا **مكسور** ليدل على اليا المحذوفة لالتقاء الساكنين
 او تنقل اليا بعد الكسرة وقبل النون المشددة **وما قبلها** اي **ذلك** المذكورين
 ضمير المذكورين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكور غائباً كان او مخاطباً والنون
 الغائب **مفتوح** طلباً للخفض وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشتمل التثنية وجمع
 المؤنث وحكمها غير ما ذكر فقوله **وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربان**
واضربان بمنزلة الاستثاء عنه فتقول في الشيء اضربان باثبات الالف لئلا

اولاً من التثنية من الالف المشددة كقولنا
 ضربه من الضربين ذلك الالف من كبر
 النون وعلية جعل نون تلت ولا تتجان
 بالتخفيف عظام

يشبه بالواحد واضربان في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع قبل نون
 التأكيد لئلا يجمع ثلث نونات متواليات **ولاندخلها** اي التثنية وجمع المؤنث
 النون **الخفيفة** للروم التقاء الساكنين على غير حده **خلافاً ليوئس** فانه يحذف التقاء
 الساكنين على غير حده ويجعل مقتضاً كما في الوقف وليس بمضيق عند الاكثرين
وسما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث **مع الضمير**
البارز اي واو جمع المذكورين والمخاطبة **كالمنفصل** اي كالكلمة المنفصلة يعني
 ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو
 والياء او تحريكهما ضمناً وكسراً وعرضه من هذا الكلام بيان الافعال المنفصلة الاخر
 عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع الشيء وجمع المؤنث ما ذكر
 ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيان جمع المذكور نحو اغزو وارمو
 واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو
 المذكور نحو اغزو وارم واخش فالتون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فنقول
 اغزن وارمن باقوم بحذف الواو كما حذف في اغزو الكفار وارمو الغرض وكذا
 اغزن وارمن يا امرأة بحذف اليا كما حذف في اغزي الجيش وارمي الغرض
 ونضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا
 ونكسر اليا المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة فنقول اخشين كاخشي الرجل
فان لم يكن اي الضمير البارز وهو في الواحد المذكور نحو اغزو وارم واخش **تكالمتصل**
 اي فالتون كالكلمة المتصلة ويعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين
 برذالات ونتمها كما قلت اغزو وارميا واخشيا **ومن ثم** اي لاجل ان مع الضمير

البارز كالمنفصل ومع الضمير الغير البارز كالمستقل **قبل** **هل** **ترين** في هل ترى كما
يقال ترين هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لانه بالفتح كما تفتح مع المتصلة
وهل **ترود** في هل ترودن باسقاط نون الجمع والحق نون التاكيد وضم الواو
كضمها في لم ترود القوم وهذا مثال ما فيه بارز بضم لاجل النون **وهل** **ترين** في
مثل هل ترين باثبات الباء وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال ما فيه ضمير
بارز كبير لاجل النون **واغزون** عطفت على هل ترين لا على ترين اي ومن ثم
قيل اغزون برز الواو المحذوفه كما ترز مع ضمير التثنية في اغزوا **واغزون** في
اغزوا المحذوف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزون في اغزى
محذوف الباء المكسور ما قبلها كما قيل اغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على
ترتيب نصيرتها الواقع في كتب الشريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل
وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمستقل كما اشرنا اليه **والنون** **المخففة**
تحذف للتاكيد اي لا تقاها التاكيد المذكور بعد ما وفي بعض نسخ
لست اكين اي لا تقاها التاكيد كقول الشاعر لا نهين الفقير عليك ان ترك
بونا والذهر قد رعد اي لا نهين حذفت النون المخففة لا التقاها اللام
التاكيد التي بعد ما واقبت فتح ما قبلها التبدل عليها والالكان الواجب
ان يقال لا نهين الفقير ولم يحركوا كما تحرك التنوين فرقا بينهما واما
لم يعكس حقا لم يرتبه ما يدخل الفعل عن مرتبه ما يدخل الاسم لكون
الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف المخففة في حال الوقف على الحقت
بـ تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك **فترز** **ما حذف** لاجل

وان التنوين لا يرد في خلاف كون هو اول
بالحفظ وايضا الكسر مما لا يلازم
الفعل فادخاله على
لا معنى الا في اول
عصاه
من الحذف في حال الوقف
تفتح من الحذف كمن الا ان جعل
في الحذف في حال الوقف
انتم رب عصاه

المخففة

المخففة كما اذا حقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزون واغزون
محذوف الواو والياء فاذا وقفت عليها وجب ان ترز المحذوف وقلت
اغزوا واغزى بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجل لان التنوين لازم
في الوصل والمخففة ليست لازمة فجعل لازم مرتبة باقيا اثره على ليس
بلازم **والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب الفا** كقولك في اضرن اضر يا
تشبها لهما بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها تقلب الفا واذا ضم
او انكسر تحذف نحو اصببت خيرا واصابني خيرا وضم لي بخير اللهم
اجعل حاتمة امورا خيرا ولا تلحق بنا من بعد
شرونا خيرا واحمد الله على التمام
والصلوة على رسوله تمام
وعلى آله العظام
واصحابه
الكرام

المفتوح ما قبلها تقلب الفا **المفتوح** صفة سببية لمبتداء محذوف
او المخففة المفتوحة ما تاليه عن فاعل المفتوح قبلها صفة الموصوف او صلة
الموصول والعائد اليه مستكنة في الطرف والبارز عائد الى المبتداء
والمفعول الاول لقوله **تقلبت** قائم مقام فاعله راجع الى المبتداء
ايضا والمفعول الثاني **الفا** والجملة الفعلية خبر المبتداء
ولا سمية استتبعها من حيث
شرح افصح

قد انفتح ما قبلها تقلب الفا
على الوقف وفي الاول على التنوين
يجب ان لا يكتب المخففة التي لم يفتح
وتكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها
على خلاف القياس عصاه

قوله المفتوح ما قبلها تقلب الفا للوقف
نحو اضرن يقال في الوقف على اضر يا
قياسا على التنوين نحو رندا وقوله الفا
تميز او مفعول ثان يتضمن الجعل كمر
التنوين ونونها التاكيد المختص بالفتح
في آخر الكلام ثم اخر التنوين المختص بالفتح
الفعل عن التنوين اذ الفعلية تحت التنوين
عن الاسم هذا فاضل الهندكي

القسمة اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعه شر وناضيرا
 واجعل نوات نقا يصن خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف
 الدائمة منقبة بالرفاد عبوديتك على الخبيج الاستقامة وصل
 على من كلمة شفاعته في محارقات الضلالات كافية وعن مضرة
 استقام الجحالات شافية وعلى آله واصحابه وعلى من تبعهم من زمة
 احبائه قد استراح من كمد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد
 الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله تعالى في
 عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعراض والاعراض من حوة السبب الحاد
 عشر من رمضان المنتظم في سلك شهر ربيع
 وتسعين وثمانمائة. القسمة اغفر لي
 وللمن نظرت برحمتك
 يا ارحم الراحمين
 والحمد لله
 وحده

